أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

الجزء الثاني

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

شركة أبناء شريف الأنصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٣٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت
www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953-400-46-6

ISBN 9953 - 400-44-X

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب «لا» العاملة عمل إنّ[1]:

وَشَرْطُهَا: أن تكون نافيةً، وأن يكون المنفيُّ الجنسَ، وأن يكون نفيه نَصّاً، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً

---

(١) قد علمت فيما مضى أن «لا» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس في المعنى فعملت عملها، وههنا أمران لا بد لنا من أن ننبهك إليهما:
الأمر الأول: خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور، أحدها أن كلاًّ منهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية، وثانيها أن كلاًّ منهما للتأكيد، فلا لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإثبات، وثالثها أن كلاً منهما له صدر الكلام فلا يقع حشواً، ورابعها لا نقيضة إن، والشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله، فقد حملوا «رضي» على «سخط» الذي هو ضده في المعنى، فعدوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بعن كما في قوله تعالى ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ ومن الحمل قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الأمر الثاني: أن عمل لا لما كان بالحمل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل، وترتب على ذلك عدة أمور: منها أن اسم إن يكون مذكوراً ويكون محذوفاً، بخلاف اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكوراً، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة، فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جاراً ومجروراً، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جاراً ومجروراً، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرباً منصرفاً، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه.

نكرة، نحو: «لاَ غُلامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ».

فإن كانت غَيْرَ نافيةٍ لم تعمل، وَشَذَّ إعمالُ الزائدة في قوله:

١٥٤ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا إذاً لَـلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

---

١٥٤ - هذا بيت من البسيط، وهو من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزاري.

اللغة: «غطفان» اسم أبي قبيلة، وهو الجد الأعلى لفزارة «للام» لام: فعل ماض من اللوم، وهو العذل والتعنيف «أحسابها» الأحساب: جمع حسب ـ بفتح الحاء والسين المهملتين ـ وهو ما يعد من المآثر، قال ابن الأثير: الحسب في الأصل: الشرف بالآباء وما يعده الإنسان من مفاخره، وقيل: الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلاّ بالآباء.

المعنى: يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذي وجه إليه الخطاب بالهجاء، ويقول: إنهم قوم كثيرو الذنوب معروفون بذلك، فهم لا يخشون على أنفسم معرة الهجاء، لأن العرض المثلوم لا يخاف صاحبه عليه، ولو كانوا ممن لا ذنب له لخشوا فضيحة هجائي فصدوا عمر عن أن يتعرض لي، لكنهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لي ـ مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائي له ـ دلوا على أنهم لا يخافون، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصيها العد.

الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «غطفان» اسم تكن «لا» زائدة «ذنوب» اسم لا الزائدة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها في محل نصب خبر تكن «إذن» حرف جواب وجزاء واقع في جواب لو «للام» هذه اللام هي التي تكون في جواب لو، وهي ههنا مؤكدة، لام: فعل ماض «ذوو» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف وأحساب من «أحسابها» مضاف إليه، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه «عمرا» مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «لا ذنوب لها» فإن كلمة «لا» فيها زائدة لا تدل على النفي، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء، ولكنه ـ مع ذلك ـ أعملها في الاسم فبناه على الفتح كما ترى.

=

ولو كانت لِنَفْيِ الوَحْدَةِ عملت عمل ليس، نحو: «لَا رَجُلٌ قَائِماً، بَلْ رَجُلَانِ» وكذا إن أُرِيدَ بها نَفْيُ الجنس لا على سبيل التنصيص، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النكرة[1]، نحو: «جِئْتُ بِلَا زَادٍ»، و: «غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ» وَشَذَّ: «جِئْتُ بِلَا شَيْءَ» بالفتح، وإن كان الاسْمُ معرفة أو منفصلاً منها أُهْمِلَت[2]، ووجب ـ عند غير

=

هذا تخريج كلام المؤلف، وأصله لأبي الحسن الأخفش، ونقله عنه ابن عصفور في المقرب، قال «أنشد أبو الحسن:

* لو لم تكن غطفان . . . البيت *

والمعنى لها ذنوب، أي: وعمل لا الزائدة شاذ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده»اهـ. وقال ابن جني: «سألت أبا علي، فقلت: الزائدة لم أو لا؟ فقال: لم تأت لم زائدة في كلامهم، فيجب أن تكون لا هي الزائدة»اهـ. وهذا كله مبني على أن «لو» حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وهو مذهب الجمهور، وهو الراجح عند العلماء.

(١) اعلم أولاً أن حرف الجر فيه نوع قوة، بدليل أنه لا يعلق عن العمل، ثم اعلم ثانياً أن «لا» حرف نفي لا يعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل في المعمول المتأخر عنه، وانظر إلى مثل قولك «ساءني أن تؤدي واجبك» تجد الفعل «تؤدي» منصوباً بأن المصدرية الداخلة على «لا» النافية، ولم تحل «لا» بين العامل الذي هو أن والمعمول الذي هو الفعل المضارع، وانظر أيضاً إلى مثل قولك «إن لا تؤد واجبك تندم» تجد أن «تؤد» مجزوم بإن الشرطية المتقدمة على لا النافية، وأن «لا» هذه لم تحل بين العامل الذي هو إن الشرطية ومعموله الذي هو الفعل المضارع، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك «إن لم تؤد واجبك تندم» وقد علمت أن «تؤد» مجزوم بلم، وليس مجزوماً بإن الشرطية، تدرك الفرق بين «لا» وغيرها من أدوات النفي، فإذا أدركت فاعلم أن لا في «جئت بلا زاد» وفي «غضبت من لا شيء» حرف نفي لا عمل له، وأن النكرة التي بعده في المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن «لا» في هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير، وهو مبني لشبهه بالحرف، ومحله الجر، وهو مضاف إلى النكرة التي بعده، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة، لا بحرف الجر السابق.

(٢) قد ورد اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وهي مع ذلك عاملة، ولم تكرر، ومن ذلك قولهم «قضية ولا أبا حسن لها» وقولهم:

=

المبرّد وابن كَيْسَان ـ تكرارُها، نحو: «لَا زَيْدٌ في الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو» ونحو: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [١]، وإنما لم تكرر في قولهم: «لاَ نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ» [٢]، وقوله:

١٥٥ ـأَشَاءُ مَا شِئْتِ، حَتَّى لَا أَزَالُ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

= * لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وقول الشاعر:

أرى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ، وَلاَ أُمَيَّةَ فِي البِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسماً للا النافية للجنس ولم تتكرر لا، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقان:

أحدهما: أن يقدر اسم لا نكرة لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، أي: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل هيثم، ولا مثل أمية.

والطريق الثاني: أن يقدر العلم قائماً مقام وصف اشتهر به، فيقدر في «لا أبا حسن» لا فيصل لها، ويقدر في «لا أمية» ولا كريم في البلاد، ويقدر في لا هيثم» ولا حسن السوق، وهكذا.

(١) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٢) أصل النول ـ بفتح النون وسكون الواو ـ مصدر بمعنى التناول، فإذا قلت «نولك أن تفعل كذا» كان معناه: تناولك فعل كذا، تعني أنه ميسور له، وإذا قلت «لا نولك أن تفعل كذا» كان معناه: لا تناولك أن تفعل كذا، تعني أنه مما لا تصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه، هذا أصله، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول، فمعنى «لا نولك أن تفعل كذا» لا متناولك فعل كذا، وعلى ذلك تكون «لا» نافية، و«نولك» مبتدأ ومضاف إليه، وأن المصدرية والفعل المضارع بعدها في تأويل مصدر، وهذا المصدر إما أن تجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والمضارع خبر المبتدأ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء بلا ينبغي لك أن تفعل كذا، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له، فهو فيما نرى مجاز مرسل علاقته اللازمية والملزومية.

١٥٥ ـ هذا بيت من البسيط، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزواه إلى أحد. =

. . . .

= **اللغة:** «شاني» اسم فاعل فعله شنأ الشيء يشنؤه شنأً ـ بتثليث الشين ـ ومشنأ وشنآناً ـ بسكون النون في الأخيرة أو فتحها ـ ومعناه أبغضه وكرهه، والأصل في اسم الفاعل شانىء ـ بالهمزة في آخره ـ فخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة.

المعنى: إني لأحب ما تحبينه، وأرغب فيما ترغبين فيه، ولا يزال شأني أن أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه.

الإعراب: «أشاء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» اسم موصول مفعول به لأشاء مبني على السكون في محل نصب «شئت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أشاء الذي شئته «حتى» يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية «لا» حرف نفي «أزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة، وإن جعلت حتى ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم «لما» جار ومجرور متعلق بقوله شاني الذي في آخر البيت «لا» نافية «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «شانية» خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلاً باللام، والعائد ضمير منصوب بشانية محذوف، والتقدير: للذي لا أنت شانيته «شاني» خبر أزال، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضي والداعي، إلاَّ أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة.

الشاهد فيه: قوله «لا أنت شانية» حيث ورد فيه دخول «لا» النافية على معرفة ـ وهي الضمير المنفصل المرفوع ـ ولم تتكرر «لا».

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان، فزعما أنه لا يلزم تكرار «لا» إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها، وذلك عند جمهرة النحاة محمول على ضرورة الشعر؛ لأن تكرار المعرفة ـ كأن تقول: لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة ـ يقوم مقام نفي الجنس الذي هو الأصل في مدخول «لا» ألا ترى أنك لو قلت «لا أحد يقول هذه المقالة» كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتنفي عنهم ما تريد أن تنفيه، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد ـ وهو المعرفة ـ كنت خليقاً بأن تعوض «لا» عما فاتها من نفي الجنس، وذلك بتكرار اسمها؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد. =

للضرورة في هذا، ولتأول: «لاَ نَوْلُكَ» بلا يَنْبَغِي لك.

* * *

فصل: وإذا كان اسمها مفرداً ـ أي: غير مضاف، ولا شَبيهٍ به ـ بُنِيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمعَ تكسير، نحو: «لا رَجُلَ، ولا رِجَالَ» وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء[1]، كقوله:

١٥٦ ـ إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

---

(١) اعلم أن للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب:

(الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

(الثاني) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف.

(الثالث) أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسي، ورجحه ابن هشام في المغني، والمحقق الرضي في شرح الكافية، وابن مالك في بعض كتبه.

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن الرواية في بيت سلامة بالفتح دون الكسر، فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه، ولكنا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

١٥٦ ـ هذا بيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى، وذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَّى حَثِيثاً، وذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ

اللغة: «أودى» ذهب وفني، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب الشباب «حميداً» محموداً «التعاجيب» العجب، وهو جمع لا واحد له، ويروى في مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر يتعجب منه =

رُوِيَ بهما، وفي الخصائص أنه لا يجيزُ فَتْحَهُ بصريٌّ إلا أبا عثمان، وعلى الياء إن كان مُثَنًّى أو مجموعاً على حَدِّه(١)، كقوله:

= «شأو» هو الشوط «حثيثاً» سريعاً «اليعاقيب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين ـ جمع أشيب، وهو الذي ابيضّ شعره، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا:

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ... إلخ *

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسمها «الذي» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه ـ على هذا ـ نائب فاعل، لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه، ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً، و«عواقبه» مبتدأ مؤخراً، وجاز الإخبار بالمفرد ـ وهو مجد ـ عن الجمع ـ وهو عواقب ـ لأنه مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» ـ سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر ـ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «نلذ» الآتي «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «ولا» نافية للجنس «لذات» اسمها مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا ـ وهو «لذات» ـ جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب، كما وردت رواية أخرى ببنائه على الفتح، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفي نظائره.

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها: ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء.

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارض إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف ـ من بعد ذلك ـ فإن هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن هنا ندعي أن الاسم كان مثنى أو=

١٥٧ ـ * تَعَزَّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا *

= مجموعاً ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم.

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه المبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعاً وبإعراب المنادى إذا كان كذلك، وإما أن يقول ببنائهما فإما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوي الناحيتين، وذلك لا يجوز.

١٥٧ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلَكِنْ لِوُرَّاد المَنُونِ تَتَابُعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «تعز» يريد تكلف السلوان بمن سبقك، والتأسي بمن مضى قبلك «إلفين» تثنية إلف ـ بكسر الهمزة وسكون اللام ـ وهو الصديق الذي تألفه ويألفك، ومثله الأليف، ونظيره لفظاً ومعنًى الخل والخليل والخدن والخدين والحب والحبيب والود والوديد «وراد» بضم الواو وتشديد الراء ـ جمع وارد، كصائم وصوام وقائم وقوام «المنون» الموت «تتابع» توارد، يتبع بعضهم بعضاً، ويرد بعضهم بإثر بعض.

المعنى: تكلف السلوان، وتأسَّ بالذين وردوا حياض الموت من قبل، فإنك لا تجد صديقين تمتعا بالبقاء، ولكن الناس يتواردون على الموت، ويتتابعون على الهلاك.

الإعراب: «تعز» فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا: نافية «إلفين» اسم لا، مبني على الياء لأنه مثنى «بالعيش» جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتي «متعا» متع: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا «ولكن» الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك «لورّاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراد مضاف و«المنون» مضاف إليه «تتابع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «لا إلفين» حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى، وبني هذا المثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون معرباً. =

وقوله:

١٥٨ ـ يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ ولاَ آ بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

= ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي):

بِأَيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ

١٥٨ ـ هذا بيت من الخفيف، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «عنتهم» أهمتهم، وتقول: عناه الأمر يعنيه، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه «شؤون» جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد.

المعنى: يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنياً بشأن نفسه، غير قادر على التفكير في غيره، وأخذ هذا من قوله تعالى: ﴿**يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت**﴾ وقوله سبحانه: ﴿**لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه**﴾.

الإعراب: «يحشر» فعل مضارع مبني للمجهول «الناس» نائب فاعل «لا» نافية للجنس «بنين» اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه جمع مذكر سالم «ولا» الواو حرف عطف، لا: نافية للجنس «آباء» اسمها، وخبر لا في الموضعين محذوف، والتقدير: لا بنين موجودون ولا آباء موجودون «إلا» أداة استثناء ملغاة «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «عرتهم» عرى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وضمير الغيبة مفعول به «شؤون» فاعل عرى، وجملة الفعل الماضي المقترن بقد وفاعله ومفعوله في محل نصب حال، ولنا كلام في هذا الموضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني، وسببه أن الشيخ خالداً جعل الواو في «وقد عنتهم شؤون» زائدة، وجعل الجملة بعدها ـ وهي جملة «قد عنتهم شؤون» في محل رفع خبر لا، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو، وجعل ما في البيت نظيراً لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة:

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة «وهو عريان» خبر أمسى والواو زائدة قبلها.

وهذا كلام خال عن التحقيق، والرد عليه من ثلاثة وجوه:

الأول: أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة، وإنما أجاز ذلك الأخفش، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه، والحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه. =

قيل: وعلة البناء تَضَمُّنُ[(١)] معنى «مِنْ» بدليل ظهورها في قوله:

١٥٩ ـ * وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ *

= **الوجه الثاني**: أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر المنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقاً، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلاَّ، كما أجازه في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلاَّ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد.

الوجه الثالث: أنا لو سلمنا أن «لا» تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فقياس «لا» على ليس في هذه المسألة غير ميسور، للفارق بينهما، فإن «ليس» لا يشترط في عملها هذا الشرط، وهي الأصل الذي يحمل عليه «لا» وللأصول ما ليس للفروع.

الشاهد فيه: قوله «لا بنين» حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالماً، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب.

(١) يختلف النحاة في العلة التي من أجلها بني اسم لا، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب «لا» مع اسمها مثل تركب خمسة عشر، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ـ ولو بالخبر ـ زال البناء، نحو قوله تعالى: (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستغراقية، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها، وسيأتي في شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض.

١٥٩ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «يذود» مضارع ذاده عن الشيء، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه، ومنه قوله تعالى: ﴿ووجد من دونهم امرأتين تذودان﴾ «سبيل» طريق «هند» اسم امرأة.

الإعراب: «قام» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يذود» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام «الناس» مفعول به ليذود «عنها، بسيفه» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بيذود، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وقال» الواو حرف عطف، قال: فعل ماض «ألا» أداة استفتاح «لا» نافية للجنس «من»=

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر.

وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتَّصَلَ به شيءٌ من تمام معناه[1]، نحو: «لا قبيحاً فِعْلُهُ محمود، ولا طالعاً جَبَلاً حاضر، ولا خيراً من زيد عندنا».

* * *

فصل: ولك في نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:

أحدها: فَتْحُهُمَا، وهو الأصل، نحو: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ﴾[2] في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو.

= حرف جر زائد «سبيل» اسم لا النافية للجنس، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إلى هند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم لا ويكون خبرها محذوفاً.

الشاهد فيه: «قوله ألا لا من سبيل» حيث ظهرت «من» بعد «لا» فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه «من» فهو متضمن إياها. وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير، قال الشيخ خالد الأزهري «واعترضه ابن الضائع بأن المتضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها»اهـ، قال الدنوشري: «هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول، ولا شك أن ذلك مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم»اهـ، والذي ذكره الدنوشري رحمه الله هو المعقول؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع.

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به كالمثال الأول، وقد يكون منصوباً به كالمثال الثاني، وقد يكون مجروراً بحرف جر يتعلق به كالمثال الثالث، وقد بقي رابع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو «لا ثلاثة وثلاثين».

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤ . ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق):

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ ... بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ =

الثاني: رَفْعُهُمَا، إما بالابتداء، أو على إعمال «لا» عَمَلَ ليس كالآية في قراءة الباقين، وقوله:

١٦٠ - * لاَ نَـاقَـةٌ لِـيَ فِـي هـذَا وَلاَ جَمَـلُ *

---

١٦٠ - هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* وَما هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً *

وهذا البيت من كلام الراعي، واسمه عبيد بن حصين النميري، بزنة التصغير في اسمه واسم أبيه واسم قبيلته.

اللغة: «وما هجرتك» يروى في مكانه «وما صرمتك» والصرم: الهجر وقطع حبال المودة «لا ناقة لي في هذا ولا جمل» هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب، وكان الحارث بن عباد قد اعتزلها، وقال بعضهم: إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية (انظر مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) والمراد لا شيء لي في هذا الأمر.

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه، وهو بضم العين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب، قال مهلهل بن ربيعة:

شَفَيْـتُ النَّفْسَ مِـنْ أَبْنَـاءِ بَكْـرٍ ... وَحَطَّـتْ بَـرْكَهَـا بِبَنِـي عُبَـادِ

الإعراب: «وما» الواو حرف عطف، ما: حرف نفي «هجرتك» هجر: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وكاف المخاطبة مفعوله «حتى» حرف غاية وجر «قلت» قال: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بهجر، والتقدير: ما هجرتك إلى أن قلت، أي إلى قولك «معلنة» حال من تاء المخاطبة «لا» نافية تعمل عمل ليس، أو مهملة «ناقة» اسم لا، أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «لي، في هذا» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر المبتدأ، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً «ولا» الواو حرف عطف، لا: يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس، أو مهملة كالأولى، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي «جمل» إن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره محذوف، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فجمل اسمها وخبرها محذوف، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، =

الثالث: فَتْحُ الأول ورَفْعُ الثاني، كقوله:

١٦١ - * لاَ أُمَّ لِــي إنْ كَـــانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ *

= والجملة المعطوف عليها في محل نصب مقول القول، وكذلك الجملة المعطوفة.

الشاهد فيه: قوله «لا ناقة... ولا جمل» حيث تكررت فيه لا، وورد الاسمان مرفوعين.

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين، أولهما أن تكون لا نافية مهملة والموضوع بعدها مبتدأ، وثانيهما أن تكون لا نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها.

وأما رفع الثاني فعلى أحد ثلاثة أوجه، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفاً على الاسم الذي بعد لا الأولى، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهملة، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدأ والخبر الأولى، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها، وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على الجملة.

ونظير هذا البيت قول المجنون:

أَظُــنُّ هَــوَاهَــا تَــارِكِــي بِمَضَلَّــةٍ مِـنَ الأَرْضِ لاَ مَـالٌ لَـدَيَّ وَلاَ أَهْـلُ

١٦١ - هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قول:

* هَــــذَا لَعَمْـــرُكُـــمُ الصَّغَـــارُ بِعَيْنِـــهِ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه. وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناة، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضميرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً.

اللغة: «هذا لعمركم» فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم - وهي «لعمركم» مع خبره المحذوف - ويروى «هذا وجدكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضاً أبو الأب «الصغار» - بزنة سحاب - الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا موجب لذلك.

الإعراب: «هذا» ها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ «لعمركم» اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً تقديره: قسمي، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة=

وقوله:

١٦٢ - * وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ *

= «بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله «عين» تأكيداً للصغار، وهو مضاف والهاء مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع ـ معطوف على محل لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد.

الشاهد فيه: قوله «ولا أب» حيث جاء مرفوعاً، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه: الأول أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها، كما ذكرناه في إعراب البيت، الثاني أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس، و«أب» اسمها، وخبرها محذوف، الثالث أن تكون «لا» غير عاملة بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتي عقب هذا):

بِأَيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى، لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ

ويجري مجراها قول أبي الطيب المتنبي:

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الحَالُ

١٦٢ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* بِأَيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ *

وهذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن.

اللغة: «بلاء» أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان، وفي الحديث «أعوذ بالله من جهد البلاء إلاَّ بلاء فيه علاء» والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سبباً للمجد والفخر «ذنابى» بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة ـ أصله ذنب الطائر، واستعمال الذنابى مع الطائر أكثر من استعمال الذنب، كما أن استعمال الذنب للفرس والبعير أكثر من استعمال الذنابى. ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم: هم أذناب، وذنابى «لا يدين ولا صدر» أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين.

المعنى: يقول لنمير بن عامر: بم تفخرون، وليس لكم جهد بذلتموه في سبيل المجد=

الرابع: عكس الثالث، كقوله:

١٦٣ ـ * فَـلاَ لَغْـوٌ وَلاَ تَـأْثِيـمَ فِيهَـا *

= حتى تتحدثوا عنه، ثم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون، ولستم برؤساء ولا قادة؟.

الإعراب: «بأي» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: بأي بلاء تفتخرون مثلاً، وأي مضاف، و«بلاء» مضاف إليه «يا» حرف نداء «نمير» منادى «بن» صفة لنمير، وهو مضاف و«عامر» مضاف إليه «وأنتم» الواو واو الحال، أنتم: مبتدأ «ذنابى» خبر المبتدأ «لا» نافية للجنس «يدين» اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه مثنى «ولا» الواو حرف عطف، ولا: يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس، وأن تكون نافية مهملة، وأن تكون زائدة لتأكيد النفي «صدر» إن اعتبرت لا نافية مهملة فهو مبتدأ خبره محذوف، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مبتدأ عند سيبويه.

الشاهد فيه: قوله «لا يدين ولا صدر» حيث وردت «لا» فيه مكررة، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحاً وبعد الثانية مرفوعاً: أما فتح الأول فهو بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه، ووجه ذلك أن لا قبله نافية للجنس عاملة عمل إن.

ولا وجه له سوى ذلك. وأما رفع الثاني فعلى واحد من ثلاثة أوجه: أولها أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها، وثانيها أن تجعل لا نافية مهملة فيكون مبتدأ، وثالثها أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفاً على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيبويه، وقد أوضحنا لك ذلك في إعراب البيت.

١٦٣ ـ هذا صدر بيت من الوافر، وأكثر النحاة يروون عجزه:

* وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ *

والبيت لأمية بن أبي الصلت ـ ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلفقون صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاء البيتين هكذا:

وَلاَ لَغْـوٌ وَلاَ تَـأْثِيـمَ فِيهَـا ... وَلاَ حَيْـنٌ وَلاَ فِيهَـا مُلِيـمُ

وَفِيهَـا لَحْـمُ سَـاهِـرَةٍ وَبَحْـرٍ ... وَمَـا فَـاهُـوا بِـهِ أَبَـداً مُقِيـمُ

والبيتان غير متصلين في الديوان، بل بينهما خمسة أبيات، وثانيهما يروى قبل أولهما، =

الخامس: فَتْحُ الأول وَنَصْبُ الثاني، كقوله:

١٦٤ ـ * لَا نَسَـــبَ الْيَـــوْمَ وَلَا خُلَّـــةً *

= ويروى عجزه على وجه آخر، وهو:

* وَلَا غَـوْلٌ وَلَا فِيهَـا مُلِيـمُ *

اللغة: «لغو» أي: قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثمته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم، وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد لحم حيوان البر.

الإعراب: «فلا» نافية ملغاة «لغو» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن «تأثيم» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر «لا» هذا، ويجوز عكس ذلك، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ويكون خبر «لا» هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة «لا» مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبداً» منصوب على الظرفية ناصبة فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن، أو خبر الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس.

الشاهد فيه: قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى «لا» الأولى أو أعملها عمل ليس، فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن على ما بيناه في إعراب البيت.

١٦٤ ـ هذا صدر بيت من السريع، وأكثر النحاة يروون عجزه هكذا:

* ـــعَ الخَـــرْقُ عَلَـــى الـــرَّاقِـــعِ *

والبيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده:

كَـالثَّـوْبِ إِذْ أَنْهَـجَ فِيـهِ البِلَـى أَعْيَـا عَلَـى ذِي الحِيلَـةِ الصَّـانِـعِ

وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر، وهو:

* اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ * =

وهو أضْعَفُهَا حتى خَصَّهُ يُونُسُ وجماعةٌ بالضرورة كتنوين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدةً مُؤَكِّدةً، وأن الاسم منتصب بالعطف.

= من كلمة قافية، وقبله في روايته قوله:

لا صُلْحَ بَيْنِي ـ فَاعْلَمُوهُ ـ وَلَا بَيْنَكُمْ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيْفِي، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام ـ هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة:

أَلَا أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِداً وَصِنْوِي قَدِيماً، إِذَا مَا تَصِلْ

«الراقع» ومثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر» صوت، وصاح «قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر، فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قمري، كروم في جمع رومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على «نسب» بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع».

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» ـ وهو قوله «نسب» ـ عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي يحمل جمهور النحويين نصب الاسم الثاني عليه، واختاره ابن مالك.

وقال يونس: إن «لا» في قوله: «ولا خلة» نافية للجنس عاملة عمل إن، وإن «خلة» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى كما أعلمتك، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، والتقدير «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها.

وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه.

وقال الزمخشري في منصله: إن «خلة» مفعول به منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً =

فإن عطفت ولم تكرر «لا» وَجَبَ فتح الأول، وجاز في الثاني النصبُ والرفعُ، كقوله:

١٦٥ - * فَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

= على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسب اليوم ولا تذكر خلة، وهو تكلف لا مقتضي له.

١٦٥ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وقد نسب النحاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان، ولم يعينوا القائل، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٣٤٩) ولم ينسبه أحد من شراحه.

اللغة: «المجد» هو العز والشرف وكرم النجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد «ارتدى» أصل معناه لبس الرداء، والرداء: اسم لما يستر النصف الأعلى من الإنسان «تأزر» أصل معناه لبس الإزار، والإزار: اسم لما يستر النصف الأسفل من الإنسان، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد واتزاره به عن ثبوت هذه الصفة له، نظير قولهم: المجد بين برديه، والوقار في ثوبه، والحلم تحت عمامته، والكمال في قبة ضربت عليه، ونحو ذلك.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب «وابناً» الواو حرف عطف، ابناً: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب «مثل» يجوز فيه النصب والرفع: أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا يكون خبر لا محذوفاً والتقدير: لا أب وابناً مماثلين لمروان وابنه موجودان، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا، وهو على كل حال مضاف و«مروان» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «وابنه» الواو حرف عطف، ابن: معطوف على مروان، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ارتدى، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «بالمجد» جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف «ارتدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة=

ويجوز «وَٱبْنٌ» بالرفع، وأما حكاية الأخفش «لَا رَجُلَ وَٱمْرَأَةَ» ـ بالفتح ـ فشاذة(١).

* * *

فصل: وإذا وُصِفت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتْحُهُ على أنه رُكِّبَ معها قبل مجيء «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وَنَصْبُهُ مراعاةً لمحلِّ النكرة، وَرَفْعُهُ مراعاةً لمحلها مع لا، نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيهَا» ومنه: «أَلَا مَاءَ مَاءً بَارِداً عندنا» لأنه يُوصفُ بالاسم إذا وصف، والقول بأنه توكيد خطأ.

فإن فُقِدَ الإفرادُ نحو: «لَا رَجُلَ قَبِيحاً فِعْلُهُ عندنا» أو «لا غُلَامَ سَفَرٍ ظَرِيفاً عندنا» أو الاتصالُ نحو: «لا رَجُلَ في الدَّارِ ظَرِيفٌ» أو «لَا مَاءَ عندنا مَاءً بَارِداً» امْتَنَعَ

= «وتأزرا» الواو حرف عطف، تأزر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية، وكأنه لما كان الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به، وإلاَّ فقد كان عليه أن يقول: إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به، وهذا معنى قول الأعلم: «وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً، لعلم السامع»اهـ.

الشاهد فيه: قوله: «لا أب وابناً» حيث عطف على اسم لا النافية للجنس، ولم يكرر لا، وجاء بالمعطوف منصوباً، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس كله وحده، فإنه مبني على الفتح في محل نصب على ما علمت، ويجوز الرفع في هذا المعطوف عند سيبويه، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما معاً عنده في محل رفع بالابتداء.

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم «امرأة» اسماً للا النافية للجنس، وقد حذفت «لا» وبقي أثرها، وهو البناء على الفتح، ووجه شذوذ هذا أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف، كما علمت من الذي ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل «لا» مرة بالحمل على إن، ومرة بالحمل على ليس، فلا فرع أو فرع فرع، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً، ومن شأن العامل الضعيف ألا يعمل إلا وهو مذكور، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن ينوب شيء منابه ضعيفاً، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل محلها شيء ضعيفاً أيضاً، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً. =

الفتحُ، وجاز الرفعُ والنصبُ، كما في المعطوف بدون تكرار «لا»، وكما في البدل الصالح لعمل «لا» فالعَطْفُ نحو: «لاَ رَجُلَ وَٱمْرَأَةٌ فيها»، والبدل نحو: «لا أَحَدَ رَجُلٌ وَٱمْرَأَةٌ فيها»، فإن لم يصلح له فالرَّفْعُ نحو: «لا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فيها» وكذا في المعطوف الذي لا يَصْلُح لعمل «لا» نحو: «لا امْرَأَةَ فيها ولا زَيْدٌ».

فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغير الحكم.

ثم تارةً يكون الحرفان باقيين على مَعْنَيَيْهما، كقوله:

١٦٦ ـ * أَلَا ٱصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ *

---

١٦٦ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* إذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي *

وقد نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، والذين نسبوه إليه قد رووا صدره على وجه آخر، وهو:

* أَلَا اصْطِبَارَ لِلَيْلَى ..... *

اللغة: «اصطبار» تصبر وتجلد وسلوان واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟.

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفية «ألاقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «الذي» اسم موصول مفعول ألاقي «لاقاه» لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به «أمثالي» أمثال: فاعل ألاقي، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها، والمراد من الهمزة الاستفهام، ومن «لا» النفي، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي.

=

وهو قليل، حتى تَوَهَّمَ الشَّلَوْبِينُ أنه غير واقع.

وتارةً يُرَادُ بهما التوبيخُ، كقوله:

١٦٧ - * أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ *

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع في كلام العرب، وكون الحرفين معادلين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد، لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر؟ ومن أمثال العرب قولهم «أفلا قماص بالعير؟» حكاه ابن منظور عن سيبويه، والقماص - بكسر القاف على المشهور، وقد تضم، وقد تفتح - هو ألا يستقر في موضع فتراه يثب من مكانه من غير صبر، والعير - بفتح فسكون - الحمار، ورواه ابن منظور «بالبعير» والاستفهام في هذا المثل عن عدم القماص حتى يطمئن إلى ركوبه، وهذا ظاهر بأدنى تأمل.

١٦٧ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

*وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ *

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «ارعواء» أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي، أي كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعي الصبوة.

المعنى: أفما يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟!.

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «ولت» ولى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «شبيبته» شبيبة: فاعل ولت، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وآذنت» الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيبته «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف، خبر مقدم، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جر صفة لمشيب. =

وهو الغالبُ.

وتارةً يُرَادُ بهما التَّمَنِّي، كقوله:

١٦٨ - * أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ *

= **الشاهد فيه:** قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

ولم يرتض الدماميني أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخي، وذكر أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها، و«لا» بعد الهمزة دالة على النفي، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به، أي أن معنى «ألا ارعواء» التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الميل إلى دواعي الصبا.

١٦٨ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ *

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة، ولم ينسبه أحدهم إلى قائل معين.

اللغة: «ولى» أدبر، وذهب «فيرأب» يجبر، ويصلح «أثأت» فتقت وصدعت وشعبت وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء، إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِـنْ سَجَـايَـا آرَائِـهِ وَيَغِيـرُ

(يغير ـ بفتح ياء المضارعة ـ بمعنى يمير: أي يمون الناس).

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول مفعول به ليرأب «أثأت» فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «يد» فاعل أثأى، ويد مضاف و«الغفلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره أثأته.

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» حيث أريد من همزة الاستفهام مع «لا» مجرد التمني؛ وهذا كثير في كلام العرب. ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب =

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل أنَّ «ألا» هذه بمنزلة أَتَمَنَّى فلا خَبَرَ لها، وبمنزلة: «لَيْتَ» فلا يجوز مُرَاعاةُ مَحَلِّها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وَخَالَفَهُما المازنيُّ والمبرد، ولا دليل لهما في البيت، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون: «مستطاع» خبراً، أو صفة، و: «رجوعه» فاعلاً، بل يجوز كون «مستطاعٌ» خَبَراً مقدماً، و«رُجُوعُهُ» مبتدأ مؤخراً، والجملة صفة ثانية.

* * *

وترد «ألا» للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[1] ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[2] وَعَرْضِيَّةً وَتَحْضِيضِيَّةً فَتَخْتَصَّان بالفعلية نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾[3] ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾[4].

= المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

وقد استدل أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد بهذا البيت على أن «ألا» الدالة على التمني يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح ذلك مع «لا» التي لم تقترن بها الهمزة الدالة على التمني، وخالفا في ذلك سيبويه وشيخه الخليل بن أحمد.

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنهما أجازا في قوله: «مستطاع» أن يكون خبراً لـ«ألا» أو يكون نعتاً لعمر باعتبار محله مع لا، فإن سيبويه يجعل محل لا مع اسمها رفعاً على الابتداء، فإن جعلت قوله: «مستطاع» خبر ألا كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر «ألا» وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه والخليل، وإن جعلت قوله «مستطاع» نعتاً لعمر كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيبويه، فالبيت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيبويه.

والجواب أنه يكوز رداً على سيبويه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبا إليه، لأن الدليل ـ كما قلنا مراراً ـ متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال.

(١) سورة يونس، الآية: ٦٢.
(٢) سورة هود، الآية: ٨.
(٣) سورة النور، الآية: ٢٢.
(٤) سورة التوبة، الآية: ١٣.

مسألة: وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره، نحو: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» وإذا عُلِمَ فحذفُهُ كثيرٌ، نحو: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ (١) ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ (٢) ويلتزمُه التميميون والطائيون (٣).

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٥١.

(٢) سورة الشعراء، الآية ٥٠.

(٣) هذه العبارة ـ وهي قول المؤلف «ويلتزمه التميميون والطائيون» ـ تحتمل وجهين:
أحدهما: أن يكون الضمير في قوله: «ويلتزمه» عائداً على حذف الخبر من غير قيد، فيكون مؤدى العبارة أن تميماً وطيئاً يلتزمان حذف خبر «لا» مطلقاً، نعني سواء أعلم أم لم يعلم، وهذا المعنى هو الذي يفهم من كلام الزمخشري في المفصل (ص ٨٩ بتحقيقنا) حيث يقول «وقول حاتم»:

* ولا كــريــم مــن الــولــدان مصبــوح *

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل مصبوحاً خبراً، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي»اهـ. كلامه، ولا شك أن قول حاتم «مصبوح» لو حذف لم يدل عليه دليل، وقد حكم جار الله بأنك لو جعلته خبراً للا كنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائماً، وجرى على لغة أهل الحجاز، وهي التي تذكر خبر لا في بعض الأحوال.
والوجه الثاني مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير في «ويلتزمه» عائداً على الخبر بقيد كونه معلوماً، فيكون مؤدى العبارة أن تميماً وطيئاً يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوماً بقرينة ما، ويكون الفرق بين هاتين القبيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يجيزون ذكر الخبر المعلوم كما يجيزون حذفه، وأما هما فلا يجيزان ذكره، أما الخبر الذي لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف، وهو قريب من الصواب، لأن الخبر الذي لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره، فكيف يستساغ حذفه؟ إلَّا أن يدعى لتميم وطيىء أنهما يلتزمان جعل خبر «لا» كوناً عاماً، ويلتزمان ـ مع ذلك ـ حذفه، فيسهل فهم الكلام حينئذ.
هذا، وقد قال أبو حيان: إن أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع إلَّا نحو «لا إله إلَّا الله» اهـ كلامه، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة، ونحن نعربها لك إعراباً قريباً، فلا: نافية للجنس تعمل عمل إن، وإله: اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبر لا محذوف، والتقدير: لا إله لنا، أو لا إله موجود، وإلا: أداة=

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين(١)

أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كلُّ قلبي يَنْصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما

= استثناء، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا، وللزمخشري في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه العجالة.

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين:

المسألة الأولى: هل أصل مفعولي ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر، ويذهب السهيلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول. «ظننت زيداً عمراً» من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك، وأنت لو قلت «زيد عمرو» على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلاَّ على معنى التشبيه، وأنت حين قلت ظننت زيداً عمراً لم ترد معنى التشبيه، فلزم ألا يكون أصل مفعولي ظن مبتدأ وخبراً، وجواب هذا الكلام أنا لا نسلم أنا حين نقول «ظننت زيداً عمراً» لا نريد معنى التشبيه، بل معنى التشبيه هو الذي نريده، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيداً عمراً فظهر أنه خلافه، كان كلاماً صحيحاً لا غبار عليه.

والمسألة الثانية: هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان، أم الأول مفعول والثاني شيء آخر؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولاً أول والمنصوب الثاني مفعولاً ثانياً، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول مفعول، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة نحو «ظننت زيداً يؤدي واجبه» ويجيء ظرفاً نحو «ظننت زيداً عندك» ويجيء جاراً ومجروراً نحو «ظننت زيداً على خلق حسن» وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو «ظننت زيداً أخاك» ويجيء ضميراً نحو «زيد ظننتكه» ويجيء جامداً نحو «ظننت زيداً أسداً» ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغني الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه، والحال لا يكون كذلك. =

لا يَتَعَدَّى بنفسه، نحو فَكَّر وتفكَّر، وما يَتَعَدَّى لِواحِدٍ نحو عَرَفَ وَفَهِمَ، وما يَتَعَدَّى لاثنين وهو المراد، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَام:

أحدها: ما يفيدُ في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وَجَدَ، وألْفَى، وَتَعلَّمْ ـ بمعنى اَعْلَمْ ـ وَدَرَى، قال الله تعالى: ﴿تجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً﴾[1] ﴿إِنَّهُم أَلْفَوْا آباءَهُمْ ضالِّينَ﴾[2]، وقال الشاعر:

١٦٩ ـ *تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

---

(١) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٦٩.

١٦٩ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللغة: «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم؛ فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد.

الإعراب: «تعلم» فعل قلبي بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شفاء» مفعول أول، وشفاء مضاف، و«النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم، وقهر مضاف، وعدو من «عدوها» مضاف إليه، وعدو مضاف، وها: مضاف إليه «فبالغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالغ «في التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف «والمكر» معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب.

ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليها، وهو صحيح، ومن شواهده قول النابغة الذبياني:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري:

وَالأكثرُ وقوعُ هذا على «أَنَّ» وصلتها، كقوله:

١٧٠ - * فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً *

= تَعَلَّمْ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ! - أنَّيَ فَاتِكٌ مِنَ الْيَوْمِ أوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وقول الشاعر:

تَعَلَّمْ رَسُولَ الله أنَكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأخْذِ بِاليَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرّاً قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الكُلاَبِ

ونظيره قول أعرابي:

تَعَلَّمْ أَنَّ أكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ - وَإِنْ ضَحِكُوا إِلَيْكَ - مِنَ الأعَادِي

وقد يتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة «أن» المخففة من الثقيلة، ومن ذلك قول أبي صخر الهذلي:

فَتَعَلَّمِي أنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ افْعَلِي مَا شِئْتِ عَنْ عِلْمِ

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد (رقم ١٦٩).

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَإِلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ *

وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة له مطلعها قوله:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ وَعُرِّيَ أفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

اللغة: «صحا القلب... الخ» قال الأعلم: «يقول صحا قلبه عن حب سلمى، وكف باطله، أي صباه ولهوه، وقوله «وعري أفراس الصبا ورواحله» هذا مثل ضربه، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل، وتقدير اللفظ: عري أفراس ورواحل كنت أركبها في الصبا وطلب اللهو «تعلم» معناها اعلم، ولا يتصرف منه بهذا المعنى فعل، ولم يستعمل منه غير الأمر، لا يقال: تعلم يتعلم، بمعنى علم يعلم «غرة» بكسر الغين المعجمة - الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر.

المعنى: يقول لغلامه: اعلم أن الصيد ربما كان مغتراً، فإن لم تضيع وصيتي وطلب غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «تعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أن» حرف توكيد ونصب «للصيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدم=

وقوله:

١٧١ ـ * دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ *

= «غرة» اسم أن مؤخر، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولي تعلم.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم أن للصيد غرة» حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم، وعداها إلى مفعوليها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها، وهو الكثير في الاستعمال.

١٧١ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَـإِنَّ اْغْتِبَـاطـاً بِـالْـوفَـاء حَمِيـدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضاً إلى قائل معين.

اللغة: «دريت» بالبناء للمجهول ـ من «درى» إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطة. وهي: أن تتمنى مثل حال غيرك من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين: أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله، والثاني حمله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد، فيلزمك أن تغتبط بهذا وتقرَّ به عيناً، ولا لوم عليك في الاغتباط به لأن هذا من محامد الخصال.

الإعراب: «دريت»: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية؛ لأن قوله: «الوفي» صفة مشبهة، والصفة المشبهة يجوز في معمولها الوجوه الثلاثة «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة «فاغتبط» الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اغتباطاً» اسمها «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دريت الوفي العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين: أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوفي» على ما سبق بيانه.

هذا، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقين، أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿ولا أدراكم به﴾ والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

والأكْثَرُ في هذا أن يَتَعدَّى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تَعَدَّى لآخَرَ بنفسه نحو: ﴿وَلَآ أَدْرَاكُمْ بِهِۦ﴾[1].

والثاني: ما يُفيد في الخبر رُجْحَاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[2]، وقوله:

١٧٢ ـ * قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ *

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٦.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ١٩.

١٧٢ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ *

وهذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي.

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل والشدائد، ولكني قد عرفت مقدار مودته، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلاَّ أن نفر مني ولم يكن عوناً لي فيها.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ناقص، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أبا» مفعول أول «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان «ثقة»: يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منوناً فهو ـ حينئذ ـ مضاف إليه، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته، وعلى الثاني معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غاية «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوماً» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألمت.

الشاهد فيه: قوله: «أحجو أبا عمرو أخا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى الظن، ونصب به مفعولين: أحدهما «أبا عمرو»، والثاني «أخا ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب=

وقوله:

١٧٣ - * فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنى *

= مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضاً أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية.

وتأتي حجا كذلك بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(حجونا: قصدنا، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين، وعص ملكهم: قوي واشتد، وهو بالصاد المهملة، وبابه علم).

وتأتي أيضاً بمعنى أقام، نحو «حجا محمد بمكة» أي أقام بها، ومنه قول عمارة بن أيمن.

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ لِفَالِقِ *

وتأتي بمعنى وقف، ومنه قول العجاج:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيط يَلْعَبُونَ الفَنْزَجَا

وتأتي بمعنى رد، نحو «حجوت السائل» أي رددته، وبمعنى ساق، نحو «حجوت الإبل» أي سقتها، كما تأتي بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول «حجوت الحديث» تريد حفظته أو كتمته.

وهي بمعنى غلب في المحاجاة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى أقام في المكان وبمعنى وقف لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت في الشواهد.

١٧٣ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلٰكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ *

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي.

اللغة: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق - في الأصل - على عدة معان سبق بيانها، والمراد منه هنا الحليف أو الناصر «العدم» - بضم العين وسكون الدال - الفقر، ويقال: عدم الرجل يعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم فهو معدم، إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك، فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك، وضيق ذات يدك، وتألب الحادثات عليك.

=

وقوله:

١٧٤ ـ *وَإِلَّا فَهَبْنِي آمْرَأً هَالِكَا *

= **الإعراب:** «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول «شريكك» شريك: مفعول ثان، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» لكن: حرف استدراك، وما: كافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك: خبر المبتدأ، والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى الظن، ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى»، والثاني «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لَا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً، وَلٰكِنْ ... فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَام

فقوله «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقتر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً: مفعوله الثاني.

ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيب أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون. وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعوله الثاني.

١٧٤ ـ هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ *

والبيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه، وهذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو الغياث والدفاع والحماية «أبا مالك» يروى في مكانه «أبا خالد» «هبني» أي اعددني واحسبني.

المعنى: فقلت: أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا =

وقوله:

١٧٥ ـ * زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

= مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإلَّا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «فهبني» الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان «هالكاً» نعت لامرىء.

الشاهد فيه: قوله: «فهبني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى الظن، وقد نصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «امرأ» على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن «هب» ـ بهذا المعنى ـ فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر؛ فإن كان من الهبة ـ وهي التفضل بما ينفع الموهوب له ـ كان متصرفاً تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿**ووهبنا له إسحاق**﴾ وقال سبحانه: ﴿**يهب لمن يشاء إناثاً**﴾ وقال: ﴿**هب لي حكماً**﴾.

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليها؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء والمحققين: ليس لحناً لأنه واقع في فصيح العربية، وقد روي من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً»، وهو مع فصاحته قليل.

١٧٥ ـ هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس.

اللغة: «شيخاً» الشيخ: هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وقيل: الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره، وقيل: من إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقيل: من الخمسين إلى الثمانين، ويجمع على أشياخ، وشيخان، وشيوخ «يدب دبيباً» يسير سيراً رويداً ويمشي مشياً وئيداً.

المعنى: ظنت هذه المرأة ـ حين رأت المشيب برأسي ـ أنني قد صرت شيخاً، وهذا منها ظن خاطىء، لأنني ما زلت متكامل القوى، ولأن الشيخ هو الذي ضعفت مُنَّتُهُ وتقاربت خطاه، وصار غير قادر على السير.

الإعراب: «زعمتني» زعم: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، والنون =

والأكْثَرُ في هذا وُقُوعُه على أنْ وَأَنَّ وصلتهما، نحو ﴿زَعَمَ الَّذينَ كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾[(1)]، وقال:

١٧٦ ـ * وَقَدْ زَعَمَتْ أنّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا *

= للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «شيخاً» مفعول ثان لزعم «ولست» الواو واو الحال، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بشيخ» الباء حرف جر زائد، شيخ: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب حال «إنما» أداة حصر لا عمل لها «الشيخ» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يدب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «دبيباً» مفعول مطلق، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «زعمتني شيخاً» حيث استعمل فيه «زعم» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «شيخاً» وقد تبين ذلك في إعراب البيت، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار.

ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون في مستعمل الكلام، وإنما يجيء في ضرورات الشعر، وليس بشيء، نعم الكثير في استعمال الفصحاء أن يتعدى «زعم» إلى مفعوليه بواسطة «أن» المؤكدة ومعموليها سواء أكانت مثقلة كما في البيت الذي يلي هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقيلة كما في قوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ وسنذكر شواهد ذلك في شرح البيت الآتي، إن شاء الله تعالى.

(١) سورة التغابن، الآية: ٧.

١٧٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَمَنْ ذَا الَّذي يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ *

وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، والبيت الذي بعده قوله:

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِي عَهِدْتِ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكِ مُخْبِرُ

اللغة: «زعمت» ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه «تغيرت» يريد ما كان من نحول =

والثالث: ما يَرِدُ بالوجهين، والغالبُ كونُه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، وعَلِمَ،

= بدنه وشحوب لونه وهزال جسمه، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن محبتها، بدليل البيت الذي بعده «تغير جسمي» والخليقة كالذي عهدت» يريد أنه وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم عليه «لم يخبر» يجوز أن يكون هذا الفعل مبنياً للمعلوم فيكون قوله «مخبر» اسم فاعل بكسر الباء، ويجوز أن يكون الفعل مبنياً للمجهول فيكون «مخبر» اسم مفعول بفتح الباء.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «زعمت» زعم: فعل ماض بمعنى ظن، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة المذكورة في بيت سابق «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «تغيرت فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي زعم «بعدها» بعد: ظرف متعلق بتغير، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه «من» اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة خبر المبتدأ «الذي» اسم موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «يا» حرف نداء «عز» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته «لا» حرف نفي «يتغير» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «زعمت أني تغيرت» حيث استعمل فيه «زعم» بمعنى ظن، وعداه إلى مفعوليه بواسطة «أن» المؤكدة، وهذا ـ عند الجمهور ـ هو الكثير الغالب في تعدية هذا الفعل، ونظيره قول امرىء القيس.

أَلا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليَوْمَ أَنَّنِي ... كَبِرْتُ، وَأَلاّ يُحْسِنَ اللَّهْوَ أَمْثَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

فَذُقْ هَجْرَهَا، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ ... رَشَادٌ، أَلا يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذري:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي سَأَرْضِي بِهَا العِدَى ... سَرَقْتُ إذَنْ يَا بُثْنَ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة «أن» المخففة من الثقيلة الآية الكريمة التي تلاها المؤلف =

كقوله جَلَّ ثناؤه: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً، وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾(٣).

والرابع: ما يرد بهما، والغالبُ كونُه للرُّجْحانِ، وهو ثلاثة: ظَنَّ، وحَسِبَ، وَخَالَ كقوله:

١٧٧ - * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَالِياً *

= وتلوناها في شرح الشاهد السابق، وقوله سبحانه: ﴿بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً﴾.

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط «أن» كما في البيت الشاهد الذي سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذي أنشدناه في شرحه، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري.

(١) سورة المعارج، الآية: ٧، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين، وقد تأتي رأى بمعنى أبصر نحو «رأيت زيداً» أي أبصرته، وبمعنى أصاب رئته، وهي في هذين المعنيين تتعدى لواحد، وليست من أفعال القلوب، وذلك ظاهر إن شاء الله.

(٢) سورة محمد، الآية: ١٩، (القتال) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون، وفي الآية التالية بغير واسطة، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان.

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١٠، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر.

وقد تأتي علم بمعنى صار أعلم: أي مشقوق الشفة العليا، فتكون فعلاً لازماً، وتأتي بمعنى عرف فتتعدى إلى مفعول واحد، وسيذكرها المؤلف بعد قليل.

١٧٧ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «شبت» استعرت، وتوقدت، واضطرمت، واشتعلت، وتأججت «لظى الحرب» نارها وأوارها «صالياً» أراد داخلاً في حومتها «عردت» أحجمت وفررت ونكلت وهربت، قال صاحب اللسان: «عرد الرجل عن قرنه، إذا أحجم ونكل، والتعريد: الفرار، وقيل: التعريد: سرعة الذهاب في الهزيمة» اهـ.

الإعراب: «ظننتك» فعل ماض، وفاعله، ومفعوله الأول «إن» شرطية «شبت» شب: =

وكقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾[1]، وكقول الشاعر:

١٧٨ - * وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً *

= فعل ماض، والتاء للتأنيث «لظى» فاعل شب، وهو مضاف و«الحرب» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعاً، مثلاً، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثاني «صالياً» مفعول ثان لظن «فعردت» الفاء عاطفة، عرد: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله «فيمن» جار ومجرور متعلق بعرد «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة محلاً بفي «عنها» جار ومجرور متعلق بمعرد «معرداً» خبر كان الناقصة، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة.

الشاهد فيه: قوله: «ظننتك صالياً» حيث استعمل فيه «ظن» من الظن بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أحدهما ضمير المخاطب المتصل، والثاني قوله «صالياً» ومن العلماء من ادعى أن «ظن» في هذا البيت بمعنى اليقين، وهو بعيد.

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٦.

١٧٨ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابي، من كلمة له يقولها في يوم مرج راهط، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة، وبعده قوله:

فَلَمَّا لَقِينَا عُصْبَةً تَغْلِبِيَّةً ... يَقُودُونَ جُرْداً فِي الأَعِنَّةِ ضُمَّرَا
سَقَيْنَاهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا ... وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضَهُ ... بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكَسَّرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير (انظر شرح التبريزي ١/ ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا).

اللغة: «وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة» يقول: كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن، وهذا من قولهم في المثل: ما كل بيضاء شحمة، ومثله قولهم: ما كل سوداء تمرة، و«جذام» لقب، واسمه عمرو، يقال: إنهم كانوا يسمون - أو يلقبون - بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الوبيل، وسموا بغيظ ومرة وحنظلة، و«حمير» اسمه العرنجج - بزنة سفرجل وجذام وحمير: =

وقوله:

١٧٩ ـ * حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ *

= كلاهما من اليمن، وقوله: «عشية لاقينا» يروى في مكانه «اليالي لاقينا» كما يروى «صداء وحميرا».

المعنى: يقول: إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجبن، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين، فلقينا بلقائهم البأس والشدة. يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أقرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعة منه.

الإعراب: «كنا» كان: فعل ماض ناقص، ونا: اسمه «حسبنا» فعل وفاعل «كل» مفعول أول لحسب، وهو مضاف و«بيضاء» مضاف إليه «شحمة» مفعول ثان لحسب، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه في محل نصب خبر كان «عشية» ظرف زمان منصوب بحسب «لاقينا» فعل وفاعل «جذام» مفعول به «وحميرا» معطوف على جذام، وجملة لاقينا جذام وحمير في محل جر بإضافة ظرف الزمان إليها.

الشاهد فيه: قوله: «حسبنا كل بيضاء شحمة» حيث استعمل فيه «حسب» بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أولهما قوله: «كل بيضاء» وثانيهما قوله: «شحمة» كما تبين لك ذلك في الإعراب.

١٧٩ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* رَبَاحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري، من كلمة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً وأولها قوله:

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ ... وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْيِ خَابِلاَ

تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ ... حِسَاءَ البُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ المَسَايِلاَ

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير ـ اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف ـ اسم جبل، قال ياقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه»اهـ. «خبلاً» الخبر: فساد العقل، ويروى «وكانت له شغلاً على النأي شاغلاً» =

وكقوله:

١٨٠ ـ * إخَالُكَ ـ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ـ ذَا هَوًى *

= وقوله: «تربعت الأشراف» معناه نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت «تصيفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت: ووهم العيني في ضبطه بكسرها ظناً منه أنه جمع بطحاء «رباحاً» بفتح الراء ـ الربح «ثاقلاً» ميتاً، لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحاً إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، لأنه ـ حينئذ ـ يشاهد عظيم جزائه على ذلك.

الإعراب: «حسبت» فعل وفاعل «التقى» مفعول أول «والجود» معطوف عليه «خير» مفعول ثان، وخير مضاف، و«تجارة» مضاف إليه «رباحاً» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائدة «المرء» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضاً، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلاً» خبره، والجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد فيه: قوله: «حسبت التقى خير ـ الخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين. أولهما قوله: «التقى»، وثانيهما قوله: «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب.

١٨٠ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة: «إخالك» أظنك، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو أخاف. ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره «تغضض الطرف» غض الطرف: إطباق الجفن، وأراد ههنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن «ذا هوى» صاحب عشق «يسومك» يكلفك ويجشمك «الوجد» الهيام.

المعنى: يقول: إن لم تنم وبقيت ساهراً أرقاً ـ أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن الغواني ومحاسنهن ـ فإني أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله. =

وقوله:

١٨١ ـ * مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً *

= الإعراب: «إخالك» إخال: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعوله الأول «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تغضض» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الطرف» مفعول به لتغضض، وجملة تغضض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية «ذا» مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف و«هوى» مضاف إليه «يسومك» يسوم: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم «ما» اسم موصول مفعول ثان ليسوم، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «يستطاع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة لا يستطاع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى «من الوجد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

الشاهد فيه: قوله: «إخالك ذا هوى» حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال ـ وهو فعل قلبي معناه الرجحان ـ ونصب به مفعولين: أولهما كاف المخاطب، وثانيهما قوله: «ذا هوى».

١٨١ ـ هذا صدر بيت من المنسرح، وعجزه قوله:

* أشْكُو إلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الألَمِ *

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر، ولم يعزه إلى قائل معين.

اللغة: «ضمناً» بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون ـ ومعناه مبتلى، ويروى في مكانه «ظمئاً» بالظاء المشالة والهمزة بعد الميم ـ وأصله العطشان، ويراد به المشتاق «حموة الألم» بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة ـ هي شدة الألم وسورته.

المعنى: يقول لأحباب له فارقهم: إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقياكم، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق.

الإعراب: «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «خلتني» خال: =

تنبيهان ـ الأول: ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ، ورأى بمعنى الرأي ـ أي: المذهب ـ وحَجَا بمعنى قَصَدَ، فيتعدَّيْنَ إلى واحدٍ نحو: **﴿واللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شيئاً﴾**(١) **﴿وما هُوَ عَلَى الغَيْبِ بظَنِينٍ﴾**(٢) وتقول: «رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ» و: «حَجَوْتُ بَيْتَ الله»(٣).

= فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «زلت» زال: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بعدكم» بعد: ظرف متعلق بزال أو بضمن الآتي، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «ضمناً» يجوز أن يكون خبر زال، ويجوز أن يكون هو المفعول الثاني لخال «أشكو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إليكم» جار ومجرور متعلق بأشكو «حموة» مفعول به لأشكو، وهو مضاف و«الألم» مضاف إليه، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله في محل نصب: إما مفعول ثان لخال وذلك إذا جعلت «ضمناً» خبر زال، وإما خبر زال، وذلك إذا جعلت «ضمناً» مفعولاً ثانياً لخال، ويجوز أن تجعل جملة «أشكو» ومعمولاته خبراً ثانياً لزال، ويكون المفعول الثاني لخال هو جملة زال ومعمولاته، وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفي بفعل القلب، وأصل الكلام: خلتني ما زلت بعدكم ضمناً أشكو.

الشاهد فيه: قوله: «خلتني ضمناً» حيث استعمل خال ـ وهو فعل قلبي ـ بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «ضمناً» أو جملة «أشكو» أو جملة «ما زلت بعدكم ضمناً أشكو ـ إلخ» على ما بيناه في إعراب البيت.

(١) سورة النحل، الآية: ٧٨.

(٢) سورة التكوير، الآية: ٢٤.

(٣) زعم الرضي أن معنى علم ومعنى عرف واحد، وأنه لا فرق بينهما إلاَّ في التعدي فعلم تتعدى لأثنين، وعرف تتعدى لواحد، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد، وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظي ـ أي وهذا الحكم اللفظي هنا هو التعدي لاثنين بالنظر إلى علم، وإلى واحد بالنظر إلى عرف.

وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف، والصواب أنا لما تتبعنا كلام العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات، =

وترد وَجدَ بمعنى حَزن أو حَقَدَ فلا يتعدَّيَانِ.

وتأتي هذه الأفعال وبقيةُ أفعال الباب لمعَانٍ أُخَرَ غير قلبية فلا تتعدَّى لمفعولين وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: «أفعال القلوب».

الثاني: ألحقوا رأى الحلُمية برأى العِلْميّة في التعدِّي لاثنين، كقوله:

١٨٢ ـ * أرَاهُــمْ رُفقَتِــي حَتَّــى إذَا مَــا *

= ويستعملون كلمة «عرف» عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية يستعملون علم متعدياً إلى اثنين، ويستعملون عرف متعدياً إلى واحد، فعلمنا أن بين المعنى واللفظ تطابقاً وتآلفاً، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحياناً فإنا نعلم أنهم خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل فيه عرف، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل ـ وهو عرف ـ والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته، ولذلك أنواع لا نرى أن نذكرها هنا.

١٨٢ ـ هذا صدر بيت من الوافر، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا:

أَبُــو حَنَــشٍ يُــؤَرِّقُنِــي وَطَلْــقٌ وَعَمَّــــارٌ وَآونَــــةً أُثَــــالاَ
أَرَاهُــمْ رِفْقَتِــي حَتَّــى إذَا مَــا تَجَافَى اللَّيْلُ وَٱنْخَزَلَ ٱنْخِزَالاَ
إذَا أنَــا كَــالَّــذِي يَجْـرِي لِـوِرْدٍ إلَــى آلٍ فَلَــمْ يُــدْرِكْ بِــلاَلاَ

وهذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي، من قصيدة يندب فيها قومه ويبكيهم، وأولها قوله:

أبَــتْ عَيْنَــاكَ إلاَّ أنْ تُلِحَّــا وَتَحْتَــالاَ بِمَــا بِهِمَــا ٱحْتِيَــالاَ
كَــأنَّهُمَــا سُعَيْنَــا مُسْتَغِيــثٍ يُـرَجِّـي طَـالِعـاً بِهِمَـا ثِقَـالاَ
وَهَـي خَـرَزَاهُمَـا فَـالمَـاءُ يَجْرِي خِــلاَلَهُمَــا وَيَنْسَــلُّ انسِــلاَلاَ
عَلَـى حَيَّيْـنِ فِـي عَـامَيْـنِ شَتَّـى فَقَــدْ عَنَّــى طِـلاَبُهُمَـا وَطَـالاَ
فَــأيَّــةُ لَيْلَــةٍ تَــأتِيــكَ سَهْــواً فَتُصْبِــحُ لاَ تَــرَى فِيهِــمْ خَيَــالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولاً قد استشهد به سيبويه (جـ ١ ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي.

اللغة: «تلحا» من قولهم: ألح السحاب، إذا دام مطره، يريد أن تدوما على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا: مثنى سعين، وهو تصغير سعن ـ بوزن قفل ـ وهي القربة =

وَمَصْدَرُهَا الرؤيا، نحو: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ﴾[1]، ولا تختصُّ الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾[2]، قال ابن عباس: هي رُؤْيَا عَيْن.

= تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلواً يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث «على حيين» متعلق بقوله تلحا، يقول: امتنعت عيناك عن كل شيء إلاَّ أن يدوم بكاؤهما على حيين «وهي» ضعف وانشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثال» أعلام أناسي «تجافى الليل وانخزل انخزالاً»: كنايتان عن الظهور وبيان ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالاً» بزنة كتاب ـ ما تبل به حلقك من الماء وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمنة، ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى «رفقتي» بضم الراء أو كسرها ـ جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء ـ إتيان الماء.

الإعراب: «أبو حنش» مبتدأ، وجملة «يؤرقني» خبره، و«عمار» وسائر الأعلام: معطوفات عليه، وقد رخم «أثال» في غير النداء ضرورة، وأصله أثالة، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز الذي هو ضمير جماعة الغائبين مفعول أول «رفقتي» مفعول ثان.

الشاهد فيه: قوله: «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين: أحدهما الضمير المتصل به، والثاني قوله: «رفقتي» ورأى ههنا بمعنى حلم أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى «علم» وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهاً، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه، ومجيء المفعول الثاني معرفة ـ وهو قوله: «رفقتي» ـ في هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن «رأى» الحلمية تنصب مفعولاً واحداً، وأن المنصوب الثاني في الكلام حال، ووجه الرد أن الأصل في الحال أن يكون نكرة.

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٠.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٦٠، والذي يدل على أن «الرؤيا» في هذه الآية الكريمة يراد بها الرؤية البصرية أربعة أمور، الأول: أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل القرآن قالوا: إنها رؤيا عين، والأمر الثاني: أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة للناس، والعقل يقضي بأن رسول الله ﷺ لو كان قد قال لهم إنني رأيت فيما يرى النائم أنني ذهبت إلى بيت=

النوع الثاني: أفعال التصيير، كَجَعَلَ، ورَدَّ، وَتَرَكَ، واتَّخَذَ، وتَخِذَ، وَصَيَّرَ، ووَهَبَ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثوراً﴾(١) ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً﴾(٢) ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ في بَعْضٍ﴾(٣) ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾(٤)، وقال الشاعر:

١٨٣ ـ * تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيلاً *

= المقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبه أحد، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى في منامه أنه قطع المسافات البعيدة في لحظات يسيرة، فلا يستنكر ذلك من نفسه، الأمر الثالث: أنهم استوصفوه بيت المقدس والطريق إليه وبالغوا في تحري ذلك منه، والأمر الرابع: أن مجيء «الرؤيا» بمعنى رؤية البصر قد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم، مثل قول الراعي يصف صياداً رأى صيداً.

وَكَبَّـرَ لِلـرُّؤْيَـا وَهَـشَّ فُـؤَادُهُ ... وَبَشَّـرَ نَفْسـاً كَـانَ قَبْـلُ يَلـومُهَا

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٩٩.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٢٥.

١٨٣ ـ هذا صدر بيت من الوافر لأبي جندب بن مرة الهذلي، وهو أخو أبي خراش الهذلي، والبيت المستشهد بصدره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها في بني لحيان، وهو بتمامه مع ما قبله:

لَقَـدْ أَمْسَـى بَنُو لَحْيَـانَ مِنِّـي ... بِحَمْـدِ اللّـهِ فـي خِـزْيٍ مُبِيـنِ
جَـزَيْتُهُـمُ بِمَـا أَخَـذُوا تِـلاَدِي ... بَنِـي لَحْيَـانَ، كُـلاًّ فَـاخِرُونِـي
تَخِـذْتُ غُـرَازَ إِثْـرَهُـمُ دَلِيـلاً ... وَفَرُّوا فـي الْحِجَـازِ لِيُعْجِزُونِـي

اللغة: «جزيتهم» أراد كافأتهم على سيىء صنيعهم «بما أخذوا تلادي» الباء ههنا للسببية، وما: مصدرية، وتقدير الكلام: كانت مكافأتي إياهم بسبب أخذهم تلادي، والتلاد ـ بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها، بزنة كتاب ـ ومثله التليد: المال الذي ولد عندك، فإن تكن قد ورثته فهو طارف وطريف «تخذت» بفتح التاء وكسر المعجمة ـ قيل: هو فعل ثلاثي وضع من أول الأمر هكذا، وقيل: هو مخفف من اتخذ نظير تقي المخفف من اتقى «غراز» بضم الغين المعجمة، وبزنة غراب وآخره زاي معجمة، =

وقال:

١٨٤ ـ * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ *

وقالوا: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» وهذا مُلَازِمٌ للمُضِيِّ.

* * *

= ومنهم من يرويه غران بالنون في مكان الزاي، وهو اسم واد «ليعجزوني» ليغلبوني، وذلك بأن يفوتوني فلا أدركهم.

الإعراب: «تخذت» تخذ: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «غراز» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «إثرهم» إثر: ظرف منصوب بتخذ، وضمير الغائبين العائد على بني لحيان مضاف إليه «دليلاً» مفعول ثانٍ لتخذ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وفروا» الواو عاطفة، ويجوز عندي أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتي جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو، وفر: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «في الحجاز» جار ومجرور متعلق بفر «ليعجزوني» اللام لام التعليل، والفعل المضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كي، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، والنون الموجودة نون الوقاية، وياء المتكلم مفعول به، وأن المضمرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بفر، وتقدير الكلام: وفروا في الحجاز لإعجازهم إياي.

الشاهد فيه: قوله: «تخذت غراز دليلاً» حيث استعمل فيه تخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصيير، ونصب به مفعولين: أحدهما «غراز» وثانيهما قوله: «دليلاً» على ما بيناه في إعراب البيت.

١٨٤ ـ اختلف النحاة في نسبة هذا البيت؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام في سيرة النبي ﷺ (١/ ٥٦ بتحقيقنا) أنه لرؤبة بن العجاج، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة أبيات من مشطور الرجز، ووزنه وزن بعض ضروب السريع ـ وهاكها:

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الفِيلْ ... تَرْمِيهِمُ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ ... فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وهذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة سميت سورة الفيل، وذلك قوله تعالى: **﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب** =

فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمالُ، وهو الأصْلُ، وهو واقعٌ في الجميع.

الثاني: الإلغاءُ[1]، وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسُّطِهِ

= الفيل * ألم يجعل كيدهم في تضليل * وأرسل عليهم طيراً أبابيل * ترميهم بحجارة من سجيل * فجعلهم كعصف مأكول﴾ وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى.

اللغة: «أصحاب الفيل» هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم «ترميهم حجارة من سجيل» السجيل في الأصل: الطين الذي تحجر، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر، وعن يونس: السجيل الشديد الصلب «ولعبت طير بهم أبابيل» الأبابيل: الجماعات، قيل: هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبابيد والعباديد والشماطيط، وقيل: واحده إبالة، وقيل: واحده إبّوْل ـ بزنة جردحل ـ «وصيروا» تركوا «كعصف» العصف: ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد، ويقال: هو التبن.

الإعراب: «صيروا» صير: فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، وهو المفعول الأول مبني على السكون في محل رفع «مثل» مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة «كعصف» الكاف زائدة، ومثل مضاف و«عصف» مضاف إليه، وقد فصل بين المتضايفين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة «مأكول» صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: «فصيروا مثل» حيث استعمل فيه صيّر بمعنى حول من حالة إلى حالة، ونصب به مفعولين: أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل، وثانيهما قوله: «مثل».

(١) فإن قلت: فما معنى كل من الإلغاء والتعليق؟.

فالجواب أن نقول لك: إن التعليق هو ـ كما قال المؤلف وغيره من النحاة ـ «إبطال عمل العامل لفظاً، لا معنى» يعنون أنك تجيء بالمعمول ـ وهو ههنا المفعولان ـ على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه، فتقول مثلاً «علمت أزيد مسافر أم عمرو» فإن قولك «أزيد مسافر» هو المعمول، وأصله مبتدأ وخبر، والمبتدأ والخبر مرفوعان، وقد =

. . . .

= جئت بهما بعد دخول العامل وهو علمت ـ مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما، لسر ستعرفه، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى، ولكن هذه الجملة في محل نصب؛ لأنها ـ من حيث المعنى ـ معمولة للفعل المتقدم عليها، وهو يطلب منصوباً، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزأيها، فتقول: «علمت لزيد مسافر وعمراً مقيماً» لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ، وأما الإلغاء فهو ـ كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً ـ «إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً» ويعنون بذلك أنك تجيء بالمعمول ـ وهو المفعولان كما علمت ـ على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه، ولا تقدر ـ مع ذلك ـ أن هذا العامل له تسلط على محل هذا المعمول، فتقول: «زيد ظننت فاهم» أو تقول «زيد فاهم ظننت» فزيد في المثالين مبتدأ، وفاهم خبر، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما، وظننت: جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية، ولا عمل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر، ولا في محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملتهما في محل نصب مفعولاً به، وقد قلنا لك: إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة المعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة المعطوف عليها، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه، فتقول «زيد ظننت فاهم، وعمرو مكابر».

فإن قلت: فما الفرق العملي بين هذين الحالين؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين.

أحدهما: قد اتضح لك من الكلام السابق في شرح معناهما، وخلاصته: أن الجملة في حال الإلغاء لا محل لها من الإعراب، وأنه لا يعطف عليها إلاَّ بالرفع تبعاً للفظها، أما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع ومحلها نصب، فيجوز لك في العطف عليها أن تراعي لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعاً فتقول: «علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر» وأن تراعي محلها فتجيء بالمعطوف منصوباً فتقول: «علمت لزيد مقيم وعمراً مسافراً».

والوجه الثاني: أن إلغاء عمل العامل في المعمول أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه، بل يجوز لك ـ مع توسط العامل أو تأخره ـ أن تسلطه على المعمول فتنصبه، كما =

. . . .

= يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله، فتقول «زيد ظننت مسافر» أو تقول «زيداً ظننت مسافراً» وتقول «زيد مسافر ظننت» أو تقول «زيداً مسافراً ظننت» وخالف الأخفش في هذا، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ المعمول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتي بالمعمول المعلق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه، وهو الرفع.

فإن قلت: فما سر هذا الفرق؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن المعمول أن لها صدر الكلام، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإن قلت «علمت لزيد قائم» وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام، لأن لام الابتداء تأبى طبيعتها إلاَّ أن تكون في أول الكلام، وكذلك كل الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل، فأما في حال الإلغاء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والمعمول، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها، ولكنها ـ أي أفعال القلوب ـ ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، فلهذا جاز إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها، انظر إلى قولك «ضرب زيد عمراً» فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات، ثم انظر إلى قولك: «ضرب عمراً زيد» وإلى قولك: «عمراً ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق، وليس لك أن تلغي هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله، وقد كان هذا ممكناً أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالاً متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفاً يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا إعمالها خلافاً للكوفيين في هذه الجزئية، وإذا تغير الوضع الطبيعي =

أو تَأَخُّرِه، كـ «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» و «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»[١] قال:

= فتأخر الفعل عن المفعولين جميعاً أو توسط بينهما لم يلتزموا الإعمال، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً.

فإن قلت: فهل يجري كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه؟.

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك:

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجري في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المعقود لها هذا الباب.

وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين:

الأول: ـ وهو مذهب يونس بن حبيب ـ أنه يجري في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية، فيجوز عنده أن تقول «ضربت أيهم في الدار» على أن يكون «أيهم» اسم استفهام مبتدأ، و«في الدار» جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضربت، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ وهذا مذهب غير مرضي عند العلماء.

الثاني: ـ وهو مذهب الجمهور ـ أن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

النوع الأول: كل فعل يدل على الشك، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر، نحو قولك: شككت أزيد في الدار أم عمرو، وترددت أوَفِيٌّ أنت أم غادر، ونسيت أكنت معنا أمس أم لم تكن.

النوع الثاني: كل فعل يدل على العلم، نحو قولك: علمت أصادق أنت أم كاذب، ودريت أيصدق فعلك مقالك أم لا، وتبينت أتؤدي واجبك أم تهمله.

النوع الثالث: كل فعل يطلب به العلم، نحو قولك: فكرت أمقيم أنت أم ظاعن، وابتليت علياً أيصبر أم يجزع، وامتحنت خالداً أيشكر الصنيعة أم يجحدها، واستفهمت أحضر بكر أم غاب.

النوع الرابع: كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو لمست، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت، كقولك: لمست أناعم جلدك أم خشن، وشممت أطيب ريحك أم نتن، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة.

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للإلغاء صورتين ليس غير: =

١٨٥ ـ * وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ *

= إحداهما: أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي عقيب هذا الكلام، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا

وهذا البيت يروى برفع كلمة «ربع» ونصبها، فأما رواية الرفع فتخريجها على أن «شجا» فعل ماض، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، وربع: فاعل شجا، وهذه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أي أن الكلام مبتدأ بها، وأظن: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها معترضة بين الفعل وفاعله، وأما رواية نصب كلمة «ربع» فتخريجها على أن «شجاك» فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربع، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ تقدم على العامل وعلى المفعول الأول، وأظن: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وربع: مفعول أول لأظن، وأصل الكلام: أظن ربع الظاعنين شجاك، وهذا البيت بروايتيه يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز.

الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعاً، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهده أيضاً قول الشاعر:

آتِ المَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُرُوبِ اضْطِرَامُ

وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للإلغاء، وهي أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعاً، ولكن لا يبتدأ به الكلام، بل يقع قبله شيء من الكلام. نحو قولك «متى ظننت زيداً قائماً» ومنه البيت:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيذكر المؤلف هذه الصورة في صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و١٩٠.

١٨٥ ـ هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري.

والصواب في إنشاد الشاهد:

* ... خلت اللؤم والفشل * =

وقال:

١٨٦ ـ * هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا *

= لأن البيت من قصيدة لامية يهجو بها اللعين المنقري رؤبة بن العجاج، وقبل هذا البيت قوله:

إنِّي أَنَا ابْنُ جَلاَ إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُنِي   يَا رُؤْبَ، والحَيَّةُ الصَّمَّاءُ والجَبَلُ

اللغة: «الأراجيز» جمع أرجوزة ـ بضم الهمزة ـ وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز، ويقال لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رُجَّاز لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً، وانظر إلى قول الراجز:

* أَرَجَزاً تُرِيدُ أَمْ قَصِيدَا *

«توعدني» تتهددني، وهو مضارع أوعد، ولا يقال «أوعده» من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً.

الإعراب: «أبالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اللؤم» مضاف إليه. مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المعمول وعامله «توعدني» توعد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وفي الأراجيز» الواو واو الحال وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف مقدم «خلت» خال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» الواو عاطفة، الخور: معطوف على اللؤم، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله «في الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله «اللؤم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» فلما توسط الفعل بينهما ألغي عن العمل فيهما، ولولا هذا التوسط لنصبهما، فكان يقول: وخلت اللؤم والخور في الأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

١٨٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الدبيري، وقد رواه ابن السكيت في كتاب=

. . . .

= الألفاظ ثاني أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبي أسيدة الدبيري، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه:

وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لاَ يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لاَ يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا

هُمَا سَيِّدانَا، يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان (٦/ ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده.

اللغة: «شيخين» تثنية شيخ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخر حياته. وقيل غير ذلك، وسبق تفسيره قريباً (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون المقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأي القوم والمقدم عليهم، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء «لا يجدي علينا غناهما» يريد أن غناهما قاصر نفعه عليهما، ولا ينال قومهما منه شيء، وأجدى: صار ذا جدى، وهو العطية والنفع «هما سيدانا يزعمان» يريد أن هذين الشيخين يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم «أيسرت غنماهما» معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه، ورواه ابن السكيت «يسرت غنماهما» بالتضعيف. وضرب ذلك مثلاً لما يجري عليهم من النفع.

المعنى: يقول: إن من قومنا رجلين طعنا في السن وليس من ورائهما نفع لنا، وهما يظنان أنهما بتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا، ولكنا لا نعترف لهما بذلك إلّا أن ينالنا من غناهما ما ننتفع به، وما دامت أيديهما مغلولة فإنا لا نقر لهما بسيادة، ولا نعترف لهما بتقدم.

الإعراب: «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سيدا: خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه «يزعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لا عمل لها يسوداننا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله، ونا: مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والتاء للتأنيث غنماهما» فاعل أيسر، مرفوع بالألف لأنه مثنى، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «هما سيدانا يزعمان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي ـ وهو يزعم ـ وأخره في الكلام عن مفعوليه، فرفعهما، وألغى عمله في لفظهما وفي المحل=

وإلغاءُ المتأخِّرِ أقْوَى من إعماله، والمتوسِّطِ بالعكس، وقيل: هُمَا في المتوسِّطِ بين المفعولين سَوَاءٌ.

الثالثُ: التعليقُ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صَدْرُ الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾(١)، ولاَمُ القَسَمِ، كقوله:

١٨٧ - * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي *

= أيضاً، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر الآن، وذلك قوله «هما سيدانا» ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال «يزعمانهما سيدينا» وذلك ظاهر إن شاء الله.

ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٦٤ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

١٨٧ - هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا *

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٣) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمني - بوزن رمى يرمي - ومعناه قدر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسماً «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى دائماً «سهامها» السهام: جمع سهم.

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً، لأن الموت نازل بكل إنسان، ولا يفلت منه أحد أبداً.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل ماض وفاعل «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «منيتي» منية: فاعل تأتي، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن، منصوب بفتحة =

وَمَا النافيةُ نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾(١).

وَلَا وَإِنِ النافيتان في جواب قَسَمٍ ملفوظٍ بهِ أو مُقَدَّر، نحو: «عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ في الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو» و «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ».

والاستفهام، وله صورتان:

إحداهما: أن يعترض حَرْفُ الاستفهامِ بين العامل والجملة، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾(٢).

والثانية: أن يكون في الجملة اسْمُ استفهام: عمدةً كان، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾(٣)، أو فضلةً، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾(٤).

ولا يدخل الإلغاءُ ولا التعليقُ في شيء من أفعال التَّصْيِير، ولا في قلبيٍّ جَامِدٍ

= مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» سهام: فاعل تطيش، مرفوع بالضمة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ـ وهو علمت ـ قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين، فكان يقول: ولقد علمت منيتي آتية، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في المحل، والدليل على وجوده في المحل أنك لو عطفت على محل جملة «لتأتين منيتي» لعطفت بالنصب، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي، إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٦٥

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٢.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧.

ـ وهو اثنان: هَبْ، وَتَعَلَّمْ[١] ـ فإنهما يلزمان الأمْرَ، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ، كما مر.

ولتصاريفهنَّ ما لهنَّ، تقول في الإعمال: «أَظُنُّ زيداً قَائماً» و «أَنَا ظَانٌّ زيداً قائماً»، وفي الإلغاء: «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أنا ظَانٌّ» وفي التعليق «أظن ما زَيْدٌ قائمٌ، وَأَنَا ظَانٌّ ما زيدٌ قائم».

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أن العامل المُلْغَى لا عَمَلَ له أَلْبَتَّةَ، والعامل المعَلّق له عَمَلٌ في المحل، فيجوز: «علمت لَزَيْدٌ قائم وَغَيْرَ ذلِكَ من أموره» بالنصب عَطْفاً على المحل[٢]، قال:

---

(١) المراد «هب» القلبية التي بمعنى ظن، و«تعلم» القلبية التي بمعنى اعلم، وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف، فأما «هب» من الهبة فهو فعل متصرف تام التصرف، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علماً نحو «تعلمت النحو» فإنه أيضاً متصرف تام التصرف، وقد سبق لنا ذكر هذا.

(٢) ههنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما.

الأول أن للعلماء خلافاً في الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التي ذكرها المؤلف ـ إلاّ الاستفهام ـ ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

أولها: أن لهذه الجملة محلاًّ من الإعراب، وأن هذا المحل هو النصب، وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين وابن كيسان، وهو الذي يجري عليه كـلام المؤلف ههنا.

والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق، فإذا قلت «علمت لزيد قائم» فتقدير الكلام: علمت والله لزيد قائم، وهذا مذهب الكوفيين.

الثالث: أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق، وليس مدلولاً عليه بشيء محذوف كما زعم الكوفيون، وهذا مذهب المغاربة من النحويين، وممن ذهب إليه ابن عصفور.

الشيء الثاني: أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة.

١٨٨ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

---

١٨٨ ـ هذا بيت من الطويل، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكثير عزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٤) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧).

اللغة: «أدري» أعلم «عزة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها «موجعات» جمع موجعة، وهي المؤلمة.

المعنى: يقول: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء، لأنه لم يكن يمر بخاطري، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة، لأنني كنت مرتاح الخاطر هنيَّ البال. وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري.

الإعراب: «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بأدري، وقبل مضاف و«عزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «البكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعوليها «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل ما البكى، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف و«القلب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة، وقبل «تولت» أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله «ما كنت أدري».

الشاهد فيه: قوله «أدري ما البكى ولا موجعات» فإن «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن المبتدأ اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير، لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعملت في محلهما النصب، والدليل على أنه عمل في=

والثاني: أن سبب التعليق مُوجِبٌ، فلا يجوز: «ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً» وسبب الإلغَاء مُجَوِّز، فيجوز: «زَيْداً ظننتُ قائماً» و «زيداً قائماً ظننتُ».

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيين والأخفش، واستدلُّوا بقوله:

١٨٩ ـ * أنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ *

= محلهما النصب أنه لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم.

١٨٩ ـ هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي *

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين، ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ١٤٧ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً بمعنى مثل، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده. وتقدير الكلام: تأديباً مثل ذلك التأديب أدبت، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ، وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبُ

«ملاك» بزنة كتاب ـ قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم.

الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، يقع مفعولاً مطلقاً عامله أدبت الذي بعده، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت، والتقدير: تأديباً مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقي» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر لمبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

=

وقوله:

١٩٠ ـ * وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ *

= **الشاهد فيه**: قوله «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه، لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما، والعلماء يختلفون في تخريج هذا البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب.

فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر، لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، فهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها.

وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج:

الأول: أنه من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

والثاني: أنه من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان، على ما بيناه في إعراب البيت.

والثالث: أنه من باب الإلغاء، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام، بل قد سبقه قول الشاعر «أني» وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المبيحة للإلغاء كما سبق التنبيه إليه.

والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ولا يسعه إلاَّ أن يحكم في هذه المسألة ـ بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون ـ بمذهب الكوفيين، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله، وإلاَّ يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها، لأن التأويل في كل كلام ممكن.

١٩٠ ـ هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا *

والبيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ   مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

اللغة: «بانت» بعدت وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب: أي أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيمه الحب ـ بالتضعيف ـ إذا ذلله وقهره وعبده «إثرها» بعدها، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى الأسير يفديه فداء؛ إذا دفع لآسريه =

وأُجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدُها: أي يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة، والأصل؛: «لَمِلَاكُ» و«لَلَدَيْنَا» ثم حُذِفَت وبقي التعليقُ.

= جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت واوه ضرورة «مودتها» مودة: فاعل تدنو، وهو مضاف وها: مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لدينا» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو صاحبه ضمير المبتدأ المستتر في الخبر على مذهب الجمهور «تنويل» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونه متقدماً، وقد أخذ بهذا الظاهـر نحاة الكوفة، ورأوا أنه يجوز في أفعال القلوب ـ بسبب ضعفها في ذاتها ـ أن تلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين جميعاً في كل حالة، وأنه يجوز الحذو على هذا، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور البصريين، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم، ولهذا أولوا البيت بما يخرجه عن استشهاد أهل الكوفة به، ولهم فيه توجيهات عدة.

منها: أنه من باب التعليق، وأن لام الابتداء مقدرة بين «إخال» وما بعدها، وتقدير الكلام: وما إخال للدينا منك تنويل.

ومنها: أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف.

ومنها: أن «إخال» عاملة في مفعولين، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن والثاني جملة، كما قررناه في إعراب البيت.

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» اسم موصول مبتدأ، وقوله «تنويل» خبرها، و«إخال» عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير: الذي إخاله كائناً منك هو تنويل.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسُّط المُبِيحَ للإلغاء ليس التوسُّطَ بين المعمولين فقط، بل توسُّط العامل في الكلام مقتضٍ أيضاً، نعم الإلغاء للتوسُّطِ بين المعمولين أقْوَى، والعامل هنا قد سُبِقَ بأنّي وبما النافية، ونظيره «مَتَى ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً» فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: «وَجَدْته» و «إِخَالُه» كما حُذِفَ في قولهم: «إِنَّ بِكَ زَيْد مأخُوذٌ».

* * *

فصل: ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1]، وقوله:

١٩١ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

---

(١) سورة القصص، الآية: ٧٤.

١٩١ - هذا بيت من الطويل، وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شوقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف «عاراً» العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة، وتقول: عيرته كذا، قالوا: ولا تقل: عيرته بكذا، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه، وفي لامية السموأل:

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الكِرَامَ قَلِيلُ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثاني بنفسه، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة، ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول ذلك، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١/ ٣٢) «وتحسب» أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: «بأي» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتي، وأي مضاف، و«كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الأول، وأية مضاف، و«سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حبهم» =

أي: تزعمونهم شركائي، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ.

وأما حذفهما اقتصاراً ـ أي: لغير دليل ـ فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: **﴿واللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾**(١) **﴿فَهُوَ يَرَى﴾**(٢) **﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾**(٣)، وقولهم: «مَنْ يَسْمَع يَخَلْ»، وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن دون أفعال العِلْم.

ويمتنع بالإجماع حذفُ أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلْكُون وأجازَهُ الجمهور، كقوله:

١٩٢ - وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

* * *

= حب: مفعول أول لترى، وضمير الغائبين مضاف إليه «عاراً» مفعول ثان، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «على» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له «وتحسب» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير «وتحسب حبهم عاراً عليّ».

الشاهد فيه: قوله «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب وبينه الشارح.

(١) سورة البقرة، من الآيتين: ٢١٦ ـ ٢٣٢.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣٥.

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٢.

١٩٢ ـ هذا بيت من الكامل، والبيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

اللغة: «غادر» ترك «متردم» بزنة اسم المفعول ـ وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى «مترنم» بالنون ـ وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟ وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيئوا بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا=

فصل: تُحْكى الجملة الفعلية بعد القَوْل، وكذا الاسمية، وَسُلَيْمٌ يُعْمِلُونه فيها عَمَلَ ظَنَّ مطلقاً، وعليه يُرْوَى قولُه:

١٩٣ ـ * تقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأبِ *

= الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: محب، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعاً.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظني» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه النون وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله، ومنزلة مضاف، و«المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت له.

الشاهد فيه: قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون، والأصل: فلا تظني غيره حاصلاً، أو نحو ذلك.

١٩٣ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* إذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ *

والبيت في وصف فرس، وهو من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندي، وأولها قوله:

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ ... لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

اللغة: «شأوين» مثنى شأو ـ بفتح الشين وسكون الهمزة ـ وهو الشوط والطلق، تقول: جرى الفرس شأواً، تريد شوطاً، ومنه قالوا: فلان لا يدرك شأوه، يريدون أنه سباق في المكرمات لا يجاريه أحد ولا يباريه «عطفه» بكسر العين وسكون الطاء المهملة ـ جانبه، وأراد من قوله: «ابتل عطفه» أنه عرق «هزيز الريح» دويها عند هبوبها «أثأب» اسم جنس جمعي واحدته أثأبة، وهي الشجرة، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عالياً.

المعنى: يصف الفرس بأنه سريع الجري شديده يشق الجو شقاً، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة =

بالنصب، وقوله:

١٩٤ ـ * إذا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ *

= رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هزيز» مفعول أول لتقول، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«الريح» مضاف إليه «مرت» مر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح «بأثأب» جار ومجرور متعلق بمر، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثان لتقول.

الشاهد فيه: قوله «تقول» حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام، ونصب فيه مفعولين: أحدهما قوله «هزيز الريح» وثانيهما جملة «مرت بأثأب» والذين يجرونه هذا المجرى بغير قيد هم بنو سليم من بين العرب كافة، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة.

١٩٤ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجْرِ *

والبيت من كلمة للحطيئة يصف بعيره بالسرعة، ومثله في المعنى قول حميد بن ثور:

إذَا القَوْمُ قَالُوا: وِرْدُهُنَّ ضُحَى غَدٍ تَـوَاهَقْـنَ حَتَّـى وِرْدُهُـنَّ طُـرُوقُ

تواهقن: تبارين في السير، وأراد أسرعن، وطروق: هو الورود ليلاً.

اللغة: «قلت» معناها ههنا ظننت «آئب» اسم الفاعل من «آب يؤوب» إذا رجع، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل، وأراد هنا من الأوب وقته الذي ذكرنا «الولية» بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة ـ وهي البرذعة، وقيل: ما يوضع تحتها، والبرذعة توضع تحت رحل البعير «بالهجر» بفتح الهاء وسكون الجيم هنا ـ نصف النهار عند اشتداد الحر، ومثله الهاجرة، وأصل الهجر بتحريك الجيم، ولكنه سكنها حين اضطر.

المعنى: يقول: إذا ظننت أنني أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للمسافة التي بيني وبينها هذا الوقت فإني أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك، وهذا بسبب سرعة بعيريْ ونجابته.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضعت الآتي «قلت» فعل ماض بمعنى ظننت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «آئب» خبر أن، =

بالفتح[1]، وَغَيْرُهُم يشترط شروطاً، وهي: كونُه مضارعاً، وَسَوَّى به السيرافي «قُلْتَ» بالخطاب، والكوفيُّ «قُلْ»، وإسنادُهُ للمخاطَبِ، وكونُه حالاً، قاله الناظم، ورُدَّ بقوله:

١٩٥ ـ * فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا *

= وفي آئب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل «أهل» مفعول به لآئب لإشرابه معنى واصل أو مدرك، وأهل مضاف و«بلدة» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي قال الذي بمعنى ظن، وجملة قال وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة إذا إليها «وضعت» فعل وفاعل «بها، عنه» جاران ومجروران يتعلقان بوضع، والضمير المجرور محلاً بالباء يعود إلى البلدة، والضمير المجرور محلاً بعن يعود إلى البعير الموصوف «الولية» مفعول به لوضع «بالهجر» جار ومجرور متعلق بوضع.

الشاهد فيه: قوله «قلت أني آئب» حيث أجرى قلت مجرى ظننت، ولم يحك به الجملة التي بعده، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة «أني» ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى: ﴿قال إني عبد الله﴾ فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة«ظننت» من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت، نحو قوله تعالى: ﴿وظن أهلها أنهم قادرون عليها﴾ وقوله سبحانه: ﴿إني ظننت أني ملاق حسابيه﴾ وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه، نعني أنه لمَّا تضمن قال معنى ظن، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده، فتحت الهمزة بعد قال، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التي تقصد بها الحكاية وقال التي يراد بها معنى ظن، فافهم ذلك واحرص عليه، والله المسؤول أن ينفعك به.

(١) أي بفتح همزة «أني».

١٩٥ ـ هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* أمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وهو من شواهد سيبويه.

اللغة: «الرحيل» الارتحال ومفارقة ديار الأحبة «دون بعد غد» أي قبل بعد الغد فإما اليوم وإما غداً «فمتى تقول الدار تجمعنا» يريد أي وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة، وليس الاستفهام على حقيقته، ولكنه يستبعد ذلك.

الإعراب: «متى» ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتقول، وسيأتي في=

. . . .

بيان الاستشهاد بحث طريف فيه «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدار» مفعول به أول لتقول، منصوب بالفتحة الظاهرة «تجمعنا» تجمع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار، ونا: مفعول به، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان لتقول.

الشاهد فيه: قوله «تقول الدار تجمعنا» حيث استعمل تقول بمعنى تظن، ونصب به مفعولين: أحدهما قوله «الدار» والثاني جملة «تجمعنا» ولم يقصد به الحكاية؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محل رفع خبر. وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول، لكنه لما نصب «الدار» علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به.

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر، ولكنها للزمان المستقبل، وإن كانت بمعنى تظن، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال، قال أبو حيان: «وفيه رد على من اشترط الحال؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه، لا عن ظنه في الحال»اهـ كلامه، وقال اللقاني: «متى ظرف لتقول، فهي استفهام عن حاصل»اهـ.

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن «متى» ظرف زمان متعلق بتقول، وبنيا الرد على هذا، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين:

الأول: أنا لا نسلم أن «متى» ظرف متعلق بقوله تقول، بل هو متعلق بقوله تجمعنا، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم، فالمعنى أتظن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة، وليس المراد في أي وقت تظن أن الدار تجمعنا، ووقوع «تقول» بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه.

الوجه الثاني: سلمنا أن «متى» متعلق بتقول، ولكنا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر، وبيان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته، ويجاب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه أو ببيان أنه حاصل الآن فعلاً، ألست تقول: متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي! فتجاب أن الظن حاصل فعلاً! وفي هذا القدر كفاية.

والحقُّ أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول، وكونُه بعد استفهام بحَرْفٍ أو باسْمٍ، سمع الكسائي: «أتقول لِلْعِمْيَانِ عَقْلاً» وقال:

١٩٦ ـ * عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقي *

١٩٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إذَا أنَا لَمْ أطْعُنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ *

والبيت من كلمة لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة.

اللغة: «علام» كلمة مؤلفة من حرف واسم، فالحرف على، والاسم ما الاستفهامية وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار، نحو قوله تعالى: ﴿**فيم أنت من ذكراها**﴾ وقوله جل ذكره: ﴿**فبم تبشرون؟**﴾ وقوله سبحانه: ﴿**عم يتساءلون**﴾ للفرق بين الموصولة والاستفهامية، والاستفهام هنا عن سبب الظن المعبر عنه بتقول، ومن هنا تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئاً يتصل بالظن كسببه ووقته وحصوله «تقول» أي تظن «يثقل عاتقي» روي في مكانه «يثقل كاهلي» «أطعن» تقول: طعن فلان فلاناً بالرمح يطعنه ـ مثل منع يمنع أو نصر ينصر ـ طعناً، إذا ضربه به، فهو طاعن، والآخر مطعون أو طعين، فأما طعن فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ومعناه جرحه ونال من عرضه.

المعنى: بأي حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؛ يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم.

الإعراب: «علام» على: حرف جر، وما: اسم استفهام مبني على سكون الألف المحذوفة للتفرقة بين الخبر والاستخبار في محل جر، والجار والمجرور متعلق بتقول «تقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الرمح» مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة «يثقل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول «عاتقي» عاتق: مفعول به ليثقل، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وعاتق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «تقول الرمح يثقل عاتقي» حيث استعمل فيه «تقول» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين؛ أحدهما قوله «الرمح» وثانيهما جملة «يثقل عاتقي» على ما تبين لك من الإعراب.

=

قال سيبويه والأخفش: وكونُهما متصلين، فلو قلت: «أأنت تقول» فالحكاية، وَخُولِفَا، فإن قَدَّرت الضمير فاعلاً بمحذوفٍ والنصبَ بذلك المحذوف جاز اتفاقاً، واغتفر الجميع الفَصْلَ بظرف أو مجرور أو معمولِ القَوْلِ، كقوله:

١٩٧ - * أَبَعْـدَ بُعْـدٍ تَقُـولُ الـدَّارَ جَـامِعَـةً *

= والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب «الرمح» بالفتحة الظاهرة، ولو لم يكن «تقول» بمعنى تظن لكان يجب أن يكون «الرمح» مرفوعاً على أنه مبتدأ وتكون جملة «يثقل عاتقي» في محل خبر المبتدأ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، لأن القول لا ينصب اسماً مفرداً متى كان المقصود به الحكاية، وإنما ينصب الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة، فأنت تقول: «قلت إن محمداً قائم» أو «قلت محمد قائم» ولا تقول «قلت محمداً قائماً» فتنصب محمداً وقائماً بقلت إلاَّ إذا كنت قد أجريتها مجرى ظننت كما هي لغة سليم.

١٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

*شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا؟ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «جامعة» اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعاً، والجمع ضد التفريق «شملي» الشمل - بفتح الشين وسكون الميم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع، تقول: جمع الله شملكم، تريد ضم ما تفرق من أمركم، وتقول: فرق الله شملكم، تريد فرق ما اجتمع من أمركم «محتوماً» اسم مفعول فعله حتم الله الأمر يحتمه - من باب ضرب - أي قضاه وأوجبه.

المعنى: لقد تفرقنا، وتباعدت دياري عن ديار أحبتي، فهل تظن أننا سنلتقي مرة أخرى وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضي علينا بالفراق أبد الأبيد!.

الإعراب: «أبعد» الهمزة حرف استفهام، بعد: ظرف زمان منصوب بتقول، أو بجامعة، وهو مضاف و«بعد» مضاف إليه «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدار» مفعول أول لتقول، منصوب بالفتحة الظاهرة «جامعة» مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً، وفي جامعة ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله «شملي» شمل: مفعول به لجامعة، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم =

وقوله:

١٩٨ ـ * أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ *

= مضاف إليه «بهم» جار ومجرور متعلق بجامعة «أم» حرف عطف «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «البعد» مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة «محتوماً» مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً.

الشاهد فيه: قوله: «تقول الدار جامعة» وكذلك قوله: «تقول البعد محتوماً» وإن لم يكن المؤلف قد أنشده، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين «تقول» بمعنى تظن، فنصب به مفعولين: أحدهما في العبارة الأولى قوله: «الدار» وثانيهما فيها قوله: «جامعة» والأول في العبارة الثانية قوله: «البعد» والثاني فيها قوله: «محتوماً» وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح.

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن، إذ لا ثالث لهذين المعنيين.

١٩٨ ـ هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا *

وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالاً» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه «أنواماً» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأنهم جميعاً ينتهي نسبهم إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رووا في صدر البيت «أنواماً» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم: الذي يتصنع النوم.

المعنى: أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين، وآثروهم على المضريين، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر، مقدرين سوء النتائج، غير غافلين عما ينبغي العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟.

الإعراب: «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى=

قال السُّهَيْلِي: وأن لا يتعدَّى باللام، كـ«تَقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ».

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: ﴿أَمْ تَقُولونَ إِنَّ إِبْراهِيمَ﴾(١) الآيَةَ، في قراءة الخطاب، وَرُوِيَ: * عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ * بالرفع.

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي: أَعْلَمَ وأَرَى اللّذَانِ أصْلُهما علم ورأى المتعديان لاثنين، وما ضُمِّنَ معناهما من نَبَّأَ وأَنْبَأَ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾(٢) ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً﴾(٣).

ويجوز عند الأكثرين حذفُ الأول، كـ«أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِيناً» والاقتصار عليه، كـ«أَعْلَمْتُ زَيْداً».

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعِهِ اقتصاراً، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في المبنيّ للفاعل، ولنا على الإلغاء قولُ بعضهم: «البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الأَكَابِرِ» وقولُهُ:

= المفعول الأول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بني» مفعول أول لتقول، وهو مضاف، و«لؤي» مضاف إليه «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على قوله: «جهالاً».

الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهالاً» والثاني قوله: «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام ـ وهي الهمزة ـ والفعل، بفاصل ـ وهو قوله: «جهالاً» ـ وذلك لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأن الفاصل معمول للفعل، إذ هو مفعول ثان للفعل كما عرفت.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٦٧.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

١٩٩ ـ * وَأَنْتَ أَرَانِي اللّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ *

١٩٩ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهم ينشدون قبله بيتاً، وهو قوله:

وَكَيْفَ أُبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

اللغة: «أمنع» أفعل تفضيل فعله منع ـ بوزن كرم ـ إذا صار منيعاً لا يغالب، قوياً لا يعتدى عليه، عزيزاً لا ينال بمكروه «عاصم» هو اسم فاعل فعله عصم ـ من باب ضرب ـ وتقول: عصم فلان فلاناً، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن يصيبه، ومنه قوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ وقوله: «أرأف» هو أفعل تفضيل من الرأفة، وهي الشفقة والرحمة «مستكفى» تقول: استكفى فلان فلاناً، إذا طلب منه أن يكفيه مهمه، والمراد أن المخاطب أرأف من يلجأ إليه في المهمات، ويعاذ به في الملمات «أسمح» أفعل تفضيل من السماحة، وهي الجود والكرم «واهب» اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء.

المعنى: يقول: أنا لا أهتم بأعدائي، ولا أفكر فيهم، ولا أجعلهم في حسابي، ولا أخاف نوازل الدهر، ولا أرهب كوارثه، لأنني اعتصمت بك، والتجأت إليك، وأنت الذي يأمن من لاذ به.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «أراني» أرى: فعل ماض، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «الله» فاعل أرى، مرفوع بالضمة الظاهرة «أمنع» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«عاصم» مضاف إليه «وأرأف» الواو حرف عطف، أرأف: معطوف على أمنع، وهو مضاف و«مستكفى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر «وأسمح» الواو عاطفة، أسمح: معطوف على خبر المبتدأ، وهو مضاف و«واهب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أنت أراني الله أمنع عاصم» حيث ألغى أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث ـ وهما قوله: «أنت أمنع عاصم» لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول: أراني الله إياك أمنع عاصم، أو يقول: أرانيك الله أمنع عاصم. =

وعلى التعليق ﴿يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[١]، وقوله:

٢٠٠ - حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي ... سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

(١) سورة سبأ، الآية: ٧.

٢٠٠ - هذا بيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «حذار» اسم فعل أمر معناه احذر، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من كل فعل ثلاثي «أنبئت» بالبناء للمجهول ـ معناه أعلمت وأخبرت، وأصله النبأ ـ وهو كالخبر معنى ووزناً، ويقال: النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار «ستجزى» ستكافأ «بما تسعى» أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر.

المعنى: يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه، وينبهه إلى أن كل إنسان يجزى على ما قدمت يداه، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف، فإن كان عمله خيراً سعد في عقباه، وإن كان عمله شراً شقي به.

الإعراب: «حذار» اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق «نبئت» نبىء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعله «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، وكاف المخاطب اسمه، مبني على الفتح في محل نصب «للذي» اللام لام التوكيد، وهي المزحلقة، الذي: خبر إن، والجملة في محل نصب بنبىء «ستجزى» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الذي «بما» الباء جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجزى «تسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة المجرورة محلاً بالباء «فتسعد» الفاء حرف عطف، تسعد: فعل مضارع معطوف على تجزى مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «تشقى» معطوف على تسعد.

الشاهد فيه: قوله: «نبئت إنك للذي» فقد استعمل فيه «نبىء» وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل، وعداه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن، =

قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولَتَيْن من المتعدي لواحد تعدَّتا لاثنين، نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾[1]، وحكمهما حكم مفعولَيْ «كَسَا»، في الحذف لدليلٍ وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في موضعين؛ أحدهما: أن «علم» بمعنى عرف إنما حفظ نقلُها بالتضعيف لا بالهمزة، والثاني: أن «أرى» البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾[2]، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً، نحو: «أَلْبَسْتُ زَيْداً جُبَّةً» وبادعاء أن الرؤية هنا علمية.

* * *

هذا باب الفاعل

الفاعل: آسْمٌ أو ما في تأويله، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة.

فالاسم نحو: «تَبَارَكَ اللَّهُ» والمُؤَوَّل به نحو: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾[3]، والفِعْلُ كما مثلنا، ومنه: «أَتَى زَيْدٌ» و «نِعْمَ الفَتَى»، ولا فرق بين المتصرف والجامد، والمُؤَوَّل بالفعل نحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[4]، ونحو: «وَجْهُهُ» في قوله[5] «أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ» و «مُقَدَّم» رافع لتوهم دخول نحو: «زَيْدٌ قَامَ» و «أَصْلِيُّ المحلِّ» مخرج لنحو: «قَائِمٌ زيد» فإن المسند ـ وهو قائم ـ أصلُه التأخيرُ لأنه خبر، وذكر

= وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما، ولذلك قلنا: إن «إن» واسمها وخبرها المقترن باللام في محل نصب بنبىء، وذلك نظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحاً (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.

(٤) سورة النحل، الآية: ٦٩.

(٥) أي قول ابن مالك في الألفية.

الصيغة مخرج لنحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ» ـ بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها مُفَرَّعَة عن صيغة ضَرَبَ ـ بفتحهما.

وله أحكام:

أحدها: الرفع[(١)]، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو: **﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾**[(٢)]، أو اسْمِه نحو: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، أو بِمِنْ أو بالباء الزائدتين نحو: **﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾**[(٣)] **﴿وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾**[(٤)].

* * *

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم: خرق الثوب المسمار، وقولهم: كسر الزجاج الحجر، وقال الأخطل:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَد بَلَغَتْ ... نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَـمْ تَسـأَلِ الأطْـلاَلَ وَالمُتَـرَبَّعَـا ... بِبَطْـنِ حُلَيَّـاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَـا

إلى الشَّرْيِ مِنْ وَادِي المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَعَالِمُـهُ وَبْـلاً وَنَكْبَـاءَ زَعْـزَعَـا

وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١٩.

(٤) سورة الفتح، الآية: ٢٨، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على ثلاثة أضرب: واجب، وجائز كثير، وشاذ:

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ ونحو قول الشاعر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أن يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُـدْمِـنِ القَـرْعِ لِـلأَبْـوَابِ أنْ يَلِجَـا

وأما الجائز الكثير ففي فاعل «كفى» كالآية التي تلاها المؤلف، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سحيم بن وثيل الرياحي:

عُمَيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّـزْتَ غَـازِيَـا ... كَفَى الشَّيْبُ والإسْلاَمُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا

وأما الشاذ ففي نحو قول الشاعر:

أَلَـمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمِـي ... بِمَـا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ

إذا ذهبت إلى أن «ما لاقت» فاعل «يأتي» كانت الباء زائدة، وإلا كانت متعلقة بتنمي، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين.

الثاني: وقوعُه بعد المُسْنَدِ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّم وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، وإمَّا فَاعِلاً محذوف الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1] لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[2] و ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[3]، والأرْجَحُ الفاعلية[4].

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٢) سورة التغابن، الآية: ٦.

(٣) سورة الواقعة، الآية: ٥٩.

(٤) ذكر المؤلف فيما ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور:

الأولى: ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير، ومثل لذلك بنحو «زيد قام» فزيد ـ في هذا المثال ونحوه ـ مبتدأ، وقام: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والكلام جملة واحدة اسمية، وهذا الذي يفهمه كلامه أنه مذهب غير المبرد، وقد ذكروا في باب الاشتغال أن المبرد يجيز في هذا المثال ونحوه الوجهين، وهما أن يكون «زيد» مبتدأ كما قال الجمهور، والثاني أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وأصل الكلام: قام زيد قام زيد، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما، أما الأولى فلكونها ابتدائية، وأما الثانية فلأنها مفسرة، وضابط هذه الصورة: أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل، ونقل المؤلف في باب الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجح في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ، ولا يوجب ذلك.

الصورة الثانية: ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلاً ليس غير، ومثَّل لذلك بالآية الكريمة ﴿وإن أحد من المشركين استجارك..﴾ فأحد: فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذي بعده، وأصل الكلام: وإن استجارك أحد استجارك، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام المبرد في الصورة الأولى، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض.

الصورة الثالثة: ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان: أن يكون فاعلاً بفعل محذوف، وأصل الكلام حينئذ: أتخلقونه تخلقونه، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير، ويجوز أن=

وعن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل، تَمَسُّكاً بنحو قول الزَّبَّاء:

٢٠١ - * مَـا لِلْجِمَـالِ مَشْيُهَـا وَئِيـدَا *

= يكون مبتدأ خبره (تخلقونه) الذي بعده، وضابط هذه المسألة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام.

٢٠١ - هذا بيت من الرجز المشطور ينسبه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزباء ـ كما نسبه المؤلف ـ وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل العماليق، وكان أبوها قد ملك الجزيرة ـ والجزيرة: مصر قديم يقع بين دجلة والفرات ـ فغزاه جذيمة الأبرش، ففرق جموعه وقتله، فملكت الزباء بعد أبيها، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها (انظرها في مجمع الأمثال للميداني في شرح المثل: خطب يسير في خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها:

أَجَنْـدَلاً يَحْمِلْـنَ أَمْ حَـدِيـدَا ... أَمْ صَـرَفَـانـاً بَـارِداً شَـدِيـدَا

* أَمِ الرِّجَالَ جُثَّماً قُعُودَا *

اللغة: «وئيداً» ثقيلاً تصحبه تؤدة وبطء «أجندلاً» الجندل ـ بزنة جعفر ـ الحجارة «صرفانا» بفتحات ـ النحاس والرصاص، وهو أيضاً تمر رزين صلب عند المضغ «جثماً» جمع جاثم، وهو اسم فاعل من جثم يجثم ـ من بابي دخل وجلس ـ إذا تلبد بالأرض «قعوداً» جمع قاعد، ونظيره شاهد وشهود.

الإعراب: «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «للجمال» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مشيها» روي بالرفع، وأعربه الكوفيون فاعلاً مقدماً لوئيد، وضمير الجمال مضاف إليه «وئيداً» حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه.

الشاهد فيه: قوله: «مشيها وئيداً» واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه، أحدها رفع «مشيها»، وثانيها نصبه، وثالثها جره.

فأما رواية الجر فإعرابها على أن «مشيها» بدل من الجمال بدل اشتمال، وضمير الجمال مضاف إليه، و«وئيداً» حال من المشي.

وأما رواية النصب فإعرابها على أن «مشيها» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تمشي مشيها، و«وئيداً» حال من المصدر، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال.

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين.

. . . .

= وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها، وهي التي تمسك بها الكوفيون، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه. والتقدير عندهم أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجيء قبل العامل فيه كما يجيء بعده.

والبصريون لا يجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله، لوجهين:

أحدهما: أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزأين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر.

وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزاً ـ لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه، ولا شك أن بين الحالين فرقاً، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه، ولا يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذي يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه، على أي وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه من الأغراض التي لا تعني هذا المتكلم، وإنما تعني متكلماً يدقق في ألفاظ الكلام، وهي التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة.

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع في البيت على غير ما وجهها الكوفيون به، ولهم فيها توجيهان:

أحدهما: أن يكون «مشيها» مبتدأ، و«وئيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيداً، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

والوجه الثاني: أن يكون «مشيها» بدلاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً وهو «للجمال» فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتحمل ضميراً مرفوعاً بالفاعلية، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور.

وفي كل واحد من هذين التوجيهين مقال أوضحناه في شرحنا على شرح الأشموني.

ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر، ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به.

وهو عندنا ضرورة، أو: «مَشْيُهَا» مبتدأ حُذِف خبره، أي يَظْهر وَئِيداً، كقولهم: «حُكْمُكَ مُسَمَّطاً» أي: حكمك لك مُثْبَتاً، قيل: أو: «مَشْيُها» بدلٌ من ضمير الظرف.

* * *

الثالث: أنه لا بُدَّ منه[1]، فإن ظهر في اللفظ نحو: «قَامَ زَيدٌ، والزيدان قَامَا» فَذَاكَ، وإلاّ فهو ضمير مستتر راجع: إما لمذكور، كـ «زَيْدٌ قَامَ» كما مَرَّ، أو لما دَلَّ عليه الفعل كالحديث: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل في ستة مواضع:
الأول: في الفعل المبني للمجهول، نحو قوله تعالى: ﴿**وغيض الماء**﴾ وقوله سبحانه: ﴿**وقضي الأمر**﴾.
الثاني: في الاستثناء المفرغ، نحو قولك: ما حضر إلا هند.
الثالث: في أفعل الذي على صورة الأمر في التعجب إذا كان معطوفاً على مثله، نحو قوله تعالى: ﴿**أسمع بهم وأبصر**﴾ فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع عليه، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعل هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور بالباء الزائدة دائماً، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف.
الرابع: فاعل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿**أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً**﴾ فإن فاعل (إطعام) محذوف، وتقديره: أو إطعامك في يوم ـ الخ، وقد ذكر مفعول هذا المصدر في الكلام وهو قوله: (يتيماً).
الخامس: فاعل الأفعال المكفوفة بما، وهي ثلاثة أفعال، وهي قل، وكثر، وطال، تقول: قلما يحظى بالخير كسول، وكثر ما نهيتك عن التواني، وطالما سعيت في الخير، فإن جعلت ما مصدرية لم يكن الكلام من هذه البابة، وكانت «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل، والتقدير: قل حظوة كسول بالخير، وكثر نهيي إياك، وطال سعيي في الخير، وهكذا.
السادس: أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية اقتضت حذفه، وذلك مثل التقاء الساكنين الذي اقتضى حذف واو الجماعة في نحو قولك: «يا قوم اضربن» وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك: «يا هند اضربن» ولا يقال: إن المحذوف لعلة كالثابت، لأننا نقول: إننا نريد أن نحصي لك مواضع الحذف مطلقاً.

يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[١] أي: ولا يشرب هو، أي: الشاربُ، أو لما دَلَّ عليه الكلامُ أو الحالُ المُشَاهَدَةُ، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٢]، أي: إذا بلغتِ الرُّوحُ، ونحو قولهم: «إذا كَانَ غداً فَأْتِني» وقوله:

٢٠٢ ـ * فإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *

---

(١) أخرج هذا الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١/ ٥٤) والبخاري في كتاب الأشربة من صحيحه (٧/ ١٠٤ بولاق) وأبو داود (الحديث رقم ٤٦٥٩ بتحقيقنا).

(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

٢٠٢ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِلَى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيَا *

وهذا البيت لسواد بن المضرب ـ بتشديد الراء مفتوحة ـ السعدي، أحد بني سعد بن تميم، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج (انظر الكامل للمبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي) وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَقَاتِلِيَ الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

اللغة: «دراب» بفتح الدال والراء المهملتين ـ مختصر من «دارا بجرد» وهي كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخاً، وفيها حدثت وقعة بين المهلب بن أبي صفرة والخوارج «قطري» بفتح القاف والطاء جميعاً ـ رأس من رؤوس الخوارج، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة، وهو قطري بن الفجاءة التميمي «لا إخالك راضيا» لا أظنك ترضى أصلاً لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم «كان فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما تدل عليه الحال «لا» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضيك» يرضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان «حتى» حرف غاية وجر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تردني» ترد: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية: وياء المتكلم مفعول به، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بيرضي «إلى قطري» جار ومجرور متعلق بترد =

أي: إذا كان هو ـ أي: ما نحن الآنَ عليه من سَلامة ـ أو فإن كان هو ـ أي: ما تُشَاهده مِنِّي ـ وعن الكسائي إجازة حَذْفِهِ تمَسُّكاً بنحو ما أوَّلْنَاه[1].

الرابع: أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ، إن أجيب به نَفْيٌ، كقولك: «بَلَى زَيْدٌ» لمن قال: ما قام أحَدٌ، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ، ومنه قوله:

٢٠٣ ـ تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ ... مِنَ الْوَجْدِ شَيءٌ، قُلْتُ: بَلْ أعْظَمُ الْوَجْدِ

= «لا» نافية «إخالك» إخال: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به أول «راضياً» مفعول ثان، وجملة «لا إخالك راضياً» هي جواب الشرط الذي هو إن، ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضي حسن لا غبار عليه، وفي تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك في الألفية:

* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ *

الشاهد فيه: قوله: «فإن كان لا يرضيك» فإن الكسائي ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة.

وجمهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك، لا يجيزون حذف الفاعل؛ بل لا بد عندهم من أحد أمرين: أولهما أن يكون الفاعل مذكوراً في الكلام، وثانيهما أن يكون مضمراً، ولما لم يكن في هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسماً لكان أو فاعلاً لها قالوا: إن اسمها مضمر جوازاً تقديره هو، ولما كان لا بد لضمير الغائب بارزاً أو مستتراً من مرجع يعود إليه، ولم يكن في هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعاً لهذا الضمير، قالوا: إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع.

(١) قد ذكرنا في بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقالة البصريين في هذه المسألة، وأدلة الفريقين، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت.

٢٠٣ ـ هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «تجلدت» تكلفت الجلد، والجلد ـ بفتح الجيم واللام جميعاً ـ الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه «لم يعر قلبه» لم ينزل به «الوجد» شدة الحب.

المعنى: إني تكلفت الصبر على هجرانكم، والقوة على احتمال دلالكم، حتى ظن =

أو استفهامٌ محقّقٌ، نحو: «نَعَمْ زَيْدٌ» جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[(١)]، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشاميِّ وأبي بكر:

= الناس أنني لم أذق للهوى طعماً، ولم ينزل بي شيء من الحب، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم ما ليس فوقه زيادة لمستزيد.

الإعراب: «تجلدت» فعل وفاعل «حتى» حرف غاية وجر «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليها «قلبه» قلب: مفعول به ليعرو، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه «من الوجد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي «شيء» فاعل يعرو، وجملة الفعل المضارع المنفي بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلدت، وكأنه قال: تجلدت إلى قول الناس لم يعر ـ الخ «قلت» فعل وفاعل «بل» حرف إضراب «أعظم» فاعل لفعل محذوف، والتقدير: بل عراه أعظم الوجد، وأعظم مضاف و«الوجد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «بل أعظم الوجد» حيث ارتفع «أعظم الوجد» على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفي سابق ـ وهو قول القائلين: «لم يعر قلبه من الوجد شيء».

فإن قلت: فلماذا لا تجعل قوله: «أعظم الوجد» معطوفاً ببل على قوله: «شيء» عطف مفرد على مفرد، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة؟.

فالجواب على ذلك أن نقول لك: إن بل التي تعطف مفرداً على مفرد بعد نفي أو شبهه تقرر ذلك النفي السابق وتثبت ضده لما بعدها، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يعر قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد، وهذا كلام متناقض محال، أما بل التي تعطف جملة على جملة فإنها تبطل الجملة الأولى التي نفت عرو شيء من الوجد، فإذا بطلت الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد، فتأمل ذلك.

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٧، فلفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿ليقولن الله﴾ فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله: ﴿من خلقهم﴾ والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف ـ وتقدير الكلام =

﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ والآصَالِ رِجالٌ﴾ (١)، وقوله:

٢٠٤ ـ * لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ *

= عليه: الله خالقنا، مثلاً ـ أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل ملفوظ به في الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾، ومجيء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة الاسمية، فالحمل عليه أولى.

(١) سورة النور، الآية: ٣٦، والداعي إلى تقدير فعل يكون (رجال) فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح المبني للمجهول، لأن الرجال ليسوا مسبحين ـ بفتح الباء ـ وإنما هم مسبحون ـ بكسر الباء ـ فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى، التمسنا له عاملاً فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه لما قيل: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾ قال قائل: من المسبح؟ فأجيب (رجال) أي يسبحه رجال.
فإن قلت: فأين نائب فاعل (يسبح) المبني للمجهول، على هذه القراءة؟.
قلت: يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين: إما (له) وإما (فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل.

٢٠٤ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت؛ فنسب في كتاب سيبويه (١/ ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك، ونسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد بن ربيعة العامري، ونسبه جار الله الزمخشري إلى مزرد بن ضرار، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري، وقد وجدت في ديوان لبيد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد، وأولها قوله:

لَعَمْرِي لَئِنْ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ   حَشَا جَدَثٍ تَسْفِي عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الكَفَّ بالنَّدَى   إذَا ضَنَّ بِالخَيْرِ الأكُفُّ الشَّحَائِحُ

«حشا» أصل الحشا ما يكون في البطن، والجدث ـ بفتح الجيم والدال جميعاً ـ القبر، وأراد أمسى مقبوراً «تسفي» تقول: سفت الريح التراب تسفيه وأسفته، ومعناه أثارته وذرته «الروائح» أراد بها الرياح الشديدة، ويقولون: هذا يوم رائح، إذا اشتدت الريح فيه «يبسط الكف بالندى» الندى: الجود والكرم «ضن» بخل «الشحائح» جمع =

أي: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيَبْكِيه ضارعٌ، وهو قياسيّ وِفَاقاً للجَرْمي وابن جني[1]،

= شحيح، وهو البخيل «ضارع» هو الذليل الخاضع، وفي أمثالهم: الحمى أضرعتني إليك، يضرب فيمن يذل عند الحاجة «ومختبط» هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك «تطيح» تهلك «الطوائح» جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال ـ ثلاثي متعد ـ وأكثر الناس يقول: إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعدياً فلا تغتر به.

الإعراب: «ليبك» اللام لام الأمر، يبك، فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «يزيد» نائب فاعل يبك «ضارع» فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، وكأنه قال: يبكيه ضارع ـ إلخ، «لخصومة» جار ومجرور متعلق بضارع.

الشاهد فيه: قوله «ضارع لخصومة» فيمن روى ما قبل «ليبك يزيد» ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد، حيث ارتفع «ضارع» على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، والذي سوغ الحذف في هذا الموضع أن الكلام يقع في جواب استفهام مقدر، كأنه حين قال: ليبك يزيد» قيل له: «فمن يبكيه»؟ فقال: «يبكيه ضارع لخصومة».

هذا، والبيت يروى «ليبك يزيد ضارع» ببناء الفعل المضارع للمعلوم ونصب «يزيد» على أنه مفعول به ورفع «ضارع» على أنه فاعل يبك، ولم يثبت العسكري غير هذه الرواية، وعدّ الرواية الأولى خطأً من أخطاء الرواة.

ويقول أبو رجاء غفر الله له: لا وجه لتخطئة الرواة، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية، فأما من جهة الرواية فإن سيبويه رحمه الله ـ وهو ثقة مشافه للعرب ـ قد رواها، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيبويه والأعلم وجار الله الزمخشري وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر، ومنها الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة الشامي وأبي بكر.

(١) في هذه المسألة ثلاثة آراء للنحاة:

الأول: أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف، ولا يجوز فيها غير ذلك، وهذا رأي الجرمي وابن جني، ورجحه المؤلف في المغني.

وقد قرىء في قوله تعالى: ﴿وكذلك زين لكثيـر من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ ببناء زين للمجهول ورفع قتل على أنه نائب فاعله وجره أولادهم بالإضافة ورفع (شركاؤهم) وخرجه ابن جني في المحتسب على أنه فاعل فعل محذوف دل عليه ما=

ولا يجوز في نحو: «يُوعَظُ في المسجد رَجُلٌ» لاحتماله للمفعولية، بخلاف: «يُوعَظ في المسجد رِجَال زيد»، أو استلزمه ما قبله كقوله:

٢٠٥ - غَـدَاةَ أحَلَّـت لابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةٌ   حُصَيْنٍ عَبِيطَـاتِ السَّـدَائِفِ والخَمْرُ

= قبله وكأنه قد قيل من زينه، فقيل زينه شركاؤهم، وهذه قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وانظر المحتسب (١/ ٢٢٩).

الثاني: أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف، وهو ما يراه الجمهور، وتقدير الكلام في الآية الأولى عندهم: الله خالقهم، وفي الآية الثانية: المسبح له رجال، وفي البيت: الباكي ضارع، وهكذا.

الثالث: أنه يجوز الوجهان: أن يقدر المرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلاً ثابت في القراءة الأخرى في ﴿يسبِّحُ له فيها﴾ وفي رواية البيت الأخرى «يَبْكِ يزيدَ ضارعٌ».

٢٠٥ - هذا بيت من الطويل، وهو من كلام الفرزدق.

اللغة: «ابن أصرم» هو حصين - بضم الحاء، بزنة التصغير - الذي سيذكره بعد «طعنة» بفتح فسكون - المرة في الطعن، وتقول: طعنت فلاناً أطعنه - من باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام، قلت: طعنت أطعن - بفتح العين في ماضيه ومضارعه جميعاً أو من باب نصر - «عبيطات» جمع مؤنث سالم واحده عبيطة، وهي القطعة من اللحم الطري غير النضيج، وتقول: عبط فلان الذبيحة يعبطها عبطاً - مثل ضرب يضرب ضرباً - واعتبطها أيضاً، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهي سمينة فتية، والناقة عبيطة ومعتبطة، وكذلك الشاة والبقرة، واللحم عبيط «السدائف» جمع سديف - بفتح السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه، ومنه قول طرفة بن العبد في معلقته.

فَظَـلَّ الإمَـاءُ يَمْتَلِلْـنَ حُـوَارَهَـا   وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ المُسَرْهَدُ

وقول الآخر:

وَنُطْعِـمُ النَّـاسَ عِنْدَ القَحْـطِ كُلَّهُـمُ   مِنَ السَّدِيف إذَا لم يُؤْنَس القَزَعُ

القزع: السحاب، ويريد بقوله: «إذا لم يؤنس القزع» وقت الجدب لأن احتباس المطر سببه.

المعنى: كان حصين بن أصرم قد قتل له ولي، فحلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر =

أي: «وَحَلّتْ له الخمر»، لأن «أَحَلّتْ» يستلزم «حَلّتْ»، أو فَسَّرَهُ ما بعده،

= إلا أن يثأر من قاتله، وما زال يهتبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل وليه طعنة أردته قتيلاً، فتحلل من يمينه، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر، وهذه إحدى عادات العرب في جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذي جعل عقاب القاتل للإمام الذي يلي أمور المسلمين، والفرزدق يحكي ذلك عن حصين بن أصرم، وكنى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر من القاتل.

الإعراب: «غداة» ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق «أحلت» أحل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «لابن» جار ومجرور متعلق بأحل، وابن مضاف و«أصرم» مضاف إليه «طعنة» فاعل أحل «حصين» بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه «عبيطات» مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وهو مضاف و«السدائف» مضاف إليه «والخمر» الواو حرف عطف، والخمر ـ بالرفع ـ فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم، والتقدير: وحلت له الخمر، وجملة «حلت له الخمر» معطوفة على جملة «أحلت طعنة».

الشاهد فيه: اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين:

إحداهما بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» و«الخمر» وتخرج هذه الرواية على أن «طعنة» مفعول به وإن كان فاعلاً في المعنى، و«عبيطات» فاعل، و«الخمر» معطوف عليه، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوباً وبالمفعول مرفوعاً على طريقة من قال «خرق الثوب المسمار» ومن قال: «كسر الزجاج الحجر» (وانظر ص ٧٦ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم المنصوب.

والرواية الثانية برفع «طعنة» ونصب «عبيطات» بالكسرة نيابة عن الفتحة، ورفع «الخمر» وهي التي رواها المؤلف هنا، وتخريجها على أن «طعنة» فاعل أحلت مرفوع، و«عبيطات» مفعول به، و«الخمر» فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق الذي هو أحلت.

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائي سئل في حضرة يونس بن حبيب شيخ سيبويه عن توجيه رفع «الخمر» في هذا البيت، فقال الكسائي: يرتفع بإضمار فعل، أي وحلت له الخمر، فقال يونس: ما أحسن والله توجيهك، غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً.

نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]، والحذفُ في هذه واجب[2].

* * *

الخامس: أنَّ فعله يُوَحَّد مع تثنيته وَجَمْعه، كما يُوَحَّد مع إفراده، فكما تقول: «قَامَ أخُوكَ» كذلك تقول: «قَامَ أَخَواكَ» و «قَامَ إِخْوَتُكَ» و «قَامَ نِسْوَتُكَ»، قال اللَّهُ تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[3] ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾[4] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[5]، وحكى البصريون عن طيىء وبعضُهُمْ عن أزد شَنُوءَة، نحوَ: «ضَرَبُونِي قَوْمُكَ» و «ضَرَبْنَنِي نِسْوَتُكَ» و «ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ» قال:

٢٠٦ ـ * أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا *

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٢) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجباً لأنهم اعتبروا (استجارك) الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوض منه، فلذلك لم يجيزا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها.
ولا شك أنك ذاكر أن هذا الكلام إنما يجري على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده، ولا يجوز عندهم أيضاً أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلاً باستجارك الذي بعده.
فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط، أو يجيزون تقدم الفاعل، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف، فاعرف ذلك.

(١) سورة المائدة، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٨.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

٢٠٦ ـ هذا صدر بيت من السريع، وعجزه قوله:

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ *

والبيت لعمرو بن ملقط، وهو شاعر جاهلي.
اللغة: «ألفيتا» وجدتا، وهو فعل ماض مبني للمجهول، وأصله ألفى بمعنى وجد، ومنه قوله تعالى: ﴿إنهم ألفوا آباءهم ضالين﴾ وقوله «عيناك عند القفا» معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفاتاً شديداً «أولى فأولى لك» هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد، ومنه قول الشاعر:

. . . .

= فَـأَوْلـى ثُـمَّ أَوْلـى ثُـمَّ أَوْلـى   وَهَـلْ لِلـدَّرِّ يُحْلَـبُ مِـنْ مَـرَدِّ؟

وقالت الخنساء:

هَمَمْـتُ بِنَفْسِـيَ كُـلَّ الهُمُـومِ   فَـأَوْلـى لِنَفْسِـيَ أَوْلـى لَهَـا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد (القتال): ﴿**فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المغشيّ عليه من الموت فأولى لهم**﴾ وفي سورة القيامة ﴿**أولى لك فأولى * ثم أولى لك فأولى**﴾ وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة؛ فذهب الأصمعي والمبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه، وقد ارتضى ذلك الرأي أبو العباس ثعلب، فقال: «لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي»اهـ. وقال غيرهما: هو علم للويل والهلاك كفجار علم الفجرة وبرة علم المبرة «ذا واقية» ذا: اسم بمعنى صاحب، وواقية: مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية.

المعنى: يصف رجلاً يهرب إذا حمي الوطيس، ويفر عند احتدام لظى الحرب، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه.

الإعراب: «ألفيتا» ألفي: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التأنيث، والألف علامة التثنية «عيناك» عينا: نائب فاعل ألفي، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «عند» ظرف متعلق بألفي، وعند مضاف و«القفا» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «أولى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فأولى» الفاء حرف عطف، أولى معطوف بالفاء على أولى السابق «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بأولى، ويكون الخبر محذوفاً، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور، نحو: عجب لك، وويل للمطففين «ذا» حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله «عيناك» منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«واقية» مضاف إليه، والتقدير: ألفيتا عيناك ـ حالة كونك صاحب وقاية ـ عند القفا.

الشاهد فيه: قوله «ألفيتا عيناك» حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفي مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله «عيناك» وهذه لغة جماعة من العرب =

وقال:

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

= بأعيانهم، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة، فبعضهم يذكر أنها لغة طيىء، وبعضهم يذكر أنها لغة أزد شنوءة، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد المعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية؟ وسيأتي للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و٢١٠).

ومثل البيتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَابْنَ عَبْدِ العَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله «نسيا حاتم وأوس». وهذا ـ كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه ـ يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتي:

إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ المُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله «يغنيا المستوطنا» فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى.

٢٠٧ - هذا بيت من المتقارب، وهكذا أنشد المؤلف هذا البيت، والعلماء يروونه على غير هذا الوجه، وصواب إنشاده هكذا:

يَلُومُنَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، وبعده قوله:

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ البَائِعُ الأَوَّلُ

اللغة: «يلومونني» تقول: لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً ـ بوزان قال يقول قولاً ـ ولومة وملاماً وملامة، وإذا أردت منها المبالغة قلت: لومه ـ بتشديد الواو ـ «يعذل» العذل ـ بفتح فسكون ـ هو اللوم، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلاناً يلحوه ـ مثل دعاه يدعوه ـ ولحاه يلحاه ـ مثل نهاه ينهاه ـ إذا لامه وعذله.

الإعراب: «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و«النخيل» مضاف إليه «أهلي» أهل: فاعل يلوم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل: مبتدأ، وهو مضاف، وهم: مضاف إليه «يعذل» فعل=

وقال:

٢٠٨ ـ نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ... أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

= مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلومونني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن لهذا الفعل فاعلاً هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيىء، وقيل: هي لغة أزد شنوءة.

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد بن معاوية):

يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ ... فَيُنْسُونَنِي قَوْمِي وَأَهْوَى الكَنَائِسَا

فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك في قوله «ينسونني» مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله «قومي».

وكذلك قول الشاعر، وهو ابن قيس الرقيات:

فَإِنْ نَفْنَ لَا يَبْقَوْا أُولئِك بَعْدَنَا ... لِذِي حُرْمَةٍ فهي المُسْلِمينَ حَرِيمُ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل في قوله «لا يبقوا» مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله «أولئك».

وكذلك قول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ آنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله «نصروك» مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر الدال على الجمع وهو قوله «قومي».

٢٠٨ ـ هذا بيت من الكامل المجزوء، وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن عم سيف الدولة الحمداني. وقبل البيت المستشهد به قوله:

يَا أَيُّهَا المَلِكُ الَّذِي ... أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ المَنَاقِبْ

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ... . البيت

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا ... فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الحَبَائِبْ

اللغة: «نتج» هو هنا فعل متعد مبني للمعلوم، وتقول: نتجت الناقة ـ بالبناء للمجهول ـ إذا ولدت، ونتجها أصحابها ـ بالبناء للمعلوم ـ إذ استولدوها، قال الراجز:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

«الربيع» المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع «محاسناً» =

. . . .

= المحاسن: جمع لا واحد له من لفظه، ومثله ملامح «ألقحنها» الأصل في هذه المادة قولهم: ألقح الفحل الناقة إلقاحاً، إذا أحبلها، ثم استعير للنساء فقالوا: لقحت المرأة، وقد استعاره الشاعر للشجر «غر السحائب» الغر: جمع غراء، والسحائب: جمع سحابة، وأصل الغراء البيضاء، ولا يريد هنا اللون؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها، وإنما أراد بياض آثارها، كما يقال: بياض العطايا، وبياض الصنائع.

الإعراب: «نتج» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الربيع» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «محاسناً» مفعول به «ألقحنها» ألقح: فعل ماض، والنون علامة على جمع النسوة، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به «غر» فاعل ألقح، مرفوع بالضمة الظاهرة، وغر مضاف و«السحائب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وإضافة الغر إلى السحائب من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الشاهد فيه: قوله «ألقحنها غر السحائب» حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو ألقح، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده، وهو قوله «غر السحائب».

هذا، واعلم أن كثيراً من النحاة ـ ومنهم المؤلف هنا ـ يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية، فإما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد.

وقد وجدنا كثيراً من فحول الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، ومنهم البحتري، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيىء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما، ومنهم أبو نواس، ومنهم الشريف الرضي، وسنذكر لك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم.

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي (ونسبه في العقد ٣/ ٤٣ اللجنة، وفي شرح المقامات الحريرية ٢/ ١٣، إلى محمد بن أمية، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبي، وذكر نسبه كاملاً):

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ومثل ذلك قول الفرزدق:

وَلَكِــنْ دِيَــافِــيٌّ أَبُــوهُ وَأُمُّــهُ بِحُورَانَ، يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

=

. . . .

= ومثل ذلك قول أعرابي (وأنشده ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ ـ ٢٧٢):

لَئِنْ طُلْنَ أَيَّامٌ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ عَلَيَّ لَيَالٍ بِالعَقِيقِ قِصَارُ

ومثله قول عمرو بن مبرد العبدي، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات، وذكرا لها قصة:

وَأَدْرَكْنَهُ جَدَّاتُهُ فَخَنَجْنَهُ أَلا إِنَّ عِرْقَ السُّوء لاَ بُدَّ مُدْرِكُ

ومثله قول أبي قيس بن الأسلت، ويقال: قيس بن الأسلت:

وَيُكْرِمْنَهَا جَارَاتُهَا فَيَزُرْنَهَا وتَعْتَلُّ عَنْ إِتْيَانِهِنَّ فَتُعْذَرُ

وفي صحيح مسلم (٢/ ١٦٢ مع شرح النووي ط الشعب) من حديث عائشة «ذكرن أزواج النبي ﷺ كنيسة رأينها» وذكر النووي أنه ضبطه بنون النسوة مع رفع الاسم الظاهر.

وقال أبو تمام حبيب بن أوس أيضاً:

ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا هلكْنَ إذاً من جهلهنَّ البَهَائمُ

الشاهد فيه: قوله «هلكن البهائم» حيث ألحق نون جمع المؤنث.

وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحتري، لأنه طائي، وطيىء أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة:

كِذْنَ يَنْهَبْنَهُ العُيُونُ سِرَاعاً فِيهِ لَوْ أَمْكَنَ العُيُونَ انْتِهَابُهْ

الشاهد في قوله «ينهبنه العيون» ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي:

أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَلَبْنَ فُضُولَهَا نَوْمِي، وَبِتْنَ عَلَى فُضُولِ وِسَادِي

الشاهد في قوله «فاستلبن فضولها» وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق:

وَغَداً تَبَيَّنُ كَيْفَ غِبُّ مَدَائِحِي إنْ مِلْنَ بِي هِمَمِي إِلَى بَغْدَادِ

وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانىء حيث يقول:

وَكَأَنَّ سُعْدَى إذْ تُوَدِّعُنَا وَقَدِ اشْرَأَبَّ الدَّمْعُ أَنْ يَكِفَا

رَشَأٌ تَوَاصَيْنَ القِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَدْنَ بِأُذْنِهِ شَنَفَا

(اشرأب الدمع: تهيأ واستعد، ويكف: يسيل، والرشأ: ولد الظبية، والقيان: جمع قينة، وهي الأمة، والشنف: حلية تجعل في أعلى الأذن، فأما الحلية التي تجعل في أسفل الأذن فهي قرط) وقال أبو نواس أيضاً:

الحَمْدُ للّهِ لَيْسَ لي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زُوَّارِي =

وَالصَّحيحُ أن الألف والواو والنون في ذلك أحْرُفٌ دَلُّوا بها على التثنية والجمع، كما دَلَّ الجميعُ بالتاء في نحو: «قَامَتْ» على التأنيث[1]، لا أنها ضمائرُ

=

وَأَحْسَنَتْ نَفْسِيَ التَّعَزِّيَ عَنْ ... شَيْءٍ تَوَلَّى، وَمُتْنَ أَوْطَارِي

محل الكلام في البيتين الأولين قوله «تواصين القيان» حيث ألحق نون النسوة بالفعل ـ وذلك قوله «تواصين» ـ مع أن الفاعل اسم ظاهر ـ وهو قوله «القيان» ـ ومحل الكلام في البيتين الآخرين قوله «ومتن أوطاري» حيث ألحق نون النسوة بالفعل في قوله «متن» مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله «أوطاري».

وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثره المؤلف، ثم الشريف الرضي حيث يقول:

نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدْنَ بِيَ اللَّيَالِي ... فَلاَ خَيْلٌ أَعَنَّ وَلاَ رِكَابُ

وقال أيضاً:

أَوْرَدْنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ ... شِيَمٌ تُسَانِدُهَا عُلاً وَمَنَاقِبُ

ومحل الكلام في البيت الأول قوله «قعدن الليالي» ومحله في البيت الثاني قوله «أوردنه شيم».

ومثل ذلك قول المتنبي وأنشده في مغني اللبيب (رقم ٦٠١):

وَرَمَى، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ، فَصَابَنِي ... سَهْمٌ يُعَذِّبُ، والسُّهَامُ تُرِيحُ

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين ـ من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عبادة البحتري وأبي نواس الحسن بن هانىء والشريف الرضي وأضراب هؤلاء ـ يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال، ولا بعيدة عن الفصاحة، ومن هنا تعرف السر في كثرة استشهادنا لهذه اللغة.

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم ـ يقال: هم طيىء، ويقال: هم أزد شنوءة ـ وأما لحاق علامة التأنيث فلغة جميع العرب.

الثاني: أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجباً أصلاً، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل المثنى أو نائب الفاعل المثنى، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب المجموع، لا يلتزمون ذلك، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث =

الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة[1] لا تمتنع من المُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة، خلافاً لزاعمي ذلك، لقول الأئمة: إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديمُ الخبَرِ والإبدالُ لا يختصَّانِ بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله:

٢٠٩ ـ * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ *

= مطلقاً، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، على ما سيأتي بيانه في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة، ويكون الاسم مشتركاً بين المذكر والمؤنث، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

(١) قوله «وأن هذه اللغة» معطوف على قوله «أن الألف والواو والنون» يعني والصحيح أن هذه اللغة ـ وهي لحاق علامة التثنية والجمع ـ لا تمتنع مع المفردين ـ إلخ، وقوله «خلافاً لزاعمي ذلك» أي في المسألتين، ورد على زاعمي الأول بقوله «لقول الأئمة ـ إلخ» ورد على زاعمي الثاني بقوله «ولمجيء قوله ـ إلخ».

٢٠٩ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَــوَلَّــى قِتَــالَ المَــارِقِيــنَ بِنَفْسِــهِ *

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان، وهو الذي يقول:

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الفِرَاشِ وَلَمَّا ... تَشْمَــلِ الشَّــامَ غَــارَةٌ شَعْــوَاءُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ، وَتُبْدِي ... عَــنْ بُــرَاهَــا العَقِيلَــةُ العَــذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَدْ أَوْرَثَ المِصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً ... قَتِيــلٌ بِــدَيْــرِ الجَــاثَلِيــقِ مُقِيــمُ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه، ولم يعيناه.

الإعراب: «تولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به، وهو مضاف، و«المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور =

وقوله:

٢١٠ ـ وَإِنْ كَـانَـا لَـهُ نَسَـبٌ وَخِيـرُ *

= متعلق بتولى، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولى، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «أسلماه» أسلم: فعل ماض، والألف حرف دال على التثنية، والهاء مفعول به «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم».

٢١٠ ـ هذا عجز بيت من الوافر، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا:

ذَرِينِـي لِلْغِنَـى أَسْعَـى فَـإِنِّـي رَأَيْـتُ النَّـاسَ شَـرُّهُـمُ الفَقِيـرُ
وَأَحْقَـرُهُـمْ وَأَهْـوَنُهُـم عَلَيْهِـمْ وَإِنْ كَـانَـا لَـهُ نَسَـبٌ وَخِيـرُ

والبيتان لعروة بن الورد العبسي المشهور بعروة الصعاليك.

اللغة: «ذريني» اتركيني ودعيني، وقد أهملوا ماضي هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر، ومنه قوله تعالى **﴿ذرني ومن خلقت وحيداً﴾** ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه: **﴿ما كان الله ليذر المؤمنين. . .﴾** وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضمائر عائدة إلى الناس في البيت السابق، وكأنه قال: شر الناس الفقير، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة، وخير ـ بكسر الخاء المعجمة بعدها ياء مثناة ـ وهو الكرم، أو الشرف، أو الهيئة، أو الأصل.

الإعراب: «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أحقر: معطوف على شر، في البيت السابق، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة، أهون: معطوف على شر أيضاً، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير، والمعنى أنه كذلك على كل حال. إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كانا» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، والألف حرف دال على التثنية «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم على اسمه «نسب» اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة «وخير» الواو حرف عطف، =

السادس: أنه إن كان مؤنثاً أُنِّثَ فِعْلُهُ بتاء ساكنةٍ في آخر الماضي، وبتاء المُضَارَعَةِ في أول المضارع.

ويجب ذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون ضميراً متصلاً، كـ«هِنْدٌ قَامَتْ» أو «تَقُومُ»، و «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» أو «تَطْلُعُ»، بخلاف المنفصل نحو: «مَا قَامَ ـ أوْ يَقُوم ـ إلاّ هِيَ» ويجوز تركُهَا في الشعر إن كان التأنيث مجازياً، كقوله:

٢١١ ـ * وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا *

= خير: معطوف على نسب، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك.

الشاهد فيه: قوله «كانا له نسب وخير» حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف بالفعل الذي هو «كان» مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر بالواو؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين وأن يكون في معنى المثنى بأن يكون اسمين مفردين عطف أحدهما على الآخر.

٢١١ ـ هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيبويه (١/ ١٤٠) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم: ﴿فترى الودق يخرج من خلاله﴾ «أبقل» أنبتت البقل، وهو النبات.

المعنى: يصف أرضاً قد عمها الخصب والنماء، والتف فيها الزرع، بعد سحابة أفرغت عزاليها، وصبت مياهها، فيقول: لم نر سحابة أمطرت مثل ما أمطرت هذه السحابة، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا «ودقها» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وهو مضاف، وها: مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسمها، وجملة «أبقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها=

وقوله:

٢١٢ ـ * فَـإِنَّ الحَـوَادِثَ أَوْدَى بِهَـا *

«إبقالها» إبقال: مفعول مطلق، وهو مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة، وهي مؤنثة، ويروى:

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَـــــتِ ٱبْقَـــــالَهَـــــا *

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين، ووصل همزة القطع من «إبقالها» وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه.

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان، فهو من الحمل على المعنى، ولذلك نظائر كثيرة في النثر والشعر، ومن ذلك قول عروة بن حزام:

وعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً ... وَعَفْرَاءُ عَنِّي المُعْرِضُ المُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال «وعفراء المعرض المتداني» فأتى بالخبر مذكراً مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لأنه أراد بعفراء الشخص.

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي:

هُـمُ أَهْـلُ بَطْحَـاوَي قُـرَيْش كِلَيْهِمَـا ... هُمُ صُلْبُهَا، لَيْسَ الوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ

أفلا تراه قال «بطحاوي قريش كليهما» فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد مؤنث لأن «بطحاوي» مثنى بطحاء، لأنه أراد الأبطحين، إذ هما في معنى البطحاوين، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب.

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازي التأنيث، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث، فكما أنه يجوز أن تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، بالاتفاق، يجوز أن تقول: الشمس طلع، والشمس طلعت، إذ لا فرق بين المضمر والمظهر.

٢١٢ ـ هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الكندي ويزيد بن عبد الدار الحارثي.

. . . .

اللغة: «لمة» بكسر اللام وتشديد الميم ـ ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس، فإذا زاد عن ذلك فهو الجمة ـ بضم الجيم وتشديد الميم ـ «الحوادث» جمع حادثة، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها، وأراد أنه أصيب بالصلع، وهو انحسار شعر الرأس، وذلك عندهم أمارة الضعف، ودليل الكبر والعجز.

الإعراب: «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين: أولاهما إن، وهي حرف شرط جازم، وثانيتهما ما وهو حرف زائد «تريني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «ولي» الواو واو الحال، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «الحوادث أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو «الحوادث» الذي هو جمع حادثة. وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التأنيث أم كان مرجعه مجازي التأنيث، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث في هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث.

فإن قلت: فإني لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت، فلو قال:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَودَتْ بِهَا

لكان الوزن مستقيماً، ولم يكن بالكلام بأس، فأي شيء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟.

فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء في «أودى بها» وأن ننشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله: =

والثانية: أن يكون متصلاً حقيقيَّ التأنيث نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾[1] وشَذَّ قولُ بعضهم«قَالَ فُلَانَةُ» وهو رديءٌ لا ينقاس.

وإنما جاز في الفصيح نحو: «نِعْمَ المَرْأَةُ» و «بِئْسَ المَرْأَةُ» لأن المراد الجنسُ، وسيأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك.

ويجوز الوجهان في مسألتين: إحداهما: المنفَصل، كقوله:

٢١٣ ـ ٭ لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ ٭

= أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا
لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَّتِي تَقُولُ: لَكَ الوَيْلُ! أَنَّى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التي تراها في قوله «عما بها» و«أطرابها» و«أنى بها» وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافي «حرف الردف» وكل قصيدة تبنى على الردف لا يجوز تركه في بيت منها، فلو قال الأعشى «فإن الحوادث أودت بها» لترك الردف، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها.

هذا الذي ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخريجه على الوجه الذي اختاره.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التأنيث، حملاً على المعنى، وذلك لأن «الحوادث» بمعنى الحدثان، والحدثان مذكر، بدليل قول الشاعر:

رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا

والحمل على المعنى كثير في كلام العرب، وقد استشهدنا له في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١١).

وابن كيسان يرى أنه يجوز في سعة الكلام ـ من غير ضرورة ولا شذوذ ـ أن يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التأنيث بتاء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

٢١٣ ـ هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

٭ عَلَى بَابِ ٱسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ ٭

=

وقولهم: «حَضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ» والتأنيثُ أكثَرُ، إلاّ إن كان الفاصِلُ «إلاّ» فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر، نصَّ عليه الأخفشُ، وأنشد على التأنيث:

= والبيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني.

اللغة: «الأخيطل» تصغير الأخطل، وهو لقب الشاعر المهجو؛ واسمه غياث بن غوث، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل «صلب» ـ بضم الصاد المهملة واللام جميعاً ـ جمع صليب، مثل سرير وسرر «شام» اسم جنس جمعي، واحده شامة، وهي الخال والعلامة.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ولد» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الأخيطل» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «أم» فاعل بولد مرفوع بالضمة الظاهرة، وأمّ مضاف و«سوء» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «على باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وباب مضاف واست من «استها» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، واست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه «صلب» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «وشام» الواو حرف عطف، شام: معطوف على صلب، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء.

الشاهد فيه: قوله: «ولد الأخيطل أم سوء» حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله: «ولد» تاء التأنيث، مع أن فاعله ـ وهو قوله: «أم سوء» ـ اسم مؤنث حقيقي التأنيث، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقي التأنيث ـ ظاهراً كان الفاعل أو مضمراً ـ لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث.

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث، وضعفت ـ بسبب تأخيره ـ العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث، أو كالموجب غفلة عنها.

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر:

إنَّ امْـرأً غَـرَّهُ مِنْكُـنَّ وَاحِـدَةٌ   بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن.

٢١٤ ـ مَـا بَـرِئَـتْ مِـنْ رِيبَـةٍ وَذَمِّ فِـي حَـرْبِنَـا إلاّ بَنَـاتُ العَـمِّ

---

٢١٤ ـ هذا بيت من الرجز، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به، وقال العيني: «أقول: قائله راجز لم أقف على اسمه» اهـ.

اللغة: «برئت» تقول: برىء فلان من فلان، وبرىء من العيب ـ من باب سلم ـ براءة، وتقول: برأ من المرض ـ من باب قطع ـ بـراءً ـ بفتح الباء والراء جميعاً ـ في لغة أهل الحجاز ـ وبرءاً ـ بضم الباء وسكون الراء ـ في لغة غيرهم «ريبة» هي التهمة والشك، وتقول: رابني فلان يريبني ـ من باب باع يبيع ـ إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك.

الإعراب: «ما» حرف نفي «برئت» برىء: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التأنيث «من ريبة» جار ومجرور متعلق ببرىء «وذم» الواو حرف عطف، ذم معطوف على ريبة «في حربنا» الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «بنات» فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة، وبنات مضاف و«العم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ما برئت إلا بنات العم» حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء لكون فاعله مؤنثاً حقيقي التأنيث ـ وهو قوله: «بنات العم» ـ ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة:

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقيّ التأنيث بإلا، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء، واختار هذا الرأي ابن مالك صاحب الألفية، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جارياً على أحد الوجهين الجائزين، وإن يكن هذا الوجه مرجوحاً.

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه، إلا في ضرورة الشعر، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه، وكان ما بعد إلا مستثنى، ويكون تقدير الكلام: ما برىء أحد إلا بنات العم، فالفاعل عند التحقيق مذكر لا مؤنث، واختار هذا المذهب الأخفش، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة.

=

وَجَوَّزه ابنُ مالكٍ في النثر، وقرىء: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلاّ صَيْحَةٌ﴾(١)، ﴿فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاّ مَسَاكِنُهُم﴾(٢).

= ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازي التأنيث قول ذي الرمة:

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا   فَمَا بَقِيَتْ إلاّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

الشاهد في هذا البيت قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا.

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة بالبيتين: البيت الذي أنشده المؤلف مستنداً للأخفش، والبيت الذي أنشدناه، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعاً، فهو في البيت الذي أنشده المؤلف «بنات» وهو جمع بنت، وهو في البيت الذي أنشدناه «الضلوع» وهو جمع ضلع، ومن المعلوم أن الفعل الذي يسند إلى الجمع كالفعل الذي يسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث، يعني أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلاً بالفاعل أم كان منفصلاً منه، كما سيقرر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسألتي الجواز.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء، الأول منهما الفصل بإلا، وفيه الخلاف، والثاني كون الفاعل مجازي التأنيث، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء.

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف ـ فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط ـ هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكراً، إذ قدرنا في بيت المؤلف «ما برىء أحد» وفي البيت الذي أنشدناه «ما بقي شيء» وهذا التقدير ليس بلازم، إذ يجوز تقدير اسم علم مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه، فيقدر في بيت المؤلف: ما برئت نساء إلا بنات العم، وفي البيت الذي أنشدناه: فما بقيت أعضاء إلا الضلوع، وفي الآية الأولى: إن كانت الأخذة إلا صيحة، وفي الآية الثانية: فأصبحوا لا ترى أشياء إلا مساكنهم؛ فلا يكون للتذكير ـ على هذا ـ وجه يرجحه على التأنيث، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير.

(١) سورة يس، الآية: ٢٩.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٥.

الثانية: المجازي التأنيث، نحو: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ﴾(١)، ومنه اسمُ الجنسِ، واسمُ الجمعِ، والجمعُ، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنَّثٌ مجازيٌّ، فلذلك جاز التأنيثُ، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾(٢)، و ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾(٣)، و «أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ» والتذكيرُ نحو: «أَوْرَقَ الشَّجَرُ» ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾(٤) ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾(٥)، و «قَامَ الرِّجَالُ»، و «جَاءَ الهُنُودُ» إلا أنَّ سَلاَمَةَ نَظْمِ الواحد في جَمْعي التصحيح أَوْجَبَتْ التذكيرَ في نحو: «قَامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيث في نحو: «قَامَتِ الهِنْدَاتُ»، خِلاَفاً للكوفيين فيهما، وللفارسيِّ في المؤنث، واحتجُّوا بنحو: ﴿إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾(٦)، ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾(٧)، وقوله:

٢١٥ ـ * فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي *

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٩.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٠٥.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٦٦.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

(٦) سورة يونس، الآية: ٩٠.

(٧) سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

٢١٥ ـ هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا *

والبيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب رواها المفضل الضبي.

اللغة: «بناتي» جمع بنت، وأصل البنت: بني، فحذفت الياء وعوض منها التاء «شجوهن» الشجو: الحزن، وتقول: شجي فلان يشجى شجًى ـ مثل فرح يفرح فرحاً ـ وشجاه الأمر يشجوه شجواً، والذي في البيت من الثاني «وزوجتي» الفصيح الأكثر في الاستعمال أن يقال «زوج» للرجل وللأنثى، ويجمع على أزواج، وفي الكتاب الكريم: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد﴾ «والظاعنون إليَّ» هكذا وقع في رواية النحاة، والذي وقع في رواية المفضليات «والأقربون إليَّ» وقوله: «ثم تصدعوا» معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم.

الإعراب: «بكى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر =

. . . .

= «بناتي» بنات: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «شجوهن» شجو: مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة، وشجو مضاف والضمير مضاف إليه «وزوجتي» الواو حرف عطف، زوجة: معطوف على بناتي، وزوجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «والظاعنون» الواو حرف عطف، الظاعنون: معطوف على بناتي أيضاً، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة «إليَّ» جار ومجرور متعلق بالظاعنين «ثم» حرف عطف «تصدعوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة «بكى بناتي» من الفعل وفاعله.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان:

أحدهما: ـ وهو غير مقصود للمؤلف هنا ـ في قوله: «شجوهن» حيث جاء المفعول لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير، وهذا يرد على الجرمي الذي ذهب إلى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة.

والثاني: ـ وهو مراد المؤلف ـ في قوله: «بكى بناتي» حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله: «بكى» تاء التأنيث مع أن المسند إليه ـ وهو الفاعل الذي هو قوله: «بناتي» ـ مؤنث، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة؛ فذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي إلى أن هذا سائغ جائز في الشعر والكلام جميعاً، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة:

أولها: وروده في فصيح الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿**إذا جاءك المؤمنات**﴾.

وثانيها: ـ أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ «الجماعة» عليه فيكون مؤنثاً، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكراً، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين الملحظين فيه، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث.

وثالثها: القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس، فإن جميع النحاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع، وخالفهم في ذلك جمهور البصريين؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير.

وردوا أدلتهم التي استدلوا بها: أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ما ذهبتم إليه، بل حذف التاء في قوله تعالى: ﴿**إذا جاءك المؤمنات**﴾ بسبب الفصل بين =

وَأُجِيبَ بأن البنين والبنات لم يَسْلَم فيهما لفظُ الواحِدِ، وبأن التذكير في ﴿جاءك﴾ للفَصْلِ، أو لأن الأصل النساءُ المؤمناتُ، أو لأن «أل» مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.

* * *

السابع: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يُعْكَس، وقد يتقدمهما المفعولُ، وكلٌّ من ذلك جائز وواجب.

فأما جواز الأصل فنحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾(١).

وأما وُجُوبه ففي مسألتين:

= الفعل وفاعله بالمفعول، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء، أو بسبب كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إذا جاءك النساء المؤمنات، فالفاعل في الحقيقة اسم جمع، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع.

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم، لأن بين الذي وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقاً، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه، وأما جمع التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرده، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبت ما ذهبنا إليه، فلما اختلف الأمر لم يجز قياس أحدهما على الآخر.

وأما ما ذكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ «الجمع» عليه كما يجوز إطلاق لفظ «الجماعة» فهذا إنما ساغ من حيث المعنى، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى اللفظ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد.

بقي أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا، والرد عليه أن يقال: إن «بنات» ـ وإن كان جمع مؤنث سالماً ـ قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ مفرده، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه، كما أن «بني» لما لم يسلم فيه لفظ مفرده، أشبه جمع التكسير، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه؛ فلهذا ساغ دخول تاء التأنيث في فعله في قوله تعالى: ﴿آمنت به بنو إسرائيل﴾.

(١) سورة النمل، الآية: ١٦.

إحداهما: أن يُخْشَى اللّبْسُ، كـ«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»[(١)] قاله أبو بَكْر[(٢)] والمتأخرون كالجُزوليِّ وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابنُ الحاج محتجّاً بأن العرب تُجيز تصغير عُمَرَ وَعَمْرو، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز: «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ» وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وَشَرْعاً على الأصحّ، وبأن الزَّجّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[(٣)]، كونُ «تلك» اسْمَهَا، و «دَعْواهُمْ» الخبر، والعكس[(٤)].

---

(١) خشية اللبس لها صورتان: إحداهما أن يكون إعراب الفاعل والمفعول تقديرياً كمثال المؤلف، والثانية أن يكونا مبنيين نحو «نصح هذا ذاك» ويزول اللبس مع ذلك في صور، الأولى أن يكون أحدهما مؤنثاً فإن لحقت تاء التأنيث الفعل علمت أن المؤنث هو الفاعل نحو «ضربت هذه هذا» والثانية أن يتبع أحدهما بنعت أو عطف أو توكيد ظاهر الإعراب نحو «ضرب يحيى العاقل موسى» أو «ضرب يحيى نفسه موسى» فإن رفعت التابع علمت أن متبوعه هو الفاعل، والثالثة أن يتعين بالمعنى نحو «أكل الكمثرى موسى» وفي نحو «أرضعت سلمى موسى» دليلان يميزان الفاعل من المفعول، فتفطن.

(٢) هو أبو بكر: محمد بن السريّ، المعروف بابن السراج، وهو من تلاميذ أبي العباس المبرد، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وعلي بن عيسى الرماني، وتوفي ابن السراج في ذي الحجة من سنة ٣١٦ من الهجرة.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ١٥.

(٤) اعلم أن أهم ما في استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليلان، أولهما أن الإجمال من مقاصد البلغاء، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز في قوله تعالى: ﴿فما زالت تلك دعواهم﴾ كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس، وهذه الصورة في المبتدأ والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها في الفاعل والمفعول، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق، جار مع ظواهر لو وضعت في موضع البحث لم تثبت.

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلاً، فإن هذا لا يفيده شيئاً، لأن الإجمال الذي هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذي لا يقره أحد منهم، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعاني المحتملة، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن، بل تكون المعاني كلها أمام=

الثانية: أن يُحْصَرَ المفعولُ بإنما، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» وكذا الحصر بإلا عند الجُزُوليّ وجماعة وأجاز البصريون والكسائيّ والفَرَّاء وابن الأنباري تقديمَه على الفاعل، كقوله:

٢١٦ ـ * وَلَمَّـا أَبَـى إِلاَّ جِمَـاحـاً فُـؤَادُهُ *

= الذهن سواء فيتوقف في الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس، وإن لم يتبادر أحد المعاني وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال، وهذا الذي معنا الآن من قبيل الإلباس، وليس من قبيل الإجمال، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب موسى عيسى» لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل في الفاعل أن يجيء قبل المفعول، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع في اللبس، بخلاف ما لو قلت «عمير» فإن السامع سيتردد في أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو، وليس في اللفظ ما يدل على أحد الوجهين، فلا تحكم بأحدهما، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد.

وأما تشبيهه صورة الفعل والمفعول بصورة المبتدأ والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فمما لا يقضى العجب منه، لوجود الفرق البين بينهما، فإن المبتدأ عين الخبر في الماصدق، فلو حكمت بأن الثاني عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثاني، والفاعل غير المفعول طبعاً فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام.

٢١٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ *

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي، وذكر العيني بعده بيتاً ثانياً، وهو قوله:

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرِي بِلَيْلَى وَلاَ تُسْلِي

ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التمثيل، لا من قبيل الاستشهاد.

اللغة: «جماحاً» مصدر قولك: جمح الفرس يجمح ـ مثل فتح يفتح ـ إذا جرى جرياً عالياً، وقال ابن فارس: جمح الفرس جماحاً، إذا أعثر فارسه حتى يغلبه، وقال ابن=

وقوله:

٢١٧ ـ * فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا *

= فارس أيضاً: جمح أي أسرع إسراعاً لا يرده شيء، وكل شيء مضى لوجهه على شيء فقد جمح، والجموح من الرجال: الذي يركب هواه فلا يمكن رده، والمعنى ههنا على هذا «لم يسل» مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر «تغري» تحرض وتحض.

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين، مبني على السكون في محل نصب، وناصبه قوله: «تسلى» في البيت التالي له «أبى» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «جماحاً» مفعول به لأبى «فؤاده» فؤاد: فاعل أبى، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يسل» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «عن ليلى، بمال» كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله: «يسل» وقوله: «ولا أهل» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أبى إلا جماحاً فؤاده» حيث قدم المفعول المحصور بإلا ـ وهو قوله: «جماحاً» ـ على الفاعل الذي هو قوله: «فؤاده».

وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا: يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا، لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا.

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقاً، فاعلاً كان هذا المحصور أو مفعولاً، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما.

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا: أنت لو قلت «إنما ضرب بكراً خالد» لم يقم دليل على أن المحصور هو تالي إنما، ولكنك لو قلت «ما ضرب إلا بكراً خالد» وقدمت إلا مع المفعول فقد وضح مقصودك، فلما كان اللبس في «إنما» موجوداً البتة. وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا ـ قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه.

٢١٧ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ولم أعثر عليه في=

وقوله:

٢١٨ - * وَتُغْرَسُ إلاّ فِي مَنَابِتِهَا النَّخلُ *

= ديوانه، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر «ليلى» فيه.

الإعراب: «تزودت» فعل وفاعل «من ليلى، بتكليم» متعلقان بتزود، وتكليم مضاف و«ساعة» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزاد، وهو مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو «ضعف» على الفاعل، وهو «كلامها» مع كون المفعول منحصراً «بإلا» وهذا جائز عند الكسائي.

وأكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف ما بي زاده كلامها، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضي له.

٢١٨ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطيَّ إلاّ وَشِيجُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين.

اللغة: «الخطي» أراد به الرماح، نسبها إلى الخط، والخط: جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أي ترسو فيها «وشيجه» الوشيج: القنا الملتف في منبته، واحده وشيجة، وأصله من الوشوج ـ بضم الواو ـ وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة، وفي أمثال العرب: لا تنبت البقلة إلا الحقلة، والحقلة ـ بفتح الحاء وسكون القاف ـ الأرض الطيبة.

المعنى: يمدح هرماً والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم، وضرب نبتة الخطي وغراس النخل مثلاً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي مبني على السكون لا محل له «ينبت» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الخطي» مفعول به لينبت «إلا» أداة حصر «وشيجه» وشيج: فاعل لينبت مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه =

وأما تَوَسُّطُ المفعولِ جوازاً فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[1]، وقولك: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» وقَال:

٢١٩ - * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ *

= «وتغرس» الواو حرف عطف. تغرس: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة «إلا» أداة حصر «في منابتها» الجار والمجرور متعلق بتغرس، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «النخل» نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «تغرس إلا في منابتها النخل» حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله: «في منابتها» - على نائب الفاعل وهو قوله: «النخل» - مع أن الجار والمجرور محصور بإلا، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول، وكان النائب عن الفاعل بمنزلة الفاعل - صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد (٢١٦) على جواز ذلك التقديم.

(١) سورة القمر، الآية: ٤١.

٢١٩ - هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز.

اللغة: «أو كانت له قدراً» أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو، دالة على الجمع المطلق، وقال ابن هشام في مغني اللبيب «والذي رأيته في ديوان جرير إذ كانت» اهـ. والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة ولا معاناة، وأخذ قوله: «كما أتى ربه موسى على قدر» من قوله تعالى: ﴿ثم جئت على قدر يا موسى﴾.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافة» مفعول به «أو» حرف عطف «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقدر، أو بمحذوف حال منه «قدراً» خبر كان «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «أتى» فعل ماض «ربه» رب: مفعول به تقدم على الفاعل، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر مضاف إليه «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضمة =

وأما وُجُوبه ففي مسألتين:

إحداهما: أن يَتَّصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(١) ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾(٢)، ولا يُجيزُ أكثَرُ النحويين نحو: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» لا في نثرٍ ولا في شعرٍ، وأجازه فيهما الأخفشُ وابنُ جِنِّي وَالطُّوَالُ وابنُ مالكٍ، احتجاجاً بنحو قوله:

٢٢٠ ـ * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *

= مقدرة على الألف «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً عامله جاء، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً مثل إتيان موسى ـ الخ.

الشاهد فيه: قوله: «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول على الفاعل، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم ـ وهو قوله: «ربه» ـ على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى، وأصل الكلام: كما أتى موسى ربه، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت. ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ولم يستأثر به قوم دون قوم، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه، وهذا الضمير ـ وإن عاد على متأخر في اللفظ ـ عائد على متقدم في الرتبة؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه، فافهم هذا والله ينفعك به.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة غافر، الآية: ٥٢.

٢٢٠ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* جَزَاءَ الكِلَابِ ٱلْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلْ *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الرويّ.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات، ويروى «الكلاب العاديات» ـ بالدال بدل الواو ـ وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى قد=

. . . .

= استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه.

الإعراب: «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل، ومضاف إليه «عنّي» جار ومجرور متعلق بجزى «عديّ» مفعول به لجزى «ابن» صفة لعديّ، وهو مضاف، و«حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذي هو جزى، وهو مضاف، و«الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «فعل» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «جزى ربه... عديّ» حيث أخر المفعول، وهو «عديّ» وقدم الفاعل، وهو «ربه» مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

وَلَـوْ أَنَّ مَجْـداً أَخْلَـدَ الـدَّهْـرَ وَاحِـداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

الشاهد فيه قوله: «أبقى مجده مطعماً» حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعماً، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول، ونظيره قول الآخر:

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً عَلَيْهَا ثَوَاباً مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقول سليط بن سعد:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وقول الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ

وقول الآخر:

لَمَّـا عَصَـى أَصْحَـابُـهُ مُصْعَبـاً أَدَّى إِلَيْـهِ الكَيْـلَ صَـاعـاً بِصَـاعِ

وقول الآخر:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

واعلم أولاً أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة ـ وهي تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ ـ يرجع إلى اختلافهم في مرتبة المفعول، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولاً، ثم يليه الفاعل؛ لأنه أحد جزأي الجملة، وما عداهما فضلة، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه =

. . . .

= يجب أن يقع الفاعل بعده، لئلا يفصل بين الجزأين اللذين يتم بهما الكلام، ولأن الفاعل محتاج إليه، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخراً، ونازع في هذا الكلام الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا: إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإنا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على اقتضائه للمفعول، لأن الفعل يقتضي الفاعل ضرورة، ثم قد يقتضي المفعول وقد لا يقتضيه، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل، ولكنا نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم: «إن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة» بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام، ونحن ندعي أن المفعول قد كثر في الكلام الفصيح مجيئه تالياً للفعل وبعقيبه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخياً، فإذا تأخر في الكلام عن مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذي أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع الطبيعي، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظاً لم يكن الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبة، بل هو راجع إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة، كما تقولون أنتم في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه.

قال أبو رجاء: ونحن نرى ما ذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهباً مستقيماً حرياً بأن نأخذ به، لكثرة الشواهد التي رواها العلماء لهذه المسألة، وليس لهذه العلة التي ذكرناها عنه وإن كانت وجيهة.

ثم اعلم ثانياً أن الضمير الموضوع للغيبة يعود على متأخر لفظاً ورتبة ـ على تفسير الجمهور ـ في ستة مواضع غير الموضع الذي قدمنا بيانه، وهي:

الموضع الأول: الضمير المرفوع بنعم أو بئس، المفسر بتمييز، نحو: «نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو» إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوباً فإن مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدماً رتبة.

الموضع الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين، نحو قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

الموضع الثالث: أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾.

=

والصحيحُ جَوَازُه في الشعر فقط.

والثانية: أن يُحْصَرَ الفَاعِلُ بإنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1] وكذا الحَصْرُ بإلاّ عند غير الكسائي، واحتجَّ بقوله:

٢٢١ ـ مَا عَابَ إلاّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ... وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

= الموضع الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ وقوله: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾.

الموضع الخامس: أن يكون الضمير مجروراً برب، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفرداً، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تمييزاً، ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا ... يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكراً ولو كان مفسره مؤنثاً، تقول: «ربه امرأة» ولا تقول: «ربها امرأة» أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيكون مؤنثاً إن كان مفسره مؤنثاً، نحو قولك: «نعمت امرأة زينب» و«بئست امرأة هند».

الموضع السادس: أن يكون الضمير مبدلاً منه اسم ظاهر مفسر له، نحو قولك: «ضربته زيداً» وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع، فقال ابن عصفور: أجازه الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بالإجماع.

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

٢٢١ ـ هذا بيت من البسيط، ولم أقف على نسبته إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به.

اللغة: «عاب» بالعين المهملة ـ من العيب، وهو أن تذكر المتكلم فيه بالذم والثلب «لئيم» المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذي الكرم «جفا» من الجفاء، وهو فعل ما يسوء «جبأ» بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة، بزنة سكر ـ هو الجبان «بطلاً» البطل ـ بفتح الباء والطاء جميعاً ـ هو الشجاع.

الإعراب: «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «عاب» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «إلا» أداة حصر «لئيم» فاعل عاب مرفوع بالضمة الظاهرة «فعل» مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة، وفعل مضاف و«ذي» =

وقوله:

٢٢٢ ـ * وَهَلْ يُعَذِّبُ إلاّ اللَّهُ بِالنَّارِ *

= مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«كرم» مضاف إليه «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «جفا» فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الألف للتعذر «قط» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب بجفا «إلا» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جبأ» فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «بطلاً» مفعول به لجفا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للمسألة التي ذكره المؤلف من أجلها: أحدهما في قوله: «ما عاب إلا لئيم فعل» وثانيهما في قوله: «ولا جفا إلا جبأ بطلاً» حيث قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا ـ وهو قوله: «لئيم» في العبارة الأولى، وقوله: «جبأ» في العبارة الثانية ـ على المفعول به المحصور فيه ـ وهو قوله: «فعل ذي كرم» في العبارة الأولى، وقوله: «بطلاً» في العبارة الثانية ـ وهذا البيت من الأبيات التي استدل بها الكسائي على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلاً.

وجمهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلاً، ويجيزون تقديمه إذا كان مفعولاً، على ما عرفت في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦)، وهم يردون استشهاد الكسائي بهذا البيت، ويقولون: إن قول الشاعر «فعل ذي كرم» ليس مفعولاً به لعاب المذكور في البيت، وقوله: «بطلاً» ليس مفعولاً به لجفا المذكور فيه، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور، وتقدير الكلام: ما عاب إلا لئيم، عاب فعل ذي كرم، ولا جفا قط إلا جبأ، جفا بطلاً، فالفاعل في كل من العبارتين من جملة غير الجملة التي منها المفعول المذكور، فاحفظ ذلك.

٢٢٢ ـ هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغاني ٧/ ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية، وروى قبله بيتاً آخر، وهو قوله:

يَا سَخْنَةَ العَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إذْ جَمَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارِ وَحْشَةُ الدَّارِ

اللغة: «نبئتهم» فعل ماض مبني للمجهول أصله نبأ ـ بتشديد الباء ـ بمعنى أعلم «جارتهم» ويروى في مكانه «جارهم» والجار: الذي داره لصيقة لدارك أو قريب منها، =

وقوله:

٢٢٣ ـ * فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللَّه مَا هَيَّجَتْ لَنَا *

= أو هو المستجير بك، وإرادة الثاني هنا أولى «هل» بمعنى حرف النفي، وكأنه قد قال: ولا يعذب أحد أحداً بالنار غير الله تعالى.

المعنى: يهجو قوماً بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه، وينكر عليهم ذلك.

الإعراب: «نبئتهم» نبىء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، وضمير الغائبين مفعول ثان «عذبوا» فعل ماض وفاعله «بالنار» جار ومجرور متعلق بعذبوا «جارتهم» جارة: مفعول به لعذبوا، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثالث لنبىء «وهل» الواو حرف عطف، أو للاستئناف، هل: حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يعذب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «الله» فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة «بالنار» جار ومجرور متعلق بيعذب.

الشاهد فيه: قوله: «هل يعذب إلا الله بالنار» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا ـ وهو قوله «الله» ـ على ما هو بمنزلة المفعول به ـ وهو الجار والمجرور الذي هو قوله: «بالنار» ـ وقد طوى ذكر المفعول به، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال: وهل يعذب أحداً بالنار إلا الله، وقد بينا في شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يجيزه الكسائي، وأن جمهرة البصريين لا يجيزونه، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائي بهذا البيت، وخلاصته أن قول الشاعر «بالنار» ليس متعلقاً بقوله: «يعذب» المذكور قبله، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه، وكأنه قال: لا يعذب إلا الله، يعذب بالنار، وهذا نظير ما ذكرناه في تخريج الشاهد السابق، وهو تكلف لا مقتضى له.

٢٢٣ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا *

وهذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٧٠)، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة =

. . . .

= لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأولها قوله:

مَـرَرْنَـا عَلَـى دَارٍ لِمَيَّـةَ مَـرَّةً وَجَارَاتِهَا، قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله:

وَقَـدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَـهُ عَـلاَقَاتِ حَـاجَاتٍ طَـوِيلٌ سَقَامُهَـا

فَأَصْبَحْتُ كَالهَيْمَاءِ، لاَ المَاءَ مُبْرِدٌ صَدَاهَا، وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أقفال وأعمال، وقد جعله العيني جمع نأي ـ بفتح النون ـ ومعناه البعد، وعندي أنه جمع نؤى ـ بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب ـ وهو: الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون، فاجتمع في أول الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفاً من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأي ورئم، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة والمدة في الهمزة الثانية على الأصل، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه، تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم، وليس ذلك بصواب أصلاً، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له، والواو مفتوحة وهي واو العطف، والشام: جمع شامة وهي العلامة، وهو معطوف على عشية، هذا، ورواية البيت في الديوان هكذا:

فَلَـمْ يَـدْرِ إلاَّ اللهُ مَـا هَيَّجَـتْ لَنَـا أَهِلَّـةَ آنَـاءِ الـدِّيَـارِ وَشَـامُهَـا

الإعراب: «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بحذف الياء «إلا» أداة استثناء ملغاة «الله» فاعل «ما» اسم موصول مفعول به ليدري، وجملة «هيجت» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيجت «عشية» أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت، وهو مضاف، و«آناء» مضاف إليه، وآناء مضاف، و«الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف، شام: معطوف على عشية، وهو مضاف وضمير الغانية العائد على الديار مضاف إليه، ويجوز عندي نصب «عشية» على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزته الأولى، بل هذا الإعراب عندي هو الصواب، فإن الشعراء اعتادوا أن=

وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو: ﴿فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[1].

وأما وجوباً ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون مما له الصَّدْرُ، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّه تُنْكِرُونَ﴾[2] ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[3].

الثانية: أن يقع عاملُه بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[4]، ونحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[5] بخلاف: «أَمَّا الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْداً»[6].

= يتحدثوا عما تثيره في أنفسهم آثار ديار الأحبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم.

الشاهد فيه: قوله: «فلم يدر إلا الله ما.. الخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك، استشهاداً بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا.

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٧.

(٢) سورة غافر، الآية: ٨١.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٣.

(٥) سورة الضحى، الآية: ٩.

(٦) فإن قلت: فإنكم تقررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر في أول الكلام، فكيف جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد «أما» الملفوظ بها أو المقدرة منصوباً بالفعل الواقع بعد فاء الجزاء، بل زدتم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفاء واجباً؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي، أما إذا لم يكن واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي ـ بل كان مؤخراً عن موقعه ومركزه الطبيعي ـ فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب «أما» الملفوظ بها أو =

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصْرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُه، وإذا كان المضمر أحدهما: فإن كان مفعولاً وجب وَصْلُه وتأخير الفاعل كضَرَبَني زَيْدٌ، وإن كان فاعلاً وجب وَصْلُهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على الفعل كضَرَبْتُ زَيْداً، وَزَيْداً ضَرَبْتُ، وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديمِ، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» والصوابُ ما ذكرنا.

* * *

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحْذَفُ الفاعلُ، للجهل به[1] كـ «سُرِقَ المَتَاعُ» أو لغرضٍ لفظي كتصحيح النَّظْم في قوله:

= المقدرة ليس واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول المتقدم عليه في اللفظ، ولهذا التأخر في هذا الموضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين.

أنت تعلم أن «أما» نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعاً، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء، فمهما هي أداة الشرط، وقولهم «يكن من شيء» هو فعل الشرط، وقد نابت «أما» منابهما جميعاً، وما يلي «أما» في اللفظ هو جواب الشرط، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب، حتى لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترن بالفاء، والتزموا أن يفصل بين «أما» والفاء بفاصل، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفرداً لا جملة، أما التزامهم الفصل بين «أما» والفاء فلكراهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلاً بأداة الشرط، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفرداً فلأنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلاً لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط، وإذن فهذا الاسم المفرد الذي التزموه بعد «أما» جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعي أيضاً، ولو أن العامل المقترن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدماً في اللفظ على الاسم المنصوب، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال «إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي»، فتأمل هذا الكلام، وسيأتي له مزيد بحث في فصل «أما».

(١) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه كثيرة جداً، =

٢٢٤ ـ عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

= غير أنها على كثرتها وتعددها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ أو تكون راجعة إلى المعنى:

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب:

الأول: قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى: **﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾**.

الثاني: المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم «من طابت سريرته، حمدت سيرته» إذ لو قيل: «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي.

الثالث: المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم، نحو بيت الأعشى الذي أنشده المؤلف، فأنت تراه قد بنى «علق» في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات، ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن.

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضاً، ولكن أهمها سبعة أسباب:

الأول: كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿خلق الإنسان من عجل﴾** وقول سبحانه: **﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾**.

الثاني: كون الفاعل مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بياناً واضحاً يعينه، كقولك «سرق متاعي» فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل كأن تقول «سرق اللص متاعي» أو «سرق سارق متاعي» لم يكن في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل.

الثالث: رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، نحو قولك: «تصدق بألف دينار».

الرابع: رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجري على لسان المتكلم، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، نحو أن تقول: «خلق الخنزير».

الخامس: رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره.

السادس: خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه.

السابع: خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جباراً ينال الناس بأذاه.

٢٢٤ ـ هذا البيت من البسيط، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى ميمون بن قيس التي أولها: =

. . . .

= وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي، وتعد في المعلقات عند من يزيدها على السبع.

اللغة: «علقتها عرضاً» يقال: عرض لفلان أمر، إذا أتاه على غير تعمد منه، قال في اللسان: «علق فلان فلانة ـ بالبناء للمجهول ـ وعلق بها، إذا أحبها وهو معلق القلب بها، قال الأعشى * علقتها عرضاً... البيت *» وقال: «وقولهم علقها عرضاً إذا هوي امرأة، أي اعترضت فرآها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد. قال الأعشى * علقتها عرضاً... البيت * وقال ابن السكيت في قوله علقتها عرضاً: أي كانت عرضاً من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه» اهـ. قال الخطيب التبريزي: «وعرضاً منصوب على البيان، كقولك: مات هزلاً، وقتلته عمداً»اهـ. ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل.

الإعراب: «علقتها» علق: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة مفعول ثان «عرضاً» مفعول مطلق مبين للنوع، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «وعلقت» الواو حرف عطف، علق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هريرة، وهو المفعول الأول «رجلاً» مفعول ثان لعلق «غيري» غير: صفة لرجلاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وعلق» الواو حرف عطف، علق: فعل ماض مبني للمجهول «أخرى» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ذلك» ذا: اسم إشارة نائب فاعل علق، وهو المفعول الأول، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الرجل» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول: أحدها في قوله «علقتها» وثانيها في قوله: «وعلقت رجلاً» وثالثها في قوله: «وعلق أخرى» وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به، وهو الله تعالى. وذلك لقصد تصحيح النظم، ألا ترى أنه لو قال علقني الله إياها وعلقها الله رجلاً غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم.

أو معنويّ كأنْ لا يتعلق بذكره غَرَضٌ، نحو: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[(١)]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ﴾[(٢)]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾[(٣)].

فينوب عنه ـ في رَفْعِهِ، وَعُمْدِيته، ووجوبِ التأخير عن فعله، واستحقاقهِ للاتِّصَال به، وتأنيثِ الفعل لتأنيثه ـ واحدٌ من أربعة[(٤)]:

الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[(٥)].

الثاني: المجرور، نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[(٦)]، وقولك: «سِيرَ بِزَيْدٍ».

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالسُّهَيْلِي وتلميذُهُ الرُّنْدِيُّ: النائب ضميرُ المصدرِ لا المجرور، لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع، ولأنه يُقدَّمُ، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْؤولاً﴾[(٧)]، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: «مُرّ بهند».

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٦.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر، وذلك صحيح؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحداً لا يكون النائب عن الفاعل إلا واحداً.
فإن قلت: فإسناد الفعل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز؟.
قلت: أما إسناد الفعل المبني للمجهول إلى غير ما كان مفعولاً به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها «إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما بني له» ونحن نعلم أن الفعل المبني للمجهول إنما بني للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم بني للفاعل، ولم يبن واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر، فكان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازاً عقلياً، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية، وهذا واضح إن شاء الله تعالى.

(٥) سورة هود، الآية: ٤٤.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩.

(٧) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

ولنا قولهم: «سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْراً» وأنه إنما يُرَاعى محل يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلا قَاعِداً» بخلاف نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلَ» بالنصب، أو: «مُرّ بِزَيْدٍ الفَاضِلُ» بالرفع، فلا يجوزان، لأنه لا يجوز: «مَرَرْتُ زيداً» ولا: «مُرّ زَيْدٌ» والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان، وهو المُكَلَّفُ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ، وقد أجازوا النيابة في: «لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع: «مِنْ أَحَدٍ لم يُضْرَبْ» وقالوا في: ﴿**وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً**﴾[١]: إن المجرور فاعل مع امتناع: «كَفَتْ بِهِنْدٍ»[٢].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٧٩.

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، فقال الجمهور: تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه، والسهيلي، وأبو علي الرندي: لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل.

واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة:

الدليل الأول: أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يجيء التابع لهذا المجرور ـ نعتاً أو عطف بيان ـ مرفوعاً، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً جاز في تابعه الرفع، كما في قول الشاعر:

* طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ *

فإنه يروى برفع المظلوم الذي هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ، وأنت لو قلت «مر بزيد الظريف» لم يجز لك أن ترفع الظريف، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز.

الدليل الثاني: أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً**﴾ ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه.

الدليل الثالث: أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ، فلما لم يصح جعل الجار =

. . . .

= والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل.

الدليل الرابع: أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو «مر بهند» ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه.

فأما الجمهور فقالوا: إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأنا رأينا العرب في كلامهم ينيبون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم: «سير بزيد سيراً» فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع. والرواية إنما جاءت بنصبه، وإذا كانوا لا ينيبون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى.

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه، أما الدليل الأول فإنا لا نقول إنه يجوز الإتباع على المحل دائماً، بل جواز الإتباع على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع، وما ذكرتم من المثال ـ وهو «مر بزيد» لا يظهر رفعه في غير شذوذ، ألا ترى أنك لا تقول «مر زيد» برفع زيد، لأنك لا تقول «مررت زيداً» وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته، كما قالوا «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» بنصب قاعد عطفاً على محل قائم المجرور بالباء الزائدة، لأنك تقول في فصيح الكلام «ليس زيد قائماً» بل هذا هو الأصل.

وأما الدليل الثاني فإنا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم، وزعمتم أنا نقول إنه نائب عن الفاعل، فإنا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في «كان» وتقدير الكلام: كل أولئك كان هو أي المكلف مسؤولاً هو أي المكلف عنه، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزمخشري، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة.

وأما الدليل الثالث فإنا نقول: إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل =

الثالث: مصدر مُخْتَصّ (١)، نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

= متى كان صالحاً للابتداء، وذلك بأن يكون اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية، فأما إذا لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية ـ ومنها حروف الجر الأصلية ـ فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية.

وأما الدليل الرابع: وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند ـ فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سراً غفلتم عنه، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفضلة لأنه جار ومجرور، ونحن نعلم أن الفضلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها، فأخذ ما جاء على صورة الفضلة حكم الفضلة نفسها، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً، ألا ترى أنهم قالوا: «كفى بزيد معيناً» ولم يقولوا: «كفت بهند».

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه، فإنه أجمل أدلة القوم والرد عليها إجمالاً قد يتعذر عليك إدراكه، فأحببت أن يتجلى الموضوع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه، والله سبحانه المسؤول أن ينفعك به.

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان، أولهما أن يكون متصرفاً، والثاني أن يكون مختصاً، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥).

ثم اعلم ثانياً أن المصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل، تقول: «ضربت محمداً ضرباً» فتنصب ضرباً على المصدرية، وتقول: «ضربك ضرب شديد» فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ، وترفع الثاني على أنه خبر، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو: «معاذ الله» فإنه مصدر غير متصرف، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل، وذلك ظاهر.

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أي غير مختص، فأما المختص فنوعان، أولهما: ما كان دالاً على العدد كضربتين وضربات، وثانيهما: ما وصف نحو «ضرب شديد» أو أضيف نحو: «سكون المتدبرين» وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أي غير مختص، نحو ضرب وقتال، من غير وصف ولا إضافة، وهذا هو =

واحِدَةٌ﴾[1]، ويمتنع نحو: «سِيرَ سَيْرٌ» لعدم الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحَقُّ، خلافاً لمن أجازه، وأما قوله:

٢٢٥ ـ * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ *

= الذي جرى فيه الاختلاف الذي أشرنا إليه، وبعبارة أخرى: المصدر المبهم هو الذي تعرفه في باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده.

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

٢٢٥ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* يَسُؤْكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ *

وهذا البيت من كلام امرىء القيس الشاعر الجاهلي المعروف، من قصيدته التي بارى فيها علقمة الفحل وتحاكما فيها وفي أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب، فحكمت لعلقمة عليه في قصة متعارفة مشهورة.

اللغة: «يبخل عليك» أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيلونه مراده «يعتلل» يذكر من العلات للهجران وترك المواصلة، ويروى * وقالت متى نبخل عليك ونعتلل * نسؤك... «غرامك» الغرام ههنا من قولهم: هو مغرم بالنساء، والمراد أنه معني بهن شديد المحبة لهن، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم «تدرب» تعتاد، والدربة ـ بضم الدال المهملة وسكون الراء ـ العادة، وتقول: قد درب فلان في عمله ـ من باب فرح ـ إذا اعتاده، وتقول: دربت البازي على الصيد ـ بالتضعيف ـ إذا عودته.

المعنى: قالت لي هذه المحبوبة: نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما أن نكافىء غرامك بالوصال فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «يبخل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «عليك» جار ومجرور متعلق بيبخل، وهو نائب فاعله «ويعتلل» الواو حرف عطف، ويعتلل: فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يبخل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، ويجوز أن يكون مرجعه مصدراً محلى بأل العهدية، وكأنه قد قال: =

فالمعنى وَيُعْتَلَل الاعتلالُ المعهودُ، أو اعتلالٌ، ثم خصَّصَه بِعَلَيْك أخرى محذوفة للدليل، كما تحذف الصفاتُ المُخَصِّصَةُ، وبذلك يُوَجَّه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾(١)، وقولُه:

= ويعتلل الاعتلال المعهود، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدراً موصوفاً بجار ومجرور مدلول عليه بعليك السابق، وكأنه قال: ويعتلل اعتلال واقع عليك «يسؤك» يسؤ: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين «يكشف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «غرامك» غرام: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «تدرب» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

الشاهد فيه: قوله: «ويعتلل» في رواية من رواه بياء الغيبة وبالبناء للمجهول فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل، وأن التقدير: ويعتلل هو: أي ويعتلل اعتلال، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز.

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئاً جديداً لم يفده الفعل، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذي يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم، بل مرجع الضمير مصدر مختص، واختصاصه إما بأن يكون مقترناً بأل العهدية، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت، وإذا كان المرجع مصدراً معيناً لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم.

أما على رواية من روى «نبخل عليك ونعتلل» فلا شاهد في البيت على شيء من ذلك، لأن الفعل مبني للفاعل، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير متكلم مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو متعالم مشهور.

(١) سورة سبأ، الآية: ٥٤، والتوجيه الذي أشار المؤلف إليه في هذه الآية أن نائب فاعل =

٢٢٦ ـ * فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

= «حيل» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر، ويقدر هذا المصدر مقروناً بأل العهدية، أي الحول المعهود، أو يقدر مصدراً منكراً موصوفاً بالظرف وهو «بينهم» فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته، وعلى كلا التقديرين يكون المصدر مختصاً، فلا تصلح الآية مستمسكاً لمن يجيز نيابة المصدر المبهم.

٢٢٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى ٱمْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكري.

اللغة: «يا لك» يا: هذه لمجرد التنبيه، أو هي للنداء والمنادى بها محذوف، وقد كثر في كلام العرب هذا الأسلوب، فمنه قول امرىء القيس بن حجر الكندي في معلقته:

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

ومنه قول امرىء القيس أيضاً:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ ... فَيَالَكِ مِنْ نُعْمىٰ تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

ومنه قول الراجز:

يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ ... يَنْشَبُ في المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها «حاجة» أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه «حيل دونها» وقعت الحوائل فيما بينه وبينها «يهوى» يحب «نائله» مدرك إياه.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أدعو لك، أو نحوه، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف، وكأنه قد قال: يا هذا، ولك: متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل «من» حرف جر زائد «ذي» تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتي بها لأجل حرف الجر الزائد، وذي مضاف و«حاجة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «حيل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر محلى بأل العهدية، وكأنه قد قيل: حيل الحول المعروف «دونها» دون: ظرف متعلق بحيل، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل، ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: حرف نفي «كل» مبتدأ، وكل مضاف=

. . . .

= و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يهوى» فعل مضارع «امرؤ» فاعل يهوى مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى، والتقدير: وما كل الذي يهواه امرؤ «هو» ضمير منفصل مبتدأ «نائله» نائل: خبر المبتدأ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل المضاف إلى الاسم الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «حيل دونها» فإن جماعتين من النحاة قد خرجت كل واحدة منهما هذه العبارة تخريجاً لا ترتضيه الجمهرة.

أما الجماعة الأولى ـ ومنهم الأخفش ـ فقد ذهبت إلى أن «دونها» نائب فاعل لحيل، مع أن «دون» ظرف غير متصرف، نعني أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل.

وأما الجماعة الأخرى ـ ومنهم ابن درستويه ـ فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل، وكأنه قد قيل: حيل حول، مع أن هذا المصدر غير مختص.

وكلا التخريجين غير مرضيّ عند جمهور النحاة: أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل، وأما التخريج الثاني فعلة إنكاره أنه لا فائدة فيه؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل ـ ولذلك يقع تأكيداً له، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد ـ فيتحد معنى المسند والمسند إليه، ومن شرط صحة الكلام تغايرهما في المعنى، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصاً، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد، فيتغايران فتحصل الفائدة.

ولما كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية، وكأنه قد قيل: حيل الحول المعهود، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون، وكأنه قد قيل: حيل حول واقع دونها، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية الكريمة وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا، فتدبر والله يرشدك.

وقولُه:

٢٢٧ ـ * يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ *

---

٢٢٧ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* فَمَا يُكَلَّمُ إلاّ حِينَ يَبْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب، من كلمة يقولها في زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن آبائه الأكرمين، وأول هذه القصيدة قوله:

هـٰذَا الّذِي تَعْرِفُ البَطْحَاءُ وَطأَتَهُ ... وَالبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ والحَرَمُ

هـٰذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللّهِ كُلِّهِمُ ... هـٰذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ العَلَمُ

اللغة: «البطحاء» أراد بطحاء مكة، والبطحاء في الأصل: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، ويقال: «الأبطح» أيضاً، ويجمع على أباطح وبطاح «وطأته» أراد موضع قدمه «يغضي» فعل مضارع من الإغضاء، والإغضاء في الأصل: أن تقارب بين جفني عينيك حتى لتكاد تطبقهما «مهابته» المهابة: الهيبة، والمهابة: التعظيم والإجلال «يبتسم» الابتسام: أوائل الضحك.

الإعراب: «يغضي» فعل مضارع مبني للمعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «ويغضى» الواو حرف عطف، يغضى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية، والفعل دال على جنس هذا المصدر، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف «من» حرف جر «مهابته» مهابة: مجرور بمن، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيغضى، أو بالوصف المحذوف «فما» الفاء حرف دال على التفريع، ما: حرف نفي «يكلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «إلا» حرف استثناء لا عمل له «حين» ظرف زمان متعلق بيكلم «يبتسم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، وكأنه قد قال: فما يكلم في وقت من الأوقات إلا في حين ابتسامه.

الشاهد فيه: قوله: «يغضى من مهابته» فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله: «من مهابته» نائب فاعل يغضى المبني للمجهول، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف=

ولا يقال النَّائبُ المجرورُ، لكونه مفعولاً له.

الرابع: ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصّ (١)، نحو: «صِيمَ رَمَضَانُ» و «جُلِسَ أَمَامَ

= جر دال على التعليل، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالاً على التعليل، وذلك لأن الحرف إذا كان دالاً على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل سأل فقال: لم كان ذلك؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل، فيترتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل نقيض ما يلزم في الفعل وفاعله، فلهذا لم يجوزوا نيابته، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل.

وعندهم أن نائب فاعل يغضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمجرور به، وكأنه قد قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهدين السابقين، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه.

(١) اعلم أولاً أن الظرف على نوعين: الأول الظرف المتصرف، والثاني الظرف غير المتصرف، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو وقت، وساعة، ويوم، ودهر، تقول: «صمت يوماً، وانتظرتك ساعة» فتنصبهما على الظرفية، وتقول: «أقمت في انتظارك من وقت الظهر» فتجره بمن، وتقول: «هذا يوم مبارك» فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثر بالعوامل، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف، وهو نوعان: أولهما ما يلازم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلاً، ومنه قط، وعوض، وإذا، وسحر، وثانيهما: ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجر بمن، ومنه عند وثم بفتح الثاء.

ثم اعلم أن الظرف ـ من ناحية أخرى ـ ينقسم إلى قسمين، الأول المختص، والثاني المبهم، وهو غير المختص، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافاً نحو «يوم الخميس» أو موصوفاً نحو «يوم شديد الحر» أو مقروناً بأل العهدية نحو «اليوم» أي =

الأميرِ» ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَثَمَّ، لامتناع رفعهن، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدا.

ولا يَنُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً، لقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانوا يَكْسِبُونَ﴾[١]، والأخفشُ بشرط تَقَدُّمِ النائِبِ، كقوله:

٢٢٨ ـ * مَـا دَامَ مَعْنِيّـاً بِـذِكْـرٍ قَلْبَـهُ *

المعهود بيننا، أو العلم على زمن معين كرمضان، وأما المبهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل.

(١) سورة الجاثية، الآية: ١٤.

٢٨٨ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

لَيْسَ مُنِيباً امْرُؤٌ مُنَبِّهُ ... لِلصَّالِحَاتِ، مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ

* وَإِنَّمَا يُرْضِي المُنِيبُ رَبَّهُ *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «منيباً» المنيب: اسم فاعل فعله أناب، وتقول: أناب الرجل، إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه «منبه» اسم مفعول فعله نبه ـ بتضعيف الباء ـ وتقول: نبهت فلاناً إلى الرشاد، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره، يريد أن الإنسان الذي ينبهه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وندمه على ما يرتكب وعزيمته عزيمة صادقة على الإقلاع «معنياً» اسم مفعول فعله عني ـ بالبناء للمجهول لزوماً ـ وتقول: عني فلان بأمر كذا، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «يرضي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ربه» رب: منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنياً» خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة «بذكر» جار ومجرور يقع نائب فاعل لمعنيّ =

وقوله:

٢٢٩ـ * لَـمْ يُعْـنَ بِـالعَلْيَـاءِ إلاّ سَيِّـدا *

لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول «قلبه» قلب: مفعول به لمعنيّ، منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضي، وتقدير الكلام: يرضي المنيب ربه مدة دوامه معنياً ـ الخ.

الشاهد فيه: قوله: «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بذكر» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به ـ وهو «قلبه» ـ والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به: إتيانه بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه، وآية أنه منصوب مجيئه حرف روي في أبيات منصوبة الرويّ.

٢٢٩ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* وَلاَ شفَى ذَا الغَيِّ إلاّ ذُو هُدَى *

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان، لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَـدْ كَفَـى مِـنْ بَـدْئِـهِ مَـا قَـدْ بَـدَا   وَإنْ ثَنَـى فِـي العَـوْدِ كَـانَ أَحْمَـدَا

اللغة: «بدئه» مبدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثني ـ بوزان رمى يرمي ـ وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصير ما كان واحداً اثنين «كان أحمداً» مأخوذ من قولهم: عود أحمدُ، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا أولع، تقول: عني فلان بحاجتي، وهو معنيّ بها، إذا كان قد أولع بقضائها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموّاً ورفعة قدر «شفى» أبرأ، والمراد به هنا هدى، مجازاً «الغي» الجري مع هوى النفس، والتمادي في الأخذ بما يوبقها «هدى» بضم الهاء ـ هو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم، إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن =

مسألة: وَغَيْرُ النائب ممَّا معناه متعلِّق بالرافع واجبٌ نَصْبُهُ لفظاً إن كان غيرَ جار ومجرور، كـ«ـضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الخميس أمَامَكَ ضَرْباً شديداً» ومن ثَمَّ نُصِبَ المفعولُ الذي لم يُنَبْ في نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ ديناراً»، و «أُعْطِيَ دِينارٌ زَيْداً»، أو محلاًّ إن كان جاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[(١)] ، وَعِلَّة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، فكذلك نائبه.

* * *

فصل: وإذا تَعَدَّى الفعلِ لأكثرَ من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً؛ نَقَلَهُ الخَضْرَاوِيُّ وابن الناظم، والصوابُ أن بعضهم أجازه إن

= الفاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيداً» مفعول به «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «شفى» فعل ماض «ذا» مفعول به مقدم، وهو مضاف، و«الغي» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «ذو» فاعل شفي، وهو مضاف، و«هدى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لم يعن بالعلياء إلا سيدا» حيث ناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بالعلياء» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام ـ وهو قوله: «سيدا» ـ.

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به: أنه جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه، فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والقوافي كلها منصوبة، فاضطراره هو الذي دعاه إلى ذلك.

والبيتان والقراءة في الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعاً، لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

وقد اختار السيوطي في الهمع أنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد، فإن كان الغرض الذي تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت: ضرب أمام الأمير محمداً، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد في المسجد قلت: قتل في المسجد، خالداً، وهلم جراً.

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

لم يُلْبِس، نحو: «أعْلَمْتُ زَيْداً كَبْشَكَ سميناً»، وأما الثاني ففي باب «كَسَا»[1] إن أَلْبَسَ، نحو: «أعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً» امتنع اتفاقاً، وإن لم يُلْبِس نحو: «أعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً» جاز مطلقاً وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إن لم يُعْتَقَد القلبُ، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة، وحيث قيل بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: «ظن»[2]، قال قوم: يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين، وَلِعَوْدِ الضمير على المؤخّرِ إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقّاً، وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم، واختاره الجزولي والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة، واختاره ابن طَلْحَة وابن عُصْفور وابن مالك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: «ظُنَّ قَائِمٌ زَيْداً»، وفي باب «أعْلَمَ»[3] أجازه قوم إذا لم يُلْبس، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضراوي والأبَّدِيُّ وابن عصْفور، لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شُبِّهَا بمفعول: «أعْطَى»، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأوَّل، قال:

٢٣٠ ـ * وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالجَوِّ أُصْبِحَتْ *

---

(١) باب «كسا» هو: كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو سأل ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى، من نحو قولك: سألت الله المغفرة، ومنعت محمداً ارتكاب الخطأ، ومنحت إبراهيم قرشاً، وكسوت الفقير ثوباً، وألبست ابني جبة، وأعطيت السائل درهماً.

(٢) باب «ظن» هو: كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر، وقد عرفت هذه الأفعال، ومعانيها، ومثلها، في باب «ظن وأخواتها» وهن نواسخ الابتداء.

(٣) باب «أعلم» هو: كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر.

٢٣٠ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* كِـرَامـاً مَـوَالِيهَـا، لَئِيمـاً صَمِيمُهَـا *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق همام بن غالب، ولم أعثر عليه في نسخ ديوانه.

اللغة: «نبئت بالبناء للمفعول ـ معناه أخبرت، وهو من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل «عبد الله» لم يرد به شخصاً معيناً، ولكنه أراد القبيلة، وهم بنو عبد الله بن دارم =

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً، وهي:

= أخي مجاشع بن دارم، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق «بالجو» أصل الجو في العربية ما اتسع من الأودية، ثم خص بمكان معين، وقد سموا به عدة أمكنة: فسموا ناحية من اليمن الجو، وسموا مكاناً في بلاد عبس الجو، وسموا قرية لبني ثعلبة بن درماء الجو، وفي معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت المزيد «كراماً» الكرام: جمع كريم، والمراد به كرم النسب «مواليها» الموالي: جمع مولى، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صليبة، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة، والعرب تتهم الموالي بكل نقيصة، وفي ذلك يقول قائلهم:

ألا مَنْ أَرَادَ الزُّورَ والفُحْشَ والخَنَى فَعِنْـدَ المَـوَالِـي الْجِيـدُ وَالكَتِفَـانِ

فإذا عد موالي هذه القبيلة كراماً ـ مع ما في الموالي من الخسة والنقيصة ـ فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم «لئيماً» يروى في مكانه «لئاماً» وهو أتم مقابلة لقوله: «كراماً مواليها» والصميم في الأصل: الخالص من كل شيء ولبابه، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صليبة، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالي ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وسادتها.

المعنى: يهجو بني عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاعاً أذناباً تبعاً مسودين.

الإعراب: «نبئت» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «عبد» مفعول ثان، وعبد مضاف و«الله» مضاف إليه «بالجو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله، أو متعلق بأصبحت «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه «كراماً» خبر أصبح تقدم على اسمه «مواليها» موالي: اسم أصبح تأخر عن خبره، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عبد الله، وأنث باعتبار القبيلة، ويكون «كراماً» خبر أصبح و«مواليها» على هذا فاعل بكرام «لئاماً» معطوف على قوله: «كراماً» بعاطف مقدر «صميمها» فاعل بلئام ومضاف إليه، أو معطوف بذلك المقدر على قوله: «مواليها» والعطف على معمولي عامل واحد جائز اتفاقاً.

الشاهد فيه: قوله: «نبئت» حيث أناب المفعول الأول الذي هو تاء المتكلم عن الفاعل، ولم ينب الثاني أو الثالث، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربي.

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: «كَسَا» حيث لا لَبْسَ.

(٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب «ظن» ليس جملة.

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزةٍ باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع.

* * *

فصل: يُضم أوَّلُ فعلِ المفعولِ مطلقاً، وَيَشْرَكُهُ ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة كتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ، وثالثُ المبدوء بهمزِ الوصل كانْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ وأسْتَحْلَى، ويُكْسَر ما قبل الآخر من الماضي، وَيُفْتَح من المضارع.

وإذا اعتلَّت عينُ الماضي وهو ثلاثي كقَالَ وبَاعَ، أو عين افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ كاخْتَارَ وانْقَادَ، فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص، أو إشمامُ الضمِّ، فَتُقْلَبُ ياء فيهما، ولك إخْلاصُ الضمِّ، فَتُقْلَبُ واواً، قال:

٢٣١ ـ لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

---

٢٣١ ـ هذا بيت من الرجز، وينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتاً منها هذا البيت، وهي قوله:

يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ
مَالِي إذَا أجْذِبُهَا صَأَيْتُ أكِبَرٌ قَدْ عَالَنِي أمْ بَيْتُ
لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً ....

وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١/ ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٦٧): «وهذا الراجز يصف جذبه للدلو» اهـ. ولم يعينه أيضاً.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرخ، إذا صاح صياحاً ضعيفاً، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي * أكبر غيرني... * «أم بيت» يريد أم زوجة، وذلك لأن العزب عندهم أقوى على احتمال المصاعب وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ هذه الأداة فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو أبو =

وقال:

٢٣٢ ـ *حُوكَت عَلى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ *

= زبيد ـ حرملة بن المنذر ـ الطائي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ؟ إنَّ لَيْتاً وَإنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتٌ؟ هَلْ لِهـٰذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر:

أُلَامُ عَلَى لَوٍّ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام معناه النفي «ينفع» فعل مضارع «شيئاً» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسمه «بوع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت «فاشتريت» فعل وفاعل.

الشاهد فيه: قوله: «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

٢٣٢ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينوه.

اللغة: «حوكت» نسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكة «نيرين» تثنية نير ـ بكسر النون بعدها ياء مثناة ـ وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضاً: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير ـ على زنة معظم ـ إذا كان منسوجاً على نيرين. وقد روي في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» والنولين: مثنى نول ـ بفتح النون وسكون الواو ـ وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها. =

وهي قليلة، وتُعْزَى لفَقْعَس ودَبِير، وادَّعَى ابن عذرة امتناعَها في افْتَعَلَ وانْفَعَلَ، والأول قول ابن عُصْفور والأبَّذِيّ وابن مالك، وادَّعَى ابن مالك امتناعَ ما ألبَسَ من كَسرٍ كخِفتُ وبِعْتُ، أو ضم كعُقْتُ، وأصل المسألة «خَافَنِي زَيْدٌ» و «بَاعَنِي لِعَمْرٍو» و «عَاقَنِي عَنْ كَذَا» ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول، فلو قلت: خِفْتُ وبِعْتُ بالكسر ـ وعُقْتُ ـ بالضم ـ لَتُوُهِّمَ أنهن فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأوَّلَيْنِ والكَسْرُ في الثالث، وأن يمتنع الوجه المُلْبِس، وَجَعَلَته المغاربةُ مرجوحاً، لا ممنوعاً ولم يلتفت سيبويه للإلباس، لحصوله في نحو مُخْتار وتُضَارّ.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعَّف نحو شُدَّ ومُدَّ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم، وقرأ عَلْقَمة: ﴿رِدَّت إِلَيْنا﴾[1]، ﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾[2] بالكسر، وجَوَّزَ ابنُ مالكٍ الإشمامَ أيضاً، وقال المهاباذي: مَنْ أشم في: «قِيلَ» و «بِيعَ» أشَمَّ هُنا.

= **المعنى:** وصف ملحفة، أو حلة، بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها.

الإعراب: «حوكت» حوك: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحوك، وجملة «تحاك» مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «تختبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به «ولا» نافية «تشاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله: «حوكت» وهذه اللفظة تروى بوجهين: أولهما «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، فيكون شاهداً على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل، وثانيهما «حوكت» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق.

(١) سورة يوسف، الآية: ٦٥ .

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٨ .

هذا باب الاشتغال[1]

إذا اشتغل فعلٌ متأخِّر بنصبه لـمحلّ ضميرِ اسم متقدِّم عن نَصْبه للفظ ذلك

(١) أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لا بد من بيانها:

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم كما قلنا ـ فخمسة:

الأول: أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ والمعنى ـ نحو زيداً درهماً أعطيته ـ لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدماً، فإن تأخر ـ نحو ضربته زيداً ـ لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله، وكأنك قلت: زيد ضربته.

والثالث: قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

والرابع: كونه مفتقراً لما بعده؛ فنحو «جاء زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

والخامس: كونه صالحاً للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾ ليس من باب الاشتغال، بل ﴿رهبانية﴾ معطوف على ما قبله بالواو، وجملة ﴿ابتدعوها﴾ صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول ـ وهو الفعل المتأخر كما قلنا ـ فاثنان:

الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل.

والثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد، وهو ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به، =

الاسم كـ«ـزَيْداً ضَرَبْتُهُ» أو لمحله كـ«ـهٰذَا ضَرَبْتُهُ» فالأصْلُ أن ذلك الاسم[١] يجوز فيه وجهان: أحدُهُما راجحٌ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملةُ الكلامِ حينئذٍ اسميةٌ، والثاني مَرْجُوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً، فما بعده لا محل له؛ لأنه مُفَسِّر، وجملة الكلام حينئذٍ فعليةٌ[٢].

= ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو مررت بغلامه، وهذا الأخير يسمى السببي.

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر، يعني أنه لم يشمل جميع صور الاشتغال، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلاً ـ وذلك في قوله «إذا اشتغل فعل متأخر» ـ مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو «زيداً ضربته» وقد يكون وصفاً نحو «زيداً أنا ضاربه الآن» وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك «زيداً ضربته» وقد يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك «زيداً ضربت غلامه».

وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة:

الأول: أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما، وترك بيان الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية، وبيان هذا أن الفعل هو الأصل في العمل، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على الفعل، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم، والاسم الظاهر المضاف لضميره ـ وهو الذي يسمى السببي ـ ملحق به

الجواب الثاني: أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين، ثم خصها بالبيان فيما بعد ليقع علمها للقارىء بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس.

والجواب الثالث: أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه.

(٢) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف، وبيان ذلك أنك إذا قلت «زيد =

ثم قد يَعْرِض لهذا الاسم ما يوجب نَصْبَه، وما يُرَجِّحه، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب، ولم نَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه (١)، وَسَيَتَّضِحُ ذلك.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدَوات التَّحْضِيض، نحو: «هَلاَّ زَيداً أكْرَمْتَهُ» وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هَلْ زَيْداً رَأَيْتَهُ» (٢) و «مَتَى

= ضربته» برفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة، وهي اسمية كما قال المؤلف، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية، وإذا قلت «زيداً ضربته» بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين، وكلتاهما جملة فعلية، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية: أي واقعة في ابتداء الكلام، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية.

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك: إن ما ذكره المؤلف ـ من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر ـ هو مذهب الجمهور، وفي المسألة أقوال أخرى: منها ما ذهب إليه الكسائي، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه، ومنها ما ذهب إليه الفراء، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً، وكلا الرأيين ضعيف، لا جرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً.

(١) وجه ما رآه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا «زيد ضربته» لو حذفنا منه الضمير لقلنا «زيداً ضربت» وكان «زيداً» مفعولاً مقدماً لضربت، والاسم الذي يجب رفعه نحو «فإذا زيد يضربه عمرو» مثلاً، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال، وانظر مسائل وجوب الرفع في (ص ١٥١) من هذا الجزء.

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد «هل» وبعده فعل هو مذهب سيبويه الذي يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تالياً لهل، فأما الكسائي فإنه يجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن يليها الفعل، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب، لكن النصب أرجح.

عَمْراً لَقِيتَهُ» وأدواتِ الشرط، نحو: «حَيْثُما زَيْداً لَقِيتَهُ فَأكْرِمْهُ» إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل، إلا إنْ كانت أداة الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إنْ» والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: «إذَا زَيْداً لَقِيتَهُ ـ أو تَلْقَاهُ ـ فَأكْرِمْهُ» و «إنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ» ويمتنع في الكلام «إنْ زَيداً تَلْقَهُ فَأكْرِمْهُ» ويجوز في الشعر، وتسويةُ الناظِم بين «إن» و «حَيْثُمَا» مَرْدودة.

* * *

ويترجَّحُ النصب في سَتِّ مَسَائِلَ:

إحداها: أن يكون الفعلُ طلباً[1]، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخَبَرِ، نحو: «زَيْداً اضْرِبْهُ» و «اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ» و «زَيْداً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ».

وإنما وجب الرفع في نحو: «زَيْدٌ أحسِنْ بِهِ» لأن الضمير في محل رفع[2].

---

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسببين، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل، فرجحنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل، فيجيء على ما هو الأصل في الطلب، ولم نوجبه ـ أي النصب ـ لأن الطلب بغير الفعل غير منكر، لكنه قليل. والسبب الثاني: أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ، ويكون خبره الجملة الطلبية، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة، فرجحنا النصب لذلك، ولم نوجبه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب، ومنه قول الشاعر:

إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

(٢) السر في رفع زيد من قولك «زيد أحسن به» يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق ـ هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال، ولا هو مستكمل شروطه، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأنا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير، وهذا الضمير ليس في محل النصب، بل هو في محل رفع؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال =

وإنَّما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو: ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[1]، لأن تقديره عند سيبويه: مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزاني والزانية، ثم اسْتُؤْنِفَ الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله:

٢٣٣ - ✽ وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ✽

= الجامدة، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها، فلا تفسر عاملاً فيه، وقد شرطنا في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله.

(١) سورة النور، الآية: ٢.

٢٣٣ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

✽ وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا ✽

وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرفوا لها قائلاً معيناً.

اللغة: «خولان» قبيلة من مذحج باليمن، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة، وهو بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو «فتاتهم» الفتاة: الشابة من النساء، وهي مؤنث فتى «أكرومة» بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة من العجب، والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم المفعول «الحيين» أراد حي أبيها وحي أمها، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبها «خلو» خالية من الأزواج، وهي بكسر الخاء وسكون اللام وآخرها واو.

الإعراب: «وقائلة» الواو واو رب، قائلة: مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «خولان» خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة، والتقدير: هذه خولان «فانكح» الفاء حرف دال على الاستئناف، انكح: فعل أمر: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتاتهم» فتاة: مفعول به لـ«أنكح»، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى خولان مضاف إليه «وأكرومة» الواو للحال، أكرومة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«الحيين» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «خلو» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «كما» الكاف حرف جر، وما: يجوز أن تكون حرفاً زائداً وعليه تكون «هي» ضميراً مجرور المحل بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر=

إن التقدير: هذه خَوْلَانُ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجوابُ في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السيِّد وابن بابشاذ: يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالآية، والنصبُ في الخصوصِ، كـ«زَيْداً اضْرِبْهُ».

= ثان للمبتدأ الذي هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال: وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك، ويجوز أن تكون «ما» اسماً موصولاً مجرور المحل بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، وعليه يكون «هي» ضميراً منفصلاً مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، وخبر هذا المبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف والتقدير: على الذي هي عليه.

الشاهد فيه: الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص كأسماء الأعلام، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده في كلام العرب: فمن ذلك البيت الذي معنا، ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ ... أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب:

يَا رَبَّ مُوسَى، أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ ... فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لاَ يَرْحَمُهْ

فزعم الأخفش أن «خولان» مبتدأ، وجملة «فانكح» خبره، وأن «أنت» في بيت عدي مبتدأ، وجملة «فانظر» خبر، وأن «أظلمي» في البيت الذي أنشده ثعلب أفعل تفضيل مضاف لياء المتكلم مبتدأ، وجملة «فاصبب عليه ملكاً» خبره ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش؛ فجعل «خولان» خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير «هذه خولان» وقوله «فانكح فتاتهم» جملة أخرى، وقول عدي «أنت» يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما في البيت السابق، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: أنت هالك، مثلاً، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأصل الكلام: انظر (أنت) فانظر، فهذا الضمير كان مستتراً، فلما حذف الفعل برز وانفصل. وقول الثالث (أظلمي) يجوز تخريجه على نحو من هذه التخريجات؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشموني فإن فيه فوق المقنع والكفاية.

الثانية: أن يكون الفعل مَقْروناً باللام أو بلا الطلبيتين، نحو: «عَمْراً لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ» و «خَالِداً لَا تُهِنْهُ» ومنه: «زَيْداً لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ» لأنه نفي بمعنى الطلب.

ويجمع المسألتين قولُ الناظم: «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ» فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب.

الثالثة: أن يكون الاسْمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[(١)]، فإن فُصِلت الهمزة فالمختارُ الرفعُ، نحو: «أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ»[(٢)] إلا في نحو: «أَكُلَّ يَوْمٍ زَيداً تَضْرِبُهُ» لأن الفَصْلَ بالظرف كَلَا فَصْلٍ، وقال ابن الطَّرَاوَة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرَّفْعُ، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو»، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله:

٢٣٤ ـ أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحاً عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالخِشَابَا

---

(١) سورة القمر، الآية: ٢٤.

(٢) إنما يترجح رفع زيد في قولك «أأنت زيد تضربه» فيما رآه سيبويه، فإنه يجعل «أنت» مبتدأ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم، وذهب الأخفش إلى أن «أنت» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، وأن أصل الكلام أتضرب زيداً زيداً تضربه، فحذف الفعل الوالي للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستتراً فيه وجوباً وانفصل، فهمزة الاستفهام في التقدير داخلة على فعل عنده، وعلى هذا لا يجب الرفع، ولا يترجح النصب، وسيأتي لهذا الكلام تتمة في شرح الشاهد ٢٣٤.

٢٣٤ ـ هذا بيت من الوافر، وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين.

اللغة: «ثعلبة» بفتح الثاء المثلثة وسكون العين «رياح» بكسر الراء بعدها ياء مثناة ـ وهما قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة «الفوارس» جمع فارس، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل، ومثله هوالك في جمع هالك، ونواكس في جمع ناكس، وحواج بيت الله «عدلت بهم» سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المنزلة «طهية» بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة ـ حي من بني تميم «والخشابا» بكسر أوله، بزنة الكتاب ـ جماعة من بني مالك بن حنظلة.

الإعراب: «أثعلبة» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبة: مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: أأهنت ثعلبة =

. . . .

= ـ إلخ «الفوارس» صفة لثعلبة، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أم» حرف عطف، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «رياحاً» معطوف على ثعلبة «عدلت» فعل وفاعل «بهم» جار ومجرور متعلق بعدل «طهية» مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة «والخشابا» الواو حرف عطف، الخشابا: معطوف على طهية، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «أثعلبة الفوارس» حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام، مع أن الاستفهام عن الاسم، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ـ وهو قوله «عدلت بهم» وليس المحذوف من لفظ المذكور، بل هو من معناه، فإن التقدير: أأهنت ثعلبة ـ إلخ، أو أظلمت ثعلبة ـ إلخ، ونحو ذلك.

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه وأنصاره، سواء أكان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره «إلا أن النصب هو الذي يختار هنا، وهو حد الكلام».

وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع، والاستفهام إنما هو عن وقوعه على هذا الاسم؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل، فلا يكون به أولى، فلا يترجح النصب، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يليها الفعل، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال، وبناء على ما ذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ.

ونحن لا نسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع، ولا نسلم له أن البيت شاذ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشافهون للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة «أزيداً ضربته أم عمراً» بالنصب.

وقد سأل مروان الأخفش عن «أزيداً ضربته أم عمراً» فقال الأخفش: المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال: إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل، وإنما ينبغي أن يختار الرفع، فقال: هذا هو القياس، قال المازني: وكذا القياس عندي، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل، اهـ.

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: في هذا الموضوع أصلان، فأما أحدهما فإن الأصل =

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ الهمزة كالهمزة: نحو: «أَيُّهُمْ زَيْداً ضَرَبَهُ»، «وَمَنْ أَمَةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا»، ومنها النفي بما أو لا أو إنْ، نحو: «مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع، وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها: «حَيْثُ» نحو: «حَيْثُ زَيْداً تَلْقَاهُ أَكْرِمْهُ» كذا قال الناظم[1]، وفيه نظر.

= في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل، لأن الأسماء دالة على الذوات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالذات، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت، فإذا قلت «أضربت زيداً» كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيداً، وإذا قلت «أزيد ضربته أم عمرو» كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين، ولكنك لا تعرف عينه، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما، فإذا قلت «أزيداً ضربته أم عمراً» كان الكلام على تقدير فعل يلي الهمزة، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك، والمعلوم لا يستفهم عنه، فتعارض الأصلان في هذه الصورة، فأما ابن الطراوة فجنح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض، فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم، لئلا يكون الكلام على تقدير فعل فيلتبس المراد، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله «هذا هو الأصل» عندما قال له مروان «إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل» وجنح الأخفش إلى اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة. وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن، فاعرف هذا فإنه بحث نفيس.

(١) عبارة الناظم في شرح الكافية «ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما، نحو «حيث زيداً تلقاه فأكرمه» لأنها تشبه أدوات الشرط؛ فلا يليها في الغالب إلا فعل، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل»اهـ. وابن هشام قد وافقه في مغني اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول: «وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر، ومن ثم ترجح النصب في نحو قولك: «جلست حيث زيداً أراه»اهـ. ولكنه في كتابنا هذا لم يوافقه، ولذا تراه يقول: كذا قال الناظم» فيتبرأ من هذا الكلام، ثم يقول: «وفيه نظر» والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها، وإنما هو راجع إلى المثال الذي مثل به، وهو قوله: «حيث زيداً تلقاه فأكرمه» فإن «حيث» هنا إن كانت شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما ـ والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في جوابها ـ كان المثال مما يجب فيه النصب، وإن=

الرابعة: أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غير مفصول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ«قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أكْرَمْتُهُ» ونحو: ﴿وَالأنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[١] بعد: ﴿خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾[٢] بخلاف نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ» فالمختار الرفع؛ لأن «أمَّا» تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرىء: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُم﴾[٣] بالنصب على حد «زَيْداً ضَرَبْتُه»، وحتى ولكن وَبلْ كالعاطف، نحو: «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً ضَرَبْتُه»[٤].

الخامسة: أن يُتَوهم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾[٥]، وإنما لم يُتَوَهم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

= كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول الفاء في الفعل بعدها وجه؛ لأن يوهم كونها شرطية.

(١) سورة النحل، الآية: ٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ٤.

(٣) سورة فصلت، الآية: ١٧

واعلم أنه قرىء في هذه الآية الكريمة بنصب (ثمود) بغير تنوين، وهي قراءة الحسن البصري، وقرىء فيها بالنصب مع التنوين، وهي قراءة ابن عباس ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل «أما» لأن ذلك يستدعي الفصل بين أما والفاء بجملة تامة، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد، فالتقدير: أما ثمود فهدينا فهديناهم.

(٤) إنما ترجح النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنياً على اسم، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فأما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فإنه يكون مبتدأ، فتكون الجملة اسمية، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه، والتشاكل بين المتعاطفين أولى، ولهذا كان النصب أرجح، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجباً لم يجب النصب، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بأما وجب الرفع، لأن من شأن «أما» أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التي يبتدأ بها الكلام.

(٥) سورة القمر، الآية: ٤٩.

ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[١]، أو صِلَةً، نحو: «زَيدٌ الّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كإذا الفُجائيَّة على الأصح[٢]، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» أو قبل ما لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلاَّ رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) ـ الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب[٣] عليها، وكلامُ الناظم يوهم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهامَ الصفة مُرَجِّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثلَه في: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

السادسة: أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ«ـزَيْداً ضَرَبْتُهُ» جواباً لمن قال: «أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ» أو «مَنْ ضَرَبْتَ».

ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير «ما» التعجبية، وتَضَمَّنَت الجملةُ الثانيةُ ضميرَه، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ لأَجْلِهِ»، أو «فَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ»[٤]

---

(١) سورة القمر، الآية: ٥٢.

(٢) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في المسألة خلافاً بين النحاة، وقد حكى الخلاف في مغني اللبيب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:
الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً.
الثاني: أنها لا تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً.
الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقد، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه.

(٣) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٤٣ من هذا الجزء.

(٤) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية الصدر فعلية العجز، فإن رفعت الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب صدر الجملة الأولى، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فتناسب عجز الجملة الأولى، وهذا معنى قول المؤلف «لحصول المناسبة ـ أي بين المعطوف =

بخلاف: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً وَعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ» فلا أَثَر للعطف، فإن لم يكن في الثانية[1] ضميرٌ للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسِّيَرافي يمنعان النصب ، وهو المختار، والفارسيُّ وجماعة يُجيزُونه، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور مُتَمِّمَاتٌ لما تَقَدَّمَ:

أحدها: أن المُشْتَغِلَ عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن بشروط ثلاثة: **أحدها**: أن يكون وصفاً[2]، **الثاني**: أن يكون عاملاً، **الثالث**: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أوْ غَداً» بخلاف

= والمعطوف عليه ـ رفعت أو نصبت» يعني أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الاسمية الأولى، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً في الجملة الأولى.

(١) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة خبراً أيضاً، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، فإذا خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى لم تصلح أن تكون خبراً، وعلى هذا لا تصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية، وذلك يستلزم ألا يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً، وتعلم ـ مع ذلك ـ أن الجملة التي تعطف على جملة الخبر إذا كان الطعف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط، لأن الفاء تدل على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط، فلهذا جاز النصب، فإذا تدبرت في هذه التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين، الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء.

هذا، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية، ولعل الأخفش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في الفعلية والاسمية، ولهذا لم يجيزا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية.

(٢) انظر شروط المشغول التي ذكرناها في أول الباب (ص ١٤١).

نحو: «زَيْدٌ عَلَيْكَهُ» و «زَيْدٌ ضَرباً إِيَّاهُ» لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَّز تقديمَ معمول اسم الفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحلّ بحرف مصدري، وهو المبرد والسِّيرافي، وبخلاف نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْس» لأنه غير عامل على الأصَحِّ، و «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُه» و «وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»، لأنَ الصِّلَة والصِّفَة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.

الثاني: لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العاملِ والاسْمِ السابِقِ، وكما تحصل العُلْقَة بضميره المتصل بالعامل، كـ«زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: «زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» أو باسم مضاف، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أو باسم أجنبي أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ» أو عطفاً بالواو، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاهُ» أو عطف بيانٍ، كـ«ـزَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً أَخَاهُ» فإن قَدَّرت الأخَ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا عاملُ البدلِ والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان.

الثالث: يجب كون المُقَدَّر في نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» من معنى العامل. المذكور وَلَفْظه، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون لفظه، فيقدر: جَاوَزْتُ زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، وَأَهَنْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ(١).

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمفعول به بنفسه، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به بحرف جر. وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببيه؛ فهذه أربعة أحوال.

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة ـ وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيئان، هما كونه متعدياً، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم بنفسه، نحو قولك: زيداً ضربته؛ فإن التقدير: ضربت زيداً ضربته.

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور؛ الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيداً مررت به، فإن التقدير: أجاوزت زيداً مررت

الرابع: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسم سابق، نحو: «زَيدٌ قَامَ» أو «غُضِبَ عَلَيْهِ» أو ملابساً لضميره، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» فقد يكون ذلك الاسم واجبَ الرفع بالابتداء[1]، كـ«ـخَرَجْتُ فَإِذا زَيْدٌ قَامَ» و «لَيْتَمَا عَمْرٌو قَعَدَ» إذا قدرت «ما» كافة.

أو بالفاعلية[2]، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . . . .

= به. الثانية: أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيداً مررت بغلامه، فإن التقدير: لابست زيداً مررت بغلامه، ولا تقدره «جاوزت زيداً مررت بغلامه» كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم؛ لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمرر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، الثالثة: أن يكون العامل متعدياً ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: زيداً ضربت أخاه؛ فإن التقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ويصح معه المعنى.

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للمفاجأة، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء «ليت» المكفوفة بما الكافة، أما إن كانت «ما» المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت، وإن قدرت «ما» مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوباً على أنه اسم ليت.

والحاصل أن للاسم الواقع بعد «ليتما» ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ، وذلك إذا قدرت ما كافة، ووجوب النصب على أنه اسم ليت، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية.

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، ومثل أدوات التحضيض، ومنه مثال المؤلف، وأنت خبير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعاً بعدهما على الابتداء، لكن النصب أرجح.

ومن دخول «إذا» على الاسم المرفوع قول الحماسي:

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبُها كَهْلاً عليه شَدِيدُ =

اسْتَجارَكَ﴾[1] و «هَلاَّ زَيْدٌ قَامَ».

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية[2]، نحو: «زَيْد قامَ» عند المبرد وَمُتَابِعِيه، وَغَيْرُهُم يوجب ابتدائيته، لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية[3]، نحو: «زَيْدٌ لِيَقُمْ»، ونحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَعَدَ»، ونحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدونَنا﴾[4]، و ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[5].

وقد يستويان نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ».

* * *

= تقديره: إذا عيَّ المرءُ.

ونظير الآية الكريمة أيضاً قول لبيد بن ربيعة العامري:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب   لعلك تهديك القرون الأوائل

ومن دخول «إذا» على الاسم المرفوع قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ ومنه قول الأفوه الأوي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم   ولا سراة إذا جهالهم سادوا

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، للعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب، الأول أنه يترجح رفع الاسم على الابتدائية، لأنه ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب المبرد، والثاني أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف، وقد ذهب إلى هذا ابن العريف، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو مذهب جمهور البصريين، والرابع: أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه، وهو مذهب جمهور الكوفيين.

(٣) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبي نحو «زيد ليقم» أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كالآية الكريمة: ﴿أبشر يهدوننا﴾ أما في المثال فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلبية، وذلك خلاف الأصل وإن كان جائزاً، وأما في الآية فلكي يلي الهمزة فعل كما هو الغالب معها.

(٤) سورة التغابن، الآية: ٦.

(٥) سورة الواقعة، الآية: ٥٩.

هذا باب التّعَدّي واللُّزوم

الفعل ثلاثة أنواع [(١)]:

(١) فإن قلت: فإني أجد في اللغة أفعالاً تتعدى أحياناً بنفسها وتتعدى أحياناً بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدي، ولا حد الفعل اللازم، وذلك نحو «نصحت» و«شكرت» فإنهم يقولون: نصحته، وشكرته، فينصبون به هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعدياً، ويقولون «نصحت له، وشكرت له» فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدي نظراً إلى الصورة الأولى، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من المتعدي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: اعلم أولاً أن المتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب، وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة في أحد القسمين المتعدي واللازم، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعملها قبائل شتى، وليس في ذلك ما ينكر ما دمنا لا نخرج عما تكلم به العرب.

وبعد، فإن للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته، فليس هو من قبيل المتعدي، وليس هو من قبيل اللازم، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يأتسي بهم.

والرأي الثاني: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل، ثم نجعل ما نتصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً، وهو ما يسميه علماء العربية «الحذف والإيصال» واختار هذا الرأي ابن عصفور، وسيذكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد، على اعتبار هذا الرأي.

أحدها: ما لا يوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُوم، وهو: «كان» وأخواتها، وقد تقدمت.

الثاني: المُتَعَدِّي، وله علامتان؛ **إحداهما**: أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاءٌ ضميرِ غيرِ المصدرِ، **الثانية**: أن يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام، وذلك كـ«ـضَرَبَ» ألا تَرى أنك تقول: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو» فَتَصِلَ به هاءَ ضميرِ غيرِ المصدرِ وهو: «زيد»، وتقول: «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تامّاً.

وحكمه أن ينصب المفعولَ به، كـ«ـضَرَبْتُ زَيْداً» و «تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ» إلا إنْ ناب عن الفاعل، كـ«ـضُرِبَ زَيْدٌ» و «تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ».

الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرةَ علامة، وهي:

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام، وذلك كـ«ـخَرَجَ»، ألا ترى أنه لا يقال: «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو» ولا: «هُوَ مَخْرُوج» وإنما يقال: «الْخُرُوج خَرَجَهُ عَمْرٌو» و «هُوَ مَخْرُوج بِهِ، أوْ إِلَيْهِ».

وأن يدل على سَجِيَّةٍ ـ وهي: مَا لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ ـ من وصف ملازم ـ نحو: جَبُنَ وَشَجُعَ.

أو على عَرَض ـ وهو: ما لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ من وصف غير ثابت ـ كَمَرِضَ وَكَسِلَ ونَهِمَ إذا شبع.

أو على نظافة كنَظُفَ وطَهُرَ وَوَضُؤَ.

أو على دَنَس، نحو نَجُسَ وقَذُرَ.

أو على مُطَاوَعَة فاعِلِه لفاعِلِ فعلٍ مُتَعَدٍّ لواحد، نحو كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَمَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ، فلو طَاوَعَ ما يتعدى فعلُه لاثنين تعدَّى لواحدٍ كعَلَّمْتُهُ الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ.

أو يكون موازناً لافْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ واشْمَأَزَّ، أو لما أُلْحِقَ به ـ وهو افْوَعَلَّ،

= **الرأي الثالث**: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر، وهذا رأي ذكره أبو حيان، وفيه مقال.

كاكْوَهَدَّ الفَرْخُ إذا ارْتَعَدَ.

أو لافْعَنْلَلَ كاحْرَنْجَمَ، أو لما أُلْحِقَ به ـ وهو أفعنلل بزيادة إحدى اللامين كاقْعَنْسَسَ الجملُ إذا أبى ينقاد، وافعَنْلَى كاحْرَنْبَى الديكُ إذا انتَفَشَ للقتال.

وَحُكْمُ اللازم: أن يَتَعَدَّى بالجار، كـ«عَجِبْتُ مِنْهُ» و «مَرَرْتُ بِهِ»، و «غَضِبْتُ عَلَيْهِ».

وقد يُحْذف ويبقى الجر شذوذاً، كقوله:

٢٣٥ ـ * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ *

---

٢٣٥ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* إذَا قِيلَ: أيُّ النَّاس شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ *

وهو من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «كليب» هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء في قوله «بالأكف» بمعنى مع، أي: مع الأكف، وقوله: «الأصابع» هو فاعل «أشارت».

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب بأشارت «قيل» فعل ماض، مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له «أي» مبتدأ، وهو مضاف و«الناس» مضاف إليه «شر» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«قبيلة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ويجوز تنوين «شر» مع رفعه على أنه خبر، وعليه يكون قوله «قبيلة» منصوباً على التمييز، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أشارت» أشار: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «كليب» مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة «الأصابع» فاعل أشارت، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والتقدير: أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأكف إلى كليب.

الشاهد فيه: قوله: «كليب» بالجر، حيث حذف حرف الجر ـ وهو «إلى» المقدر ـ وأبقى عمله، وأصل الكلام: أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب.

أي: إلى كُلَيْبِ.

وقد يُحْذَفُ وَيُنْصَبُ المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

(١) سماعيّ جائز في الكلام المنثور، نحو: «نَصَحْتُهُ» و«شَكَرْتُهُ»، والأكثر ذِكْر اللام، نحو: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾[١] ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾[٢].

(٢) وَسَمَاعِيّ خاصّ بالشعر، كقوله:

٢٣٦ - * ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٧٩.

(٢) سورة لقمان، الآية: ١٤.

٢٣٦ - هذه قطعة من بيت من الكامل، وهو من كلام ساعدة بن جؤية، يصف رمحاً، وهو بتمامه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

اللغة: اللدن ـ بفتح فسكون ـ اللين «يعسل» أي: يتحرك ويضطرب «المتن» الظهر، وهو فاعل يعسل، والباء في قوله: «بهز الكف» للسببية، والأصل: هو لدن يعسل متنه بسبب هز الكف إياه.

الإعراب: «لدن» هو مرفوع، ورفعه إما على أنه خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو لدن، مثلاً، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور في كلام سابق على بيت الشاهد «بهز» جار ومجرور متعلق بلدن، وهز مضاف و«الكف» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «يعسل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «متنه» متن: فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة، ومتن مضاف وضمير الغائب العائد على اللدن مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق بيعسل «كما» الكاف حرف جر، وما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له «عسل» فعل ماض «الطريق» مجرور بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: كما عسل في الطريق، والجار والمجرور متعلق بعسل «الثعلب» فاعل عسل مرفوع بالضمة الظاهرة، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ليعسل المضارع، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتي: يعسل متن هذا الرمح اللدن في كف صاحبه إذا هزه عسلاناً مشابهاً لعسلان الثعلب في الطريق.

وقوله:

٢٣٧ ـ * آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

= **الشاهد فيه:** قوله: «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجر ـ وهو «في» المقدر ـ ثم نصب الاسم الذي كان مجروراً به ـ وهو «الطريق» ـ والأصل: كما عسل في الطريق، على ما علمت في إعراب البيت.

٢٣٧ ـ هذا صدر بيت من البسيط من كلام المتلمس، وهو جرير بن عبد المسيح، وعجزه:

* وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ *

اللغة: «آليت» معناه حلفت، ويصح المعنى على جعل التاء للمتكلم كما يصح على جعلها للمخاطب، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر «حب العراق» الحب: اسم جنس جمعي يتناول الحنطة والشعير وغيرهما «أطعمه» أذوقه، وتقول «طعم يطعم» من باب تعب ـ ومنه قوله تعالى: ﴿فمن لم يطعمه﴾ ومصدر هذا الفعل الطعم ـ بفتح الطاء ـ فأما الطعم، بالضم، فهو اسم للمطعوم.

الإعراب: «آليت» آلى: فعل ماض مبني على فتح مقدر، وتاء المتكلم أو المخاطب فاعله مبني على الضم أو الفتح في محل رفع «حب» منصوب على نزع الخافض، وأصل الكلام: آليت على حب العراق، وحب مضاف و«العراق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتي «أطعمه» أطعم: فعل مضارع منفي بلا محذوفة، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل نصب «والحب» الواو واو الحال، الحب: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله» يأكل: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بيأكل «السوس» فاعل يأكل، وجملة الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الحب، والرابط هو الضمير الواقع مفعولاً به، وجملة المبتدأ وخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان يتعدى به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجروراً بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار، كما أبقاه الفرزدق في قوله: «أشارت كليب» بل نصب ذلك الاسم الذي =

أي: في الطريق، وعلى حَبِّ العراق.

(٣)وقياسيّ، وذلك في أنَّ وأنْ وكَيْ [1]، نحو: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا

= كان مجروراً كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق في قوله «كما عسل الطريق».

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة، وهو ـ مع كونه من ضرورات الشعر ـ أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجروراً بعد حذف حرف الجر، من قبل أن حرف الجر عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف، ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر، فحذف حرف الجر ـ وهو «على» الذي قدرناه ـ ثم نصب الاسم الذي كان مجروراً به.

فإن قلت: فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال، ويكون قوله: «حب العراق» منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وأصل الكلام على هذا: آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذي ذكرت، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذي أقوله باب قياسي؟.

فالجواب عن ذلك: أن قوله: «أطعمه» واقع في جواب قسم، وهو منفي بلا على ما قدرت لك، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله؛ فلا يفسر عاملاً على قاعدة أن كل ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وهي أساس في عامة فروع باب الاشتغال.

(١) هذا الذي ذهب إليه ابن هشام ـ من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب ـ هو مذهب الخليل بن أحمد، وذهب سيبويه إلى جوازه، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جراً، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيبويه.

وهل يقاس على «أن» و «أن» غيرهما؟ والجواب أن الذي يرجحه النحاة هو أنه لا يقاس غيرهما عليهما، فلا تقول «بريت السكين القلم» على أن الأصل بريت بالسكين القلم، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمن اللبس، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر:

* وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي * =

هُوَ﴾[١]، ونحو: ﴿أَوَعَجِبْتُم أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[٢]، ونحو: ﴿كَيْلا يَكُونَ دُولَةً﴾[٣]، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قَدَّرْتَ «كي» مصدريةً، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي»، واشترط ابنُ مالك في أَنَّ وأنْ أَمْنَ اللّبْس؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو: «رَغِبْتُ في أن تَفْعَلَ» أو «عَنْ أنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُشْكِل عليه: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[٤]، فحذف الحرف مع أن المُفَسِّرين اختلفوا في المراد.

* * *

فصل: لبعض المفاعيل الأَصَالَةُ في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديراً[٥]، والآخر مقيد لفظاً أو تقديراً، وذلك كـ«ـزيْداً» في: «ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً» و «أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً» و «اخْتَرْتُ زَيداً القَوْمَ»[٦]، أو «مِنَ القَوْمِ».

ثم قد يجب الأصلُ، كما إذا خِيفَ اللّبْس[٧]، كـ«ـأَعْطَيْتُ زَيداً عَمْراً» أو كان

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٦٣.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

(٥) مسرَّحاً: أي غير مقيد بحرف من حروف الجر.

(٦) من ذلك قوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلاً**﴾ وقول الفرزدق همام بن غالب:

وَمِنَّا الّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَخَيْراً إذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

(٧) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذاً كما يصح أن يكون مأخوذاً، فدفعاً لالتباس الآخذ بالمأخوذ التزموا تقديم الأول، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً وكان القصد أن يكون المفعول الثاني محصوراً فقد وجب تقديم الأول، وفي المثال الثالث لما كان المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلاً لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول لنأتي به متصلاً.

الثاني محصوراً، كـ«مَا أَعْطَيْتُ زيداً إلاّ دِرْهَماً» أو ظاهراً والأولُ ضمير، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيناكَ الكَوثَرَ﴾[١].

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني[٢]، كـ«أَعطَيْتُ المَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ«ما أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلاّ زَيْداً» أو مضمراً والأولُ ظاهر، كـ«الدِّرْهَمَ أعْطَيْتُهُ زَيْداً».

فصل: يجوز حَذْفُ المفعول لغرض: إما لفظي كتَنَاسُبِ الفواصل في نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[٣]، ونحو: ﴿إِلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾[٤]، وكالإيجاز في نحو: ﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾[٥].

وإما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأغْلِبَنَّ﴾[٦]، أي: الكافرين، أو لاستهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنّي وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العَوْرَةَ.

وقد يمتنع حَذْفُهُ، كأن يكون محصوراً، نحو: «إنَّما ضَرَبْتُ زَيْداً»، أو جواباً كـ«ضَرَبْتُ زيداً» جواباً لمن قال: «مَنْ ضَرَبْتَ»؟[٧]

* * *

(١) سورة الكوثر، الآية: ١.

(٢) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثاني لأنك لو أخرته على ما هو الأصل فقلت «أعطيت مالكه المال» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، وأما النوعان الثاني والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثاني فيهما على المفعول الأول لمثل ما قلناه في النوعين الثاني والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً.

(٣) سورة الضحى، الآية: ٣.

(٤) سورة طه، الآية: ٣.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤.

(٦) سورة المجادلة، الآية: ٢١.

(٧) بقي أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره، وذلك كما في باب التنازع إذا أعملت ثاني العاملين في الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن تقول «ضربت وضربني زيد» إذ لو أعملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة.

فصل: وقد يُحْذَفُ ناصبُهُ إنْ عُلِمَ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً «القِرْطَاسَ» ولمن تَأَهَّبَ لسفرٍ «مَكَّةَ» ولمن قال: مَنْ أَضْرِبُ «شَرَّ الناس» بإضمار: تُصِيب، وتُرِيد، واَضْرِب.

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال، كـ«ـزَيْداً ضَرَبْتُهُ» والنداء، كـ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ»[(١)]، وفي الأمثال نحو: «الكِلاَبَ عَلى البَقَرِ» أي: أَرْسِلْ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو: ﴿انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾[(٢)] أي: وَأْتُوا، وفي التحذير بإيَّاكَ وأخواتها نحو: «إِيَّاكَ وَالأَسَدَ» أي: إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الأَسَدَ، وفي التحذير بغيرها بشرط عَطْفٍ أو تكرار، نحو: «رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» أي: باعد واحذر، ونحو: «الأَسَدَ الأَسَدَ» وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو: «المُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ»، ونحو: «السِّلاَحَ السِّلاَحَ» بتقدير الزم.

* * *

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسمَّى أيضاً باب الإعمال.

وحقيقته: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يُشْبِهانهما، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشْبِهه، ويتأخّرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى[(٣)].

---

(١) إنما وجب حذف العامل في الاسم المتقدم في باب الاشتغال لأن العامل المتأخر مفسر له، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له، ووجب الحذف في باب النداء لأن «يا» عوض عن الفعل، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٧١، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تكلم به العرب، والأمثال لا تغير، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبيه مضربها بموردها، فلزم أن يلتزم فيها أصله، ومن أمثلتها قولهم «كلبهما وتمرا» عند من رواه هكذا، وما جرى مجرى الأمثال يأخذ حكمها كالآية الكريمة.

(٣) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين المتنازعين شروط عامة، وهي ثلاثة شروط عند جمهرة النحاة:

=

. . . .

= **الشرط الأول**: أن يكون بين العاملين ارتباط، فلا يجوز أن نقول «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين.

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء:

الرابط الأول: عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول: «قام وقعد أخوك».

الرابط الثاني: كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى: ﴿**وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً**﴾ المعمولان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحداً) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا، والتقدير: ظنوا ظناً مماثلاً لظنكم أن لن يبعث الله أحداً.

الرابط الثالث: أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول، نحو قوله تعالى: ﴿**آتوني أفرغ عليه قطراً**﴾ ونحو قوله سبحانه: ﴿**يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة**﴾.

وأوجب الجرمي الارتباط بالعطف ليس غير.

الشرط الثاني: أن يكون العاملان متقدمين على المعمول، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك «زيد قام وقعد» ولا نحو قولك «زيداً لقيت وأكرمت» لتقدم المعمول في هذين المثالين، وليس من التنازع عندهم نحو قولك: «قعد زيد وتكلم بخير» ولا نحو قولك «لقيت زيداً وأكرمت» لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالمثال الأول من مثالي التقدم، وإما أن يكون منصوباً كالمثال الثاني من المثالين، فإن كان المعمول مرفوعاً فلا عمل للواحد من العاملين فيه، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور.

الشرط الثالث: أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر:

فَـأَيْـنَ إِلَـى أَيْـنَ النجـاة بِبَغْلَتِـي   أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

لأنه ليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهاً إلى قوله: «اللاحقون» إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ «اللاحقون» ويعمل الآخر في ضميره، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني «أتاك أتوك اللاحقون»=

. . . .

= وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثاني توكيداً للفظ الأول.

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرىء القيس:

وَلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْعَـى لأدْنَـى مَعِيشَـةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

العاملان هما كفاني ولم أطلب، والمعمول هو «قليل من المال» ولا يصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعمول، إذ لو توجها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى «كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال»، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت:

ولكنمـا أَسْعَـى لِمَجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون «كفى» وحده هو الموجه إلى «قليل من المال» ويكون لقوله «ولم أطلب» معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام، والتقدير على ذلك: لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه.

هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاً عن ذكرها لئلا نطيل عليك.

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فعلين نحو قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَـمْ أَتَّخِـذْ إلاّ فِنَـاءَكَ مَـوْئِـلاَ

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف.

قَضَـى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَـزَّةُ مَمْطُـولٌ مُعَنًّـى غَـرِيمُهَـا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك «عجبت من حبك وتقديرك زيداً».

وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك «زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم».

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو «زيد جميل ونظيف ظاهره».

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر: =

مثالُ الفعلين: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[1]، ومثال الاسمين قوله:

٢٣٨ ـ * عُهِـدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ *

= لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله «لقيت» وهو فعل، والضرب وهو مصدر.

ويشترك في الفعل ـ زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها ـ أن يكون متصرفاً، فلا يجوز أن يكون جامداً كعسى وليس، وفعل التعجب، ونعم وبئس، وفي هذا خلاف لبعض النحويين، وحكى المؤلف خلافاً في فعل التعجب.

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابهاً للفعل في العمل، فلا يجوز أن يكون وصفاً غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي.

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، ولا بين اسمين غير عاملين، وهلم جراً وسيذكر المؤلف هذا.

(١) سورة الكهف، الآية: ٩٦.

٢٣٨ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاً *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «عهدت» بالبناء للمجهول ـ أي عهدك الناس على هذه الصفة: أي علموك «مغيثاً» اسم فاعل من الإغاثة، و«مغنياً» اسم فاعل من الإغناء «أجرته» كنت له جاراً، والعرب تقول «فلان جار فلان» تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر «فناءك» الفناء ـ بكسر الفاء، بزنة الكتاب ـ ساحة الدار، ومن ذلك قولهم «أفناء الناس يهرعون إلى فنائه، ويكرعون في إنائه» يريدون أنه كريم حامي الذمار «موئلاً» الموئل: اسم المكان من قولهم «وأل إليه يئل» مثل وعد يعد ـ إذا لجأ إليه.

الإعراب: «عهدت» عهد: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «مغيثاً» حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة «مغنياً» حال ثان من نائب الفاعل، وفي كل =

ومثالُ المُخْتَلِفَيْنِ ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾[1].

وقد تَتَنَازَعُ ثلاثةٌ، وقد يكون المتنازعُ فيه متعدداً، وفي الحديث: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبْرَ كل صلاةٍ ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ» فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ[2].

= واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن، وقد أعمل فيه الثاني منهما فهو مفعول به لقوله مغنياً، مبني على السكون في محل نصب «أجرته» أجار: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، وهاء الغائب مفعول به، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أتخذ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلا» أداة استثناء ملغاة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «فناءك» فناء: مفعول أول لأتخذ، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «موئلاً» مفعول ثان لأتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «مغيثاً مغنياً من أجرته» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان، أولهما قوله: «مغيثاً» وثانيهما قوله: «مغنياً» وتأخر عنهما معمول واحد، وهو قوله «من أجرته» وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول المتأخر، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وكل منهما يطلب قوله «من أجرته» مفعولاً، وقد أعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف هذا الضمير، ولو أظهره لقال «عهدت مغيثه مغنياً من أجرته» وحذف هذا الضمير ـ على التقدير الذي ذكرناه ـ واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول «عهدت مغيثاً مغنيه من أجرته».

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٩.

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران:

الأول: أن المتنازع فيه قد يكون ظرفاً وقد يكون مفعولاً مطلقاً، وذلك لأن «دبر كل صلاة» ظرف، و«ثلاثاً وثلاثين» مفعول مطلق مبين للعدد، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون في جميع المعمولات، لكن قال ابن الخباز: إن التنازع لا يقع في =

وقد عُلم مما ذكرتُه أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره[1]، وعن المبرد إجازتُه في فِعْلَي التعجب، نحو:

= المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز، ويجوز في المفعول معه، تقول: «قمت وسرت وزيداً» على أنك أعملت العامل الثاني، فإن أعملت الأول قلت: «قمت وسرت وإياه وزيداً».
الأمر الثاني: أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما في الحديث، فقد أعمل تحمدون في لفظ المعمولين، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول «تسبحون، وتحمدون الله فيه إياه، وتكبرون الله فيه إياه» ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول «تسبحون وتحمدون، وتكبرون الله فيه إياه» فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً.
وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا: إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمر فيما عداه، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهْ

فهنا ثلاثة عوامل ـ وهي: كساك، ولم تستكس، واشكرن ـ وقد أعمل أولها فرفع الأخ به، وأضمر في الثاني والثالث، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محظور على ما هو قاعدة الباب.

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول الملفوظ به بالعامل الثاني، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العمل الثاني في لفظ المعمول لأنه هو المتصل به، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا بعينه على المعمول لعمل فيه ـ فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع.

«مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً»، و «أَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو»[١]، ولا في معمول متقدِّم، نحو: «أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ»، أو «شَتمته» خلافاً لبعضهم[٢]، ولا في معمول متوسِّطٍ نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً وأَكْرَمْتُ» خلافاً للفارسي، ولا في نحو:

٢٣٩ ـ * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

---

(١) مثل المؤلف لمقالة المبرد بمثالين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعلي التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم كانا بلفظ الأمر، فالمثال الأول ـ وهو «ما أحسن وأجمل زيداً» لما كان على صورة الماضي، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره، والمثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلاً، والفاعل لا يجوز حذفه؛ فيغتفر لأجله الإضمار قبل الذكر، وأنت خبير أن الجمهور لا يجيز ذلك للعلة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين.

(٢) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين المتنازعين، وبينا رأي الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه المعمول على العاملين، وفي المثال الذي توسط فيه المعمول بين العاملين الذي خالف فيه أبو علي الفارسي.

٢٣٩ هذا صدر بيت من الطويل، من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، وعجزه قوله:

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ *

اللغة: «هيهات» اسم فعل ماض معناه بعد، و«العقيق» اسم موضع بعينه، و«الخل» ـ بكسر الخاء ـ بمعنى الخليل، ونظيره الإلف والأليف، والخدن والخدين والحب والحبيب، والشبه والشبيه، والمثل والمثيل، والود والوديد. و«نواصله» مضارع من المواصلة والوصال.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب توكيد للأول «العقيق» فاعل هيهات الأول، وأما هيهات الثاني فلا فاعل له، لأنه إنما أتي به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق، وسيأتي مزيد بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول «وهيهات» الواو حرف عطف، هيهات: اسم فعل ماض بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل هيهات الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة =

خلافاً له وللجُرجَاني؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني فلم يُؤْتَ به للإسناد، بل لمجرّد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال:

٢٤٠ ـ * أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

= «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير الغائب مفعول به.

الشاهد فيه: قوله: «هيهات هيهات العقيق» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما اسما فعلين، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله «العقيق» ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المعمول المتأخر فإن العمل للأول منهما، وليس للثاني عمل فيه، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت أن المعمول المتأخر ـ وهو قوله: «العقيق» ـ مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لمجرد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده، فكأنه قد قال: بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه. وبيان ذلك أنك إذا قلت «قام زيد» دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول «قام قام زيد» رداً على من تردد أو أنكر القيام، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول «قام زيد زيد» رداً على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بحصوله ـ وهو القيام ـ إلى زيد، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول «قام زيد قام زيد» رداً على من أنكر أو تردد في هذا المضمون، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت «قام قام زيد» لم تأت بقام الثاني لتسنده إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه، وإلا كان الكلام من المهيع الثالث، وإنما أتيت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه، وههنا نجد الأمر كذلك، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه؛ فأتى بهيهات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد، فافهم هذا، والله يرشدك ويتولاك.

٢٤٠ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي * =

ولو كان من التنازع لقال: «أَتَاكِ أَتَوْكَ» أو «أَتَوْكَ أَتَاكَ»، ولا في نحو:

٢٤١ ـ * وَعَـزَّةُ مَمْطُـولٌ مُعَنًّـى غَـرِيمُهَـا *

= ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارّاً من قوم، فنظر خلفه فوجدهم في أثره، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك، هذا إن قرأته بكسر الكاف في «أتاك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف، وفي البيت على هذا التفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات، وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول: «أتاني أتاني اللاحقون».

ويروى «أتاك أتاك اللاحقون» على إضافة الوصف لضمير الخطاب.

الإعراب: «أتاك» أتى: فعل ماض، وكاف الخطاب مفعول به مبني على الكسر أو على الفتح في محل نصب «أتاك» توكيد للأول من باب توكيد الفعل بالفعل، وإنما أتى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير؛ فلا عمل للفعل الثاني في الكاف «اللاحقون» فاعل أتى الأول، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «احبس» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «احبس» توكيد للفعل الأول.

الشاهد فيه: قوله: «أتاك أتاك اللاحقون» فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من باب التنازع، بل العامل الثاني قد أتى به لمجرد تقوية العامل الأول وتأكيده؛ فهو من باب تأكيد الفعل بالفعل؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما لا بد منه أن يعمل أحد العاملين في لفظ المعمول ويعمل الآخر في ضميره؛ فلو أعمل العامل الأول في لفظه لقال: «أتاك أتوك اللاحقون» ولو أعمل العامل الثاني في لفظه لقال: «أتوك أتاك اللاحقون» لكنه لم يقل واحداً من هذين التركيبين؛ فدل على أنه لم يجره على منهج التنازع، فيكون قوله: «هيهات هيهات العقيق» جارياً على هذا النحو أيضاً.

٢٤١ ـ هذا الشاهد من كلام كثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* قَضى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ *

=

. . . .

= **اللغة**: «ممطول» اسم مفعول من قولهم: مطل المدين، إذا سوَّف في قضاء الدين ولم يؤده، و«معنّى» اسم مفعول من قولهم: عناه الأمر يعنيه ـ بتضعيف عين الفعل وهي النون ـ إذا شق عليه وسبب له العناء.

الإعراب: «قضى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف «كل» فاعل قضى مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«دين» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فوفى» الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفي: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ذي دين «غريمه» غريم: مفعول به لوفى، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو واو الحال، عزة: مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «ممطول» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة «معنًّى» خبر ثان مقدم، مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «غريمها» غريم: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «وعزة ممطول مُعَنًّى غريمها» فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عاملان أولهما قوله ممطول وثانيهما قوله معنًّى، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك المعمول المتأخر على أنه نائب فاعل له، ولكن هذا الظاهر غير مرضي عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون المتنازع فيه سببياً مرفوعاً، بألا يكون سببياً أصلاً، أو يكون سببياً غير مرفوع، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان المتنازع فيه ـ وهو غريمها ـ سببياً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ.

والذي دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله: «عزة» مبتدأ وقوله: «ممطول» خبر أول، و«معنًّى» خبر ثان، وهذان الخبران هما العاملان المتنازعان، وقوله: «غريمها» هو المعمول المتنازع فيه، وهو مرفوع بأحد العاملين، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم، وقد=

بل: «غريمُها» مبتدأ، و «ممطولٌ» و «مُعَنًّى» خَبَرانِ، أو «ممطولٌ» خبر، و «مُعَنًّى» صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أخاهُ» لأن السببيّ منصوب.

* * *

= علمت أنه خبر عن المبتدأ الذي هو عزة، وإذا كان رافعاً لضمير الغريم لا يكون مرتبطاً بالمبتدأ، فكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذي أصله أن يكون مستتراً فيه ـ على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحاً في باب المبتدأ والخبر ـ فكان يجب أن يقول: وعزة ممطول هو معنًّى غريمها، أو يقول: وعزة ممطول معنًّى هو غريمها.

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخريجات كل واحد منها يخرجه عن باب التنازع:

الأول: أن يكون «ممطول» خبراً مقدماً، و«معنًّى» خبراً ثانياً مقدماً، و«غريمها» مبتدأ مؤخراً، والجملة خبر المبتدأ السابق الذي هو عزة، وهذا هو الذي أعربنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين؛ لأنهما خبران، والمؤخر ليس معمولاً لأنه مبتدأ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ عند جمهرة النحاة، بل الاسم المتأخر هو العامل في الاسمين، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع في الخبر.

الثاني: أن يكون «عزة» مبتدأ، و«ممطول» خبره، و«معنًّى» حال من غريمها، و«غريمها» نائب فاعل لممطول، فلم يتقدم في الكلام عاملان، بل المقدم الطالب للمتأخر عامل واحد هو ممطول.

الثالث: أن يكون «عزة» مبتدأ، و«ممطول» خبره، و«معنًّى» صفة لممطول، و«غريمها» نائب فاعل لممطول؛ فالمتقدم الطالب لمتأخر أيضاً ـ على هذا التوجيه ـ عامل واحد هو ممطول، فليس من باب التنازع.

لكن هذا الذي ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم، أما أولاً فلأنه أجاز التنازع في السببي المنصوب، ومن أمثلته قولك «زيد ضربت وأكرمت أخاه» وهذا المثال يأتي فيه ما قاله في بيت كثير، فتجويز هذا ومنع ذاك من التحكم، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون «غريمها» مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب الفراء، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد، وفي هذا القدر كفاية.

فصل: إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق، واختار الكوفيون الأولَ لسَبْقِهِ، والبصريون الأخيرَ لقُرْبه[1].

فإن أعْمَلْنَا الأولَ في المُتَنَازَعِ فيه أعملنا الأخيرَ في ضميره، نحو: «قَامَ وَقَعَدَا ـ أو وَضَرَبْتُهُمَا، أو وَمَرَرْتُ بهما ـ أَخَوَاكَ»، وبعضهم يُجِيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فَضْلَة، كقوله:

٢٤٢ ـ بِعُكَاظُ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعُهْ

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي، وتأمل قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في (كتابيه) هو اقرؤوا، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع (اقرؤوا) فكان يقال: هاؤم اقرؤوه كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا أعملت الأول في لفظ المعمول، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المعمول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه، ثم تأمل قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقيل آتوني أفرغه عليه قطراً، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام وأرقى أسلوب أولى وأحرى.

٢٤٢ ـ هذا بيت من الكامل، وهو من كلام عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم.

اللغة: «عكاظ» هو بضم أوله، بزنة غراب ـ موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيه العرب للتجارة والمفاخرة «يعشي» مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا، وأصل العشا ضعف البصر ليلاً، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع ـ بضم أوله بزنة الغراب ـ خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

الإعراب: «بعكاظ» الباء حرف جر، وعكاظ: مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قولها:

قَيْساً وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

«يعشي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء «الناظرين» مفعول به ليعشي منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، مبني على =

ولنا أنَّ في حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ العامِلِ للعملِ وَقَطْعه عنه، والبيت ضرورة.

وإن أعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونه، لامتناع حذف العُمْدَة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو: «رُبَّهُ رَجُلاً» و «نِعْمَ رَجُلاً» وفي الباب نحو: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حكاه سيبويه، وقال الشاعر:

٢٤٣ـ ❊جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ، إنَّنِي ❊

= السكون في محل نصب «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لمحوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها مفسرة «شعاعه» شعاع: فاعل يعشي، مرفوع بالضمة الظاهرة، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قول الشاعر «يعشي . . . لمحوا شعاعه» حيث أعمل العامل الأول ـ وهو «يعشي» ـ في لفظ المعمول ـ وهو «شعاعه» ـ فارتفع هذا المعمول على أنه فاعل، وأعمل الثاني في ضميره؛ فنصبه على أنه مفعول به، ثم حذفه، ولو ذكره لقال «يعشي الناظرين إذا هم لمحوه شعاعه». وهذا الحذف مما لا يجوزه البصريون إلا لضرورة الشعر.

٢٤٣ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

❊ لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ ❊

ولم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «جفوني» جفا: ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة، والجفاء: أن تفعل بغيرك ما يسوءه أو أن تترك مودته، وتقول: جفاه يجفوه جفاء وجفوة «الأخلاء» جمع خليل، وهو كالصديق وزناً ومعنى «جميل» هو الأمر الحسن الذي تمل عاقبته وتحسن آخرته، «مهمل» اسم فاعل فعله «أهمل فلان الأمر الفلاني» إذا لم يعبأ به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله.

الإعراب: «جفوني» جفا: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا =

والكسائيُّ وهشامٌ والسُّهَيْليُّ يُوجِبُون الحذفَ، تَمَسُّكاً بظاهر قوله:

٢٤٤ - تَعَفَّـقَ بِـالأرْطَـى لَهَـا وَأَرَادَهَـا رجالٌ ....

= «الأخلاء» مفعول به لأجف، منصوب بالفتحة الظاهرة «إنني» إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي، وغير مضاف و «جميل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر «خليلي» خليل: مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقدير الكلام: إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليل.

الشاهد فيه: قوله «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل المعمول الثاني - وهو «لم أجف» - في لفظ المعمول المتأخر - وهو «الأخلاء» - فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو «جفوني» - في ضميره، وهو واو الجماعة؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب، وقد احتمل؛ لأن المرفوع مما لابد للكلام منه.

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني، وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

تَعَفَّقَ بِالأرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

اللغة: «تعفق» أي: استتر، و «الأرطى» شجر، و «بذت» أي: غلبت و «نبلهم» سهامهم، و «كليب» جمع كلب، مثل عبد وعبيد.

المعنى: وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها، فاستتر لها الصيادون في شجر عبل ضخم ليخلتوها ومعهم كلابهم، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتتهم، والمقصد الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا ووصفها في سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها.

الإعراب: «تعفق» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «بالأرطى» جار ومجرور متعلق بتعفق «لها» جار ومجرور متعلق بتعفق أيضاً «وأرادها» الواو حرف عطف، أراد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد «رجال» فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة =

إذ لم يقل: «تَعَفَّفُوا» ولا: «أَرَادُوا».

والفَرَّاء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَواكَ» وإنِ اختلفا أضمرته مُؤَخَّراً، كـ«ـضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ».

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظاً أو مَحَلاًّ، فإن أوقَعَ حَذْفُه في لَبْس أو كان العاملُ من باب: «كان» أو من باب: «ظَنَّ» وجب إضمار المعمول مُؤَخَّراً، نحو: «اسْتَعَنْتُ وَٱسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ[(١)]، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ، وَظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً

= «فبذت» الفاء حرف عطف، بذ: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى البقرة «نبلهم» نبل: مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه «وكليب» الواو حرف عطف، كليب: «معطوف على رجال الذي هو فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة، وقرأ الشيخ خالد «نبلهم» بالرفع وجعله فاعلاً لبذ، وجعل «كليب» معطوفاً على النبل، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة، وأنها وقعت فيما أرادوه لها، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو، فكيف يشبه ناقته بها؟! ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أحرى بالقبول، وأوفق بالمعنى المقصود، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر.

الشاهد فيه: قد استشهد جماعة من النحاة ـ منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة ـ على أنه إذا أعمل ثاني العاملين في لفظ المعمول وأعمل الأول في ضميره؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر، وقد جرى في هذا البيت على هذا؛ فقوله «رجال» فاعل بقوله «أرادها» وحذف ضمير الرجال من «تعفق» ولو أظهره لقال «تعفقوا وأرادها رجال».

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم؛ لجواز أن يكون في «تعفق» ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «رجال» فإن قلت: فرجال جمع، والذي يستتر هو ضمير الواحد، قلت: هو جمع لكنه في تأويل المفرد ـ إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك، وهو مفرد ـ فصح أن يستتر ضميره.

(١) إنما وجب الإضمار مؤخراً في هذا المثال لأنا لو لم نفعل ذلك لكنا بصدد أن نضمر =

قَائِماً إِيَّاهُ»، وقيل: في باب: «ظن» و «كان» يضمر مقدماً، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف، وهو الصحيح، لأنه حَذْفٌ لدليل.

وإنْ كان العامل من غير بَابَيْ: «كان» و «ظن» وجب حذفُ المنصوبِ، كـ«ـضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زيد»، وقيل: يجوز إضماره، كقوله:

٢٤٥ ـ * إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ *

= بجانب العامل الأول، أو نحذفه بالمرة لكونه فضلة، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك، وأما الحذف فليس ممكناً أيضاً، لأنه لا يدرى بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني؛ فيكون الكلام مؤدياً إلى غير المراد، وهو الإلباس الذي يمتنع على المتكلم المصير إليه، لهذا كان الإضمار مؤخراً متعيناً.

٢٤٥ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وبعده قوله:

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

اللغة: «جهاراً» بكسر الجيم، بزنة الكتاب ـ أي عياناً ومشاهدة «الغيب» كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب «الود» بتثليث الواو ـ المودة والمحبة.

المعنى: يحض الشاعر على ألا تكتفي في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع «ترضيه» ترضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتي مفعول به «ويرضيك» الواو حرف عطف، يرضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وكاف المخاطب مفعول به «صاحب» فاعل يرضيك، مرفوع بالضمة الظاهرة «فكن» الفاء واقعة في جواب إذا، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ، =

وهذا ضرورة عند الجمهور.

مسألة: إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضميرٍ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفَسّر له ـ وهو المتنازَع فيه ـ وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: «أظُنُّ وَيَظُنَّاني أخاً الزَّيْدَيْنِ أخَوَيْنِ».

وذلك لأن الأصل «أظن ويظنني الزيدين أخوين» فأظن: يطلب «الزيدين أخوين» مفعولين، و «يظنني» يطلب «الزيدين» فاعلاً، و «أخوين» مفعولاً؛ فأعْمَلْنَا الأوَّلَ، فَنَصَبْنَا الاسمين، وهما: «الزيدين أخوين» وأضمرنا في الثاني ضمير: «الزيدين» وهو الألف، وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفَسِّر للضمير الذي يُؤْتَى به، فإن الياء للمفرد، و «الأخوين» تثنية، فَدَارَ الأمْرُ بين إضماره مُفْرَداً ليُوافق المخبَر عنه، وبين إضماره مُثَنًّى ليوافق المُفَسِّرَ، وفي كل منهما محذور، فوجب العدولُ إلى الإظهار، فقلنا: «أخاً» فَوَافَقَ المخبَر عنه، ولم يَضُرَّهُ مخالفَتُهُ لـ«ـأخَوَيْنِ»، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره، هذا تقرير ما قالوا.

ولم يَظْهَر لي فَسَادُ دَعْوَى التنازعِ في الأخوين، لأن: «يَظُنُّنِي» لا يطلبه، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حَذْفَهُ، وإضْمَارَهُ على وَفْقِ المخبَرِ عنه.

* * *

والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث أعمل العامل الثاني ـ وهو «يرضيك» ـ في لفظ المعمول ـ وهو «صاحب» ـ مع إعمال العامل الأول في ضميره مذكوراً، وذلك قوله «ترضيه» مع أنه يطلبه مفعولاً، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء، لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى نتحمل له الإضمار قبل الذكر.

هذا باب المفعول المطلق

أي: الذي يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا: «مفعول» صِدْقاً غير مُقَيَّد بالجارِّ.

وهو: اسم يُؤَكِّد عامِلَه، أو يُبَيِّنُ نوعه، أو عَدَدَه [1]؛ وليس خبراً ولا حالاً، نحو:

---

(١) أومأ المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض، أولها توكيد معنى عامله، والثاني بيان نوع عامله، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله.

فإن قلت: فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن؟.

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه، وبها يتميز عن أخويه.

فأما المؤكد فصورته أن يكون مصدراً منكراً غير مضاف ولا موصوف، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك «ضربت ضرباً» أم كان عامله وصفاً نحو قولك «أنا ضارب زيداً ضرباً» ومنه قوله تعالى: ﴿والذاريات ذرواً﴾ ونحو قوله سبحانه ﴿والصافات صفاً﴾ وقوله ﴿والعاصفات عصفاً﴾ وسواء أكان عامله من مادته كهذين المثالين، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك: «قعدت جلوساً» وقولك «أنا قاعد جلوساً».

فإن قلت: أنتم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات، والوصف يدل على الحدث والذات، ثم أنتم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكد والمؤكد، فكيف يكون المصدر توكيداً للفعل أو للوصف والمعنى ليس متحداً؟.

فالجواب عن ذلك أنا لا نريد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف، وإنما نريد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة؛ لأنك حين تقول «ضربت زيداً» قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة «ضربت زيداً ضربا» وكأنك قلت: أحدثت ضرباً ضرباً.

وأما المفعول المطلق المبين لنوع عامله فله ثمان صور:

الصورة الأولى: أن يكون المصدر مضافاً، نحو قولك «صنعت صنع الحكماء» ومنه مثال الناظم «سرت سير ذي رشد».

الصورة الثانية: أن يكون المصدر مقروناً بأل الدالة على العهد أو أل الجنسية الدالة =

. . . .

= على الكمال، نحو قولك «دافعت عن علي الدفاع» تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين المخاطب، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخليق بأن ينتصف له.

الصورة الثالثة: أن يكون المصدر موصوفاً، نحو قولك: «ضربت زيداً ضرباً شديداً».

الصورة الرابعة: أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافاً إلى المصدر، نحو قولك «رضيت عن علي أجمل الرضا».

الصورة الخامسة: أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتاً بمصدر محلى بأل، نحو «أكرمت علياً ذلك الإكرام».

الصورة السادسة: أن يكون المصدر نفسه دالاً على نوع من أنواع عامله، نحو قولك «سرت الخبب» و«رجعت القهقرى».

الصورة السابعة: أن يكون المفعول المطلق لفظ «كل» أو «بعض» مضافاً إلى المصدر، نحو قولك «أحببته كل الحب» ومنه مثال الناظم «جد كل الجد» ومنه بيت المجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتي.

الصورة الثامنة: أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه، نحو قولك «ضربته سوطاً» أو «ضربته عصا».

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يكون مصدراً مختوماً بتاء الوحدة، نحو قولك «ضربته ضربة» و«جلدته جلدة».

الصورة الثانية: أن يكون مصدراً مختوماً بعلامة تثنية أو علامة جمع، نحو قولك «ضربته ضربتين» أو قولك: «ضربته ضربات» ومنه مثال الناظم «سرت سيرتين».

الصورة الثالثة: أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزاً بمصدر، نحو قولك: أشرت إليه عشر إشارات» ومنه قوله سبحانه ﴿**فاجلدوهم ثمانين جلدة**﴾.

وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالاً على ما تدل عليه كل صورة منهما، فنحو «سرت سيري زيد» يدل على النوع وعلى توكيد العامل جميعاً.

والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذي ذكرناه في بيانه، أما الدال على النوع والدال على العدد فإن كلاً منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه صورته، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوا الاسم الذي تدل عليه، ولم ينظروا إلى دلالته على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون في غيره.

«ضَرَبْتُ ضَرْباً» أو «ضَرْبَ الأمِيرِ» أو «ضَرْبَتَيْنِ» بخلاف نحو: «ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيم» ونحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾(١).

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَراً.

والمصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل.

وخرج بهذا القيد نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلاً» و «تَوَضَّأَ وُضُوءاً» و «أعْطَى عَطَاءً» فإن هذه أسماءُ مصادر(٢).

وعاملُه إما مصدر مثلُه نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً﴾(٣)، أو ما اشتق منه: من فعل نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾(٤)، أو وَصْفٍ نحو: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفّاً﴾(٥).

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما(٦).

* * *

(١) سورة النمل، الآية: ١٠.

(٢) اسم المصدر: اسم يدل على المعنى الذي يدل عليه المصدر ـ وهو الحدث ـ ولكن حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه، ومن أمثلته قولهم: كلمته كلاماً، وسلمت عليه سلاماً، وقبَّلته قبلة، وتوضأت وضوءاً، واغتسلت غسلاً، وأعطيته عطاء، وأجبته إجابة، وأوقدت النار وقوداً، وصليت عليه صلاة، وراقبته رقبة، وراعيته رعية، وهو يعمل عمل المصدر، ومن إعماله قوله عليه الصلاة والسلام: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء» فقبلة في هذا الحديث اسم مصدر، وقد أضيف إلى فاعله وهو «الرجل»، ثم نصب المفعول به وهو قوله «امرأته» كما تفعل لو وضعت المصدر في موضعه فقلت «من تقبيل الرجل امرأته الوضوء»، وقد مضى التمثيل بهذا الحديث في باب الفاعل (ص ٧٦ من هذا الجزء) وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام في باب إعمال المصدر فارتقبه.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٦٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٦٤.

(٥) سورة الصافات، الآية: ١.

(٦) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهو الفعل، أم هو المصدر، أم أن كلاً من الفعل=

. . . .

= والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر؟ ولهم في ذلك أربعة مذاهب.

الأول: مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها، ومنها المصدر.

وثانيها: مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها، ومنها الفعل.

وثالثها: مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلاًّ من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر.

ورابعها: مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده، وأن الفعل أصل لسائر المشتقات.

والذي يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين:

فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلاً على ما ذهبوا إليه، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذي تدور عليه أربعة أدلة:

الدليل الأول: أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل، وبيان ذلك أنك تقول: قام يقوم قياماً، وصام يصوم صياماً، ولاذ يلوذ لياذاً، وأصل الماضي في هذه المثل: قوم وصوم ولوذ ـ بفتح أولهن وثانيهن ـ فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ ـ بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب ـ فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فاعتلال الماضي بالقلب، واعتلال المضارع بالنقل، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر فقيل: قيام وصيام ولياذ، والأصل قوام وصوام ولواذ، بكسر أولهن، فلما وقعت الواو بعد كسرة في مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها، وتقول: قاوم فلان فلاناً قواماً، ولاوذ لواذاً، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل، وإنما لم يعتل الفعل في هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحاً، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعاً للفعل في الصحة والاعتلال؛ فيكون فرعاً عليه.

الدليل الثاني: أنا وجدنا الفعل يعمل في المصدر، فإنك إذا قلت «قعد قعوداً» كان «قعوداً» منصوباً بقعد، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر، فيكون المصدر فرعاً عليه.

الدليل الثالث: أنا وجدنا المصدر يذكر توكيداً للفعل، فإنك إذا قلت «ضربت ضرباً» كان «ضرباً» مؤكداً لضرب، ولا شك أن رتبة المؤكد ـ بفتح الكاف ـ قبل رتبة المؤكد ـ بكسر الكاف ـ فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر، فيكون الفعل أصلاً للمصدر.

الدليل الرابع: أنا وجدنا كثيراً من الأفعال وليس لها مصادر، خصوصاً على مذهبكم =

= معشر البصريين، وذلك نحو عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعاً لا أصل لها، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولاً لا فروع لها، ولا غرابة في ذلك.

وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة، ونحن نلخصها لك فيما يلي:

الدليل الأول: أن المصدر يدل على زمان مطلق، بدلالة الالتزام، والفعل يدل على زمان معين، بدلالة المطابقة، وبيان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمن، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمن منها، وكما أن المطلق يكون أصلاً للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلاً للفعل الدال على زمان مقيد.

الدليل الثاني: أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها، كقولك: «زيد قائم» فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم، ولا يستغني عن الاسم، بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغني عما عداه يكون أصلاً لما لا يقوم بنفسه ولا يستغني عن غيره، فيكون المصدر أصلاً للفعل.

الدليل الثالث: أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضاً على شيئين وهما الحدث والزمان، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على الاثنين، فيكون المصدر قبل الفعل.

الدليل الرابع: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة، وكان يجري على سنن واحد، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة، وجرى كل واحد منها على سنن واحد، ألست ترى أننا نقول: كل اسم فاعل فعله ثلاثي يكون على زنة فاعل، وكل اسم مفعول فعله ثلاثي يكون على زنة مفعول، وهلم جراً، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلاً للمصدر. =

. . . .

= فأما قول الكوفيين: «إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته» فإنا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة والمشاكلة في المادة الواحدة، وكم من صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى، ألا ترى أن «يعد، ويصف» قد أعلاّ بحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وقد أعل «أعد، وتعد، ونعد» طلباً لمشاكلة «يعد» ولم يقل أحد إن «يعد» أصل لنحو «أعد، ونعد، وتعد» ثم ألا ترى أن «أكرم» الفعل المضارع الذي ماضيه «أكرم» قد أعل بحذف الهمزة لاستثقال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت «أأكرم» وقد أعل بحذف الهمزة أيضاً، يكرم، ونكرم، وتكرم» طلباً لمجانسة، «أكرم» إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره، ولم يقل أحد إن «أكرم» أصل ليكرم ونكرم وتكرم فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على أن إحدى الكلمتين أصل للأخرى.

وأما قول الكوفيين: «إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً» فكلام لا يقضى العجب منه، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة المعمول فيها، وانظر فيما نلفت نظرك إليه، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى: ﴿والذاريات ذرواً﴾ وقوله سبحانه: ﴿والصافات صفاً﴾ ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قولك: «أنت مطلوب طلباً شديداً» وقولك: «زيد ممدوح مدحاً» ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك: «قال رجل» وقولك: «جاء رجل» وقولك: «ركبت فرساً» ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع معمولة له، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية.

وأما قولهم: «إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل؛ فيدل ذلك على أن الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد ـ بكسر الكاف ـ بعد رتبة المؤكد ـ بفتح الكاف ـ» فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه، ويقع =

فصل: ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ، كـ«سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ»، و «اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ»، و «ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ اللِّصَّ»، إذ الأصل: «ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأَمِيرِ اللِّصَّ» فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره نحو: «عَبْدَ اللَّهِ أَظُنُّهُ جالِساً» ونحو: ﴿لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَداً﴾[1]، أو إشارةٍ إليه، كـ«ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ»، أو مُرَادِفٍ له نحو: «شَنِئْتُهُ بُغْضاً» و «أَحْبَبْتُهُ مِقَةً» و «فَرِحْتُ جَذَلاً» وهو بالذال المعجمة مصدر جَذِل بالكسر، أو مشاركٍ له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: اسْمُ مصدرٍ كما تقدم، واسمُ عَيْنٍ، ومصدرٌ لفعل آخر،

= في الأسماء نحو «جاء زيد زيد» وفي الأفعال نحو «جاء جاء زيد» وفي الحروف «نعم نعم فعلت كذا» وفي الجمل نحو قوله تعالى: ﴿**كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون**﴾ ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه، وهذا مما لا يتصوره أحد.

وأما قولهم: «إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ» فإن وجود هذه الأفعال ـ مع كونها فروعاً عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين ـ لا غرابة فيه، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً، فإنا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد، وكم من الجموع قد استعملت ولم تستعمل مفرداتها، نحو أبابيل، وعباديد، وشماطيط، ومحاسن، وملامح، فهذه جموع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم، ولم يمنع وجود هذه الجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم: ويحه، وويله، وويبه، وويسه، وأهلاً، وسهلاً، وأفة، وتفة، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها.

وبعد، فقد أطلت عليك هذه المسألة، ليكون هذا البحث تدريباً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها.

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٥ .

نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[(١)] ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[(٢)]، والأصل إِنْبَاتاً وَتَبَتُّلاً، أو دالّ على نوع منه، كـ«ـقَعَدَ القُرْفُصَاءَ» و «رَجَعَ القَهْقَرَى»، أو دالّ على عدده، كـ«ـضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ» ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[(٣)]، أو على آلته، كـ«ـضَرَبْتُهُ سَوْطاً» أو: «عَصاً» أو: «كل» نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ﴾[(٤)]، وقوله:

٢٤٦ - * يَظُنَّـانِ كُـلَّ الظَّـنِّ أَنْ لاَ تَـلاقِيَـا *

(١) سورة نوح، الآية: ١٧.

(٢) سورة المزمل، الآية: ٨.

(٣) سورة النور، الآية: ٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

٢٤٦ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللّهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا *

وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح، المعروف بمجنون ليلى، من قصيدة له أولها قوله:

تَـذَكَّـرْتُ لَيْلَـى وَالسِّنِيـنَ الخَـوالِيَـا وَأَيَّامَ لاَ نَخْشَـى عَلَـى اللَّهْوِ نَـاهِيَـا

اللغة: «الشتيتين» المتفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق ائتلافهما، ومن الناس من يرويه «وقد يجمع الله الأليفين» أي المتحابين اللذين يألف كل واحد منهما صاحبه، والمشهور في الرواية هو ما ذكرناه أولاً.

المعنى: لست بيائس من لقاء ليلى مع تباعد ديارنا وتشتت شملنا، وبعد ما قام الوشاة بإقامة الحوائل بيننا؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت ويضم الألاف الذين باعد بينهم النوى، بعد ما قنطوا من اللقاء، وقطعوا الطماعية من التداني.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يجمع» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الله» فاعل يجمع مرفوع بالضمة الظاهرة «الشتيتين» مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «بعد ما» بعد: ظرف زمان متعلق بيجمع منصوب بالفتحة الظاهرة، وما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يظنان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله «كل» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف و«الظن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور=

أو «بعض» كـ«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

مسألة: المصدرُ المؤكّد لا يُثَنّى ولا يُجمع باتفاقٍ، فلا يقال: ضَرْبَيْنِ ولا ضُرُوباً، لأنه كَمَاءٍ وَعسَلٍ، والمختومُ بتاء الوَحْدَة كضَرْبَة بعكسه باتفاقٍ، فيقال: ضَرْبَتَيْنِ وَضَرَبَات، لأنه كَتَمْرَة وكلمة، وَاخْتُلِفَ في النَّوْعِيِّ: فالمشهورُ الجواز، وظَاهِرُ مذهب سيبويه المنعُ، واختارهُ الشَّلَوْبِين(١).

* * *

= بإضافة بعد إليه، والتقدير: بعد ظنهما كل الظن «أن» حرف توكيد مخفف من الثقيل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير شأن محذوف، وتقدير الكلام: أنه (أي الحال والشأن) «لا» نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تلاقيا» اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، والتقدير: لا تلاقي لهما، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة وما دخلت عليه سدت مسد مفعولي ظن.

الشاهد فيه: قوله «يظنان كل الظن» حيث نصب «كل» على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر، وإنما ينصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت، وكما في قوله تعالى: ﴿**فلا تميلوا كل الميل**﴾.

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس، بسبب كونه موضوعاً لحقيقة هذا الجنس، والحقيقة تدل على الكثير والقليل، فالماء مثلاً يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تتصوره من الجنس، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شيء إلى مثله، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو ثنيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان.

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة وهذا هو المصدر المؤكد لعامله، نحو «ضربت ضرباً» وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين، الأول: أن لفظه يدل على الحقيقة، والحقيقة تدل على القليل والكثير، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية =

فصل: اتفقوا على أنه يجوز لدليل ـ مقالي أو حالي ـ حَذْفُ عامل المصدر غير المؤكد، كأنْ يقال: «مَا جَلَسْتَ» فتقول: «بَلَى جُلُوساً طَويلاً»، أو: «بَلَى جَلْسَتَيْنِ» وكقولك لمن قَدِمَ من سفر: «قُدُوماً مُبَارَكاً».

وأما المؤكِّدُ فزعَمَ ابنُ مالك أنه لا يُحْذَفُ عاملُه، لأنه إنما جِيءَ به لتقويته وَتَقْرِير معناه، والحذفُ مُنَافٍ لهما، وَرَدَّهُ ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ[١] جوازاً في نحو: «أنْتَ سَيْراً» ووجوباً في «أنْتَ سَيْراً سَيْراً» وفي نحو: «سَقْياً وَرَعْياً».

وقد يُقَام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

(١) ما لا فِعْلَ له، نحو: «وَيْلَ زَيْدٍ» و «وَيْحَهُ».

= عليهما، كالذي قلناه في لفظ الماء، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل، ولذلك قلنا إنه مؤكد له، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلته كذلك، وهذا مما لا خلاف فيه.

والثاني من نوعي المصدر المختص، وهو ضربان: مبين للعدد، ومبين للنوع، وإنما كان مختصاً في هذين الضربين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل، فأما المبين للعدد فلا خلاف في أنه تجوز تثنيته وجمعه، وأما المبين للنوع فذهب سيبويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوبين، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع، واستدل على ذلك بوروده في فصيح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿**وتظنون بالله الظنونا**﴾ ونحو قول الشاعر:

ثَلاَثَةُ أَحْبَابٍ: فَحُبُّ عَلاَقَةٍ ... وَحُبٌّ تِمِلاَّقٌ، وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

وهذا الرأي هو الحري بالقبول، لأن معنى كونه دالاً على النوع أن لفظه دالّ على فرد وأن له مثلاً أو أمثالاً تضم إليه، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه.

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبري حيث يقع المصدر خبراً عن اسم ذات، وإنما يكون حذفه جائزاً حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخي، فمثال ما حذف جوازاً «أنت سيراً» وقد ذكره المؤلف، ومثال ما تكرر «أنت سيراً سيراً» ومثال ما حصر «إنما أنت سيراً» و«ما أنت إلا سيراً» وكان الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، ويحذف عامله وجوباً في الكلام الطلبي، ومنه الدعاء، ومثاله «سقياً ورعياً» الذي ذكره المؤلف، وسينص على كل ذلك قريباً.

٢٤٧ ـ * وبَلْهَ الأكُفِّ .... *

٢٤٧ ـ هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابي، من كلمة يقولها في غزوة الخندق، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه:

نَصِلُ السُّيُوفَ إذَا قَصُرْنَ بِخَطْوِنَا قُدُماً وَنُلْحِقُهَا إذَا لَمْ تَلْحَقِ
تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

اللغة: «تذر» أي: تترك، و«الجماجم» جمع جمجمة، وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ، و«ضاحياً» أي: بارزاً للشمس، و«الهامات» جمع هامة وهي الرأس، و«بله» يكون اسم فعل بمعنى اترك فينتصب ما بعده، ويكون مصدراً بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه، وبالنصب والخفض جميعاً تروى هذه العبارة في البيت الذي ذكرناه.

المعنى: وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم، عظيمة النيل منهم، وذكر أن السيوف تفصل رقاباً كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس، فأما الأكف التي تندرها سيوفهم فيقول: لا تذكرها، ولا تتعرض للبحث عنها؛ فإنا نعتبرها كأن لم تخلق، وذلك لأنهم أكثروا من قطعها.

الإعراب: «تذر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد «الجماجم» مفعول به لتذر «ضاحياً» حال من الجماجم منصوب بالفتحة الظاهرة «هاماتها» هامات: فاعل بضاح مرفوع بالضمة، والضمير الذي للغيبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه «بله» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: اترك بله الأكف، وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه، وله فعل من معناه وهو ترك، وكأنه قال: اترك تركاً، وبله مضاف و«الأكف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ويجوز أن تجعل بله اسم فعل أمر بمعنى اترك، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، فيكون الأكف منصوباً على أنه مفعول به لبله «كأنها» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبة العائد إلى الأكف اسم كأن مبني على السكون في محل نصب «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تخلق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأكف، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «بله الأكف» فقد رويت هذه العبارة بروايتين:

إحداهما بجر الأكف، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه، والأكف=

فيُقَدَّرُ له عامل من مَعْنَاه على حَدِّ «قَعَدْتُ جُلُوساً».

(٢) وما له فِعْلٌ، وهو نوعان: واقع في الطَّلَب، وهو الوارد دُعَاء، كـ«سَقْياً وَرَعْياً، وجَدْعاً»، أو أمراً أو نهياً، نحو: «قِيَاماً لَا قُعُوداً» ونحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1]، وقوله:

٢٤٨ ـ * فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ *

= مجرور بإضافة هذا المصدر إليه، على مثال قوله تعالى: ﴿فضرب الرقاب﴾ ولا فرق إلا أن «ضرب» له فعل من لفظه، و«بله» ليس له فعل من لفظه.

الرواية الثانية بنصب الأكف، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والأكف مفعول به، وانتصابه كانتصاب الكتاب في قولك «دونك الكتاب» وانتصاب أنفسكم في قوله جل ذكره: ﴿عليكم أنفسكم﴾.

ويتضح من هذا أن لبله استعمالين: أولهما أن تكون فيه مصدراً فيجر ما بعدها بالإضافة، والثاني أن تكون فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به، ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله.

(١) سورة محمد (القتال)، الآية: ٤.

٢٤٨ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه، وذلك قوله:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً .... إلخ

اللغة: «الدهنا» اسم موضع، وأصله ممدود فقصره، وكذلك «دارين» اسم موضع مشهور بالمسك، ويقال: مسك داريّ، و«العياب» جمع عيبة، وهي ما يجعل فيه المسافر متاعه «بجر» بضم الباء وسكون الجيم ـ جمع بجراء، وهي صفة من البجر، والبجراء: المنتفخة، وإضافة بجر إلى الحقائب من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتلاءها، و«الحقائب» جمع حقيبة وهي العيبة، و«ندلاً» مصدر ندل المال، إذا خطفه بسرعة، و«زريق» اسم رجل.

الإعراب: «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حين» يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وعلى رواية الفتح هو مبني على الفتح في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بقوله=

كذا أطلق ابنُ مالكٍ، وَخَصَّ ابنُ عصفورٍ الوُجُوبَ بالتكرار، كقوله:

٢٤٩ ـ * فَصَبْراً في مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً *

= يمرون في البيت السابق «ألهى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب «الناس» مفعول به لألهى، منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل ألهى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجل مضاف وأمور من «أمورهم» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الناس مضاف إليه، وجملة ألهى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها «ندلاً» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام: فاندل ندلاً «زريق» منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا زريق «المال» مفعول به لندلاً «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلاً من قوله ندلاً السابق، وهو مضاف و«الثعالب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجح الدنوشري أن قوله «ندل الثعالب» نعت لندلاً السابق، قال: ولا يضر كونه معرفة وندلاً السابق نكرة؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير: مثل ندل الثعالب، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة، وقال بعضهم: إن المعرف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة، وجعل هذا منه، ونحن لا نقر ذلك.

الشاهد فيه: قوله «ندلاً زريق المال» فإن في هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله ـ وهو قوله «ندلاً» ـ وهو واقع في الطلب؛ لأن المقصود به معنى اندل: أي اخطف، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوباً، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقعاً بعد استفهام توبيخي وألا يكون كذلك، وقد ناقشه في هذا الاطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذي قيد الوجوب بما ذكره المؤلف هنا، فتدبر ذلك.

٢٤٩ ـ هذا الشاهد من كلام أبي نعامة قطري بن الفجاءة الخارجي التميمي وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ *

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله:

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعاً ... مِنَ الأَبْطَالِ: وَيْحَكِ لَنْ تُرَاعِي

فَإِنَّكِ لَوْ سَأَلْتِ بَقَاءَ يَوْمٍ ... عَلَى الأَجَلِ المُقَدَّرِ لَكِ لَمْ تُطَاعِي

اللغة: «أقول لها» الضمير المؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام «طارت شعاعاً» الشعاع ـ بفتح الشين، بزنة سحاب المتفرق، =

أو مقروناً باستفهام تَوْبِيخِيٍّ، نحو: «أَتَوَانِياً وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟» وقوله:

٢٥٠ ـ * أَلُـؤْمـاً لاَ أَبَـا لَـكَ وَاغْتِـرَابـا *؟

= وقد ضرب هذا مثلاً، والمراد المبالغة في الجزع والفزع والروع «لن تراعي» يروى في مكانه «لا تراعي» بلا الناهية، والمعنى لا تخافي ولا تفزعي «مجال الموت» المراد به مكان المعركة الذي يجول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سبباً للموت «الخلود» البقاء المستمر الذي لا انقطاع له.

الإعراب: «صبراً» مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: اصبري صبراً، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «في مجال» جار ومجرور متعلق بقوله صبراً، ومجال مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «صبراً» توكيد للمصدر السابق «فما» الفاء حرف دال على التفريع، وما: نافية «نيل» مبتدأ، أو اسم ما، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف و«الخلود» مضاف إليه «بمستطاع» الباء حرف جر زائد، ومستطاع: خبر المبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة، مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره، ومنصوب على الثاني بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله «صبراً في مجال الموت صبراً» فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر ـ وهو قوله «صبراً» الذي يراد منه معنى اصبري ـ وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن عامل هذا المصدر واجب الحذف؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال، لأن ابن عصفور ومن حذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصراً على الموضع الذي يتكرر فيه المصدر أو يكون محصوراً أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد؛ فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر، ومشتمل على أحد القيود التي قيد بها من قيد وجوب الحذف؛ فيكون الحذف في هذا البيت واجباً بالإجماع، وهذا في غاية الظهور إن شاء الله.

٢٥٠ ـ هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، يهجو خالد بن يزيد الكندي، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره:

* أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً *

اللغة: الهمزة من قوله «أعبداً» للنداء، و«شعبى» بضم ففتح وآخره ألف مقصورة ـ جبال منيعة متدانية، تقع من ضرية على قريب من ثمانية أميال، وقيل: هي جبل =

وواقع في الخبر، وذلك في مسائل:

إحداها: مصادرُ مَسْمُوعَة كَثُرَ استعمالُها، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: «حَمْداً وَشُكْراً لاَ كُفْراً» و «صَبْراً لاَ جَزَعاً» وعند ظهور أمر مُعْجب «عَجَباً» وعند خطاب مَرْضيٍّ عنه أو مغضوب عليه «أفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً» و «لاَ أفْعَلُهُ ولا كَيْداً ولاَ همّاً».

= أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة، وقال البكري: شعبى جبيلات متشعبة فلذلك سميت شعبى «ألؤماً» اللؤم ـ بالضم ـ ضد الكرم، وهو فعل من الأفعال الخسيسة الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم «لا أبالك» هذه عبارة تستعمل في الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، وقد تستعمل هذه العبارة في معنى التعجب كما في «لله دره»! وقد تستعمل في الحث على الجد والتشمير لأن من له أب يتكل عليه في شؤونه كلها عادة.

الإعراب: «أعبداً» الهمزة للنداء، عبداً: منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفاً، منصوب بالفتحة الظاهرة «حل» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لعبداً «في شعبى» جار ومجرور متعلق بحل «غريباً» حال من فاعل حل «ألؤماً» الهمزة للاستفهام التوبيخي، لؤماً: مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: أتلؤم لؤماً «لا» نافية للجنس «أبا» اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة «لك» اللام زائدة لتأكيد الإضافة، وكاف المخاطب في محل جر بإضافة «أبا» إليها «واغتراباً» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له، اغتراباً: منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف، والتقدير، وتغترب اغتراباً، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألؤماً.

الشاهد فيه: قوله «ألؤماً واغتراباً» فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً عند جميع العلماء، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق، ونظيره قول العجاج:

أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ ... وَالدَّهْرُ بِالإنْسَانِ دَوَّارِيُّ؟

الثانية: أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(١).

الثالثة: أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مُسْتَفْهَماً عنه، وعاملُه خَبَرٌ عن اسم عينٍ، نحو: «أَنْتَ سَيْراً سَيْراً» و «مَا أَنْتَ إلاّ سَيْراً» و «إنّما أنْتَ سَيْرَ البَرِيدِ» و «أَأَنْتَ سَيْراً؟».

الرابعة: أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره؛ فالأول الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً» أي: اعترافاً، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغَيْرَهُ، نحو: «زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا» و «هٰذَا زَيْدٌ الحَقَّ لَا البَاطِلَ» و «لا أفْعَلُ كَذَا البَتَّةَ»(٢).

الخامسة: أن يكون فعلاً عِلاجيّاً تشبيهيّاً، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـ«ـمَرَرْتُ [بزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَبُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ»(٣).

ويجب الرفع في نحو: «لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحُكَمَاءِ» لأنه معنويٌّ لا عِلاَجِيٌّ، وفي نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ» لعدم تَقَدُّم جملةٍ، وفي نحو: «فإذا في الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ» ونحو: «فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَامِ» لعدم تَقَدُّمِ صاحبه، وربما نصب نحو هذين، لكن على الحال.

(١) سورة محمد (القتال)، الآية: ٤.

(٢) إنما كانت جملة «له عليَّ ألف» نصاً في المعنى الذي يدل عليه المصدر الواقع بعدها ـ وهو قوله «عرفاً» ـ لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها على أن المحدث عنه له عليه ألف، ومعنى قوله عرفاً اعتراف، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر.
وإنما كانت جملة «زيد ابني» تحتمل معنى المصدر الذي هو قول القائل «حقاً» وتحتمل غيره، لأن قوله «أنت ابني» تحتمل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة، كما تحتمل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابن المتكلم في عطفه عليه وحدبه على إيصال الخير إليه، فإذا قال حقاً فقد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة.

(٣) ويجوز في هذين المثالين ـ مع استيفاء كل الشروط التي ذكرها المؤلف ـ كغيره من النحاة ـ الرفع، على أن المصدر الثاني بدل من المصدر الأول، أو على أن الثاني نعت للأول، لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده.

تنبيه: مثلُ «لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ» قولُه:

٢٥١ ـ مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة «لَهُ طَيٌّ»، قاله سيبويه.

---

٢٥١ ـ هذا الشاهد من كلام أبي كبير ـ عامر بن الحليس ـ الهذلي، يصف تأبط شراً ابن امرأته.

اللغة: «ما إن يمس» إن: حرف زائد لتأكيد النفي، وزيادتها تبطل عمل ما النافية في لغة من يعملها، وهم أهل الحجاز، فأما بنو تميم فإنهم يهملونها بكل حال «المحمل» هو حمالة السيف، شبه ضموره به.

المعنى: إن هذا الفتى مضمر قد بلغ به التضمير إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض إذا اضطجع، وإنما يمس الأرض منه منكبه وحرف ساقه، ومعنى قوله: «طي المحمل» أنه مدمج الخلق كطي المحمل، وأن له تجافياً كتجافي المحمل، وهو علاقة السيف.

الإعراب: «ما» نافية، و«إن» زائدة «يمس» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الأرض» مفعول به ليمس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة «إلا» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «منكب» فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب «وحرف» الواو حرف عطف، حرف: معطوف على منكب، وحرف مضاف و«الساق» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «طي المحمل» مركب إضافي منصوب على أنه مصدر تشبيهي على ما قرره سيبويه، وذكره المؤلف عنه.

الشاهد فيه: قوله «طي المحمل» فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوباً مثل ذلك الفعل المحذوف في قولهم: له صوت صوت حمار.

فإن قلت: فكيف حملتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحداً، مع أنكم تقررون أن ضابط هذا المثال أن تتقدم على المصدر جملة بشروط عينتموها، وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط؟.

فالجواب عن هذا أن نقول لك: إن هذا المصدر في هذا البيت ـ وإن لم يتقدم عليه في ظاهر الأمر جملة مستكملة لما ذكره المؤلف من الشروط ـ بمنزلة ما تقدم فيه ذلك، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذي تدل عليه هذه الجملة؛ لأن الشاعر لما قال: «إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه» صار كأنه قد قال: إن له طياً وضموراً.

هذا باب المفعول له

ويُسَمَّى المفعولَ لأجْلِهِ، ومن أجله، ومِثَالُهُ: «جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ»[1].

وجميع ما اشترطوا له خمسة أُمُور:

(١) كونه مَصْدراً، فلا يجوز «جِئْتُكَ السَّمْنَ والعَسَلَ» قاله الجمهور، وأجاز يونسُ « أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ» بمعنى مهما يُذْكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه.

(٢) وكونه[2] قلبياً كالرَّغْبَة، فلا يجوز: «جِئْتُكَ قِرَاءَةَ لِلْعِلْمِ» ولا «قَتْلاً للكافر» قاله ابنُ الخَبَّاز وغيرُه، وأجاز الفارسيُّ «جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ» أي: لتضرب زيداً.

(٣) وكونه عِلّةً: عَرَضاً كان كرَغْبَة، أو غيرَ عَرَضٍ، كـ«ـقَعَدَ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً».

(٤) واتحادُه بالمعلّلِ به وَقْتاً، فلا يجوز «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ»، قاله الأعلم والمتأخرون.

(٥) واتحادُه بالمعلّل به فاعلاً، فلا يجوز «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي»، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابنُ خروف.

ومتى فَقَدَ المعلّلُ شرطاً منها وَجَبَ ـ عند من اعتبر ذلك الشرط، أن يُجَرّ بحرف التعليل، ففاقد الأول، نحو: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ﴾[3]، والثاني نحو:

---

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المفعول لأجله، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله: (هو المصدر القلبي الذي يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله)، وقد اكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنها شروط لتحقق المعنى الذي يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله، والخطب في ذلك سهل.

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والمشي والركل.

(٣) سورة الرحمن، الآية: ١٠ .

﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إمْلاَقٍ﴾[١] بخلاف ﴿خَشْيَةَ إمْلاَقٍ﴾[٢] والرَّابع[٣] نحوُ:

٢٥٢ ـ * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

وَالخَامِسِ نحوُ:

٢٥٣ ـ * وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ *

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣١.

(٣) الشرط الثالث هو كونه علة، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين: الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد المعلل أحد الشروط، والثاني أنه غير المعلل نحو (قتلته صبراً) ينصب على أنه مفعول مطلق، ولا يجوز جره بحرف جر؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق.

٢٥٢ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* لَدَى السِّتْرِ إلاّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ *

اللغة: (نضت) ـ بالضاد المعجمة مخففة ومشددة ـ خلعت، ولبسة المتفضل: ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار.

الإعراب: (جئت) جاء: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله (وقد) الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (نضت) نض: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (لنوم) جار ومجرور متعلق بنض (ثيابها) ثياب: مفعول به لنض منصوب بالفتحة الظاهرة، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال (لدى) ظرف مكان متعلق بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولدى مضاف و(الستر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (إلا) حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لبسة) منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ولبسة مضاف و(المتفضل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (لنوم) فإن النوم علة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه؛ فلذلك جره بالحرف.

٢٥٣ ـ هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من =

وقد انتفى الاتحادان في ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[(١)].

ويجوز جَرُّ المستوفي للشروط: بكثرة إن كان بأل، وبقلة إن كان مجرداً، وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قولُه:

٢٥٤ - * لاَ أَقْعُــدُ الجُبْــنَ عَــنِ الهَيْجَــاءِ *

= الطويل، وعجزه قوله:

* كَمَـــا انْتَفَـــضَ العُصْفُـــورُ بَلَّلَـــهُ القَطْـــرُ *

اللغة: (تعروني) تنزل بي، تقول: عرا فلان فلاناً يعروه، وعرا فلاناً الأمر الفلاني يعروه، إذا نزل به (هزة) أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه (انتفض العصفور) ارتعد وارتعش (القطر) المطر.

الإعراب: (إني) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب (لتعروني) اللام لام الابتداء، وتعرو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب (هزة) فاعل تعرو، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (لذكراك) اللام حرف جر، ذكرى: مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بتعرو (كما) الكاف حرف جر، وما: حرف مصدري (انتفض) فعل ماض (العصفور) فاعل انتفض مرفوع بالضمة الظاهرة، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لهزة، أي هزة كائنة مثل انتفاض العصفور الخ (بلله) بلل: فعل ماض، والهاء مفعول به، وهي عائدة على العصفور (القطر) فاعل بلل، والجملة من بلل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من العصفور أو في محل رفع صفة للعصفور؛ لأنه اسم محلى بأل الجنسية.

الشاهد فيه: قوله: (لذكراك) فإنه علة لعرو الهزة، أي طروها عليه، ولكن فاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم، فلما اختلف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٨.

٢٥٤ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من =

وقوله

٢٥٥ ـ * مَـنْ أَمَّكُـمْ لِـرَغْبَـةٍ فِيكُـمْ جُبِـرْ *

الرجز، وعجزه قوله:

* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة: (لا أقعد) تقول: قعد فلان عن الحرب، وقعد فلان عن المكارم، تريد أنه تأخر عنها ونكل، وقد سموا فرقة من الخوارج (قعدية) لأنهم رأوا ألا يحاربوا أعداءهم، وانظر إلى قول الشاعر:

وكـأنـي وَمَـا أُزَيِّـنُ مِنهَـا قَعَـدِيٌّ يُـزَيِّـنُ التَّحْكِيمَـا

(الجبن) ضعف القلب في هيبة وفزع وخوف، وتقول: جبن فلان يجبن ـ على مثال ظرف يظرف ـ (الهيجاء) هي الحرب، وتمد كما هنا، وتقصر كما في قول لبيد بن ربيعة:

* يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

(توالت) تتابعت (زمر) بضم الزاي وفتح الميم ـ جمع زمرة، وهي الجماعة (الأعداء) جمع عدو.

الإعراب: (لا) نافية (أقعد) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الجبن) مفعول لأجله، منصوب بالفتحة الظاهرة (عن الهيجاء) جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد (ولو) الواو حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوال زمر الأعداء ولو توالت ـ الخ، لو: حرف شرط غير جازم (توالت) توالي: فعل ماض، والتاء للتأنيث (زمر) فاعل توالت مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(الأعداء) مضاف إليه، وجواب لو محذوف، والتقدير: لو توالت زمر الأعداء فإني لا أقعد عن الهيجاء.

الشاهد فيه: قوله: (الجبن) فإنه مصدر واقع مفعولاً لأجله، وقد نصبه مع كونه مقروناً بأل، وهذا قليل، والكثير فيه أن يكون مجروراً بحرف جر دال على التعليل.

٢٥٥ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور، وبعده:

* وَمَـنْ تَكُـونُـوا نَـاصِـرِيـهِ يَنْتَصِـرْ *

اللغة: (أمكم) قصدكم، تقول: أم فلان فلاناً يؤمه أمّاً ـ مثل رده يرده رداً ـ وأممه تأميماً، وتأممه تأمماً، تريد أنه قصده (لرغبة) الرغبة: الإرادة، تقول رغب فلان في=

وَيَسْتَوِيَانِ في المضاف، نحو: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاةِ ٱللَّهِ﴾[1]، ونحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[2]، قيل: ومثله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[3]، أي: فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين، والحَرْفُ في هذه الآية واجِبٌ عند من اشترط اتحاد الزمان.

* * *

= كذا، ورغبه، وارتغب فيه، إذا أراده، وتقول: رغب عنه، إذا كرهه ولم يرده، وهذا أحد الأفعال التي يتغير معناها بتغير الجار الذي يتعلق بها (جبر) تقول: جبر فلان فلاناً يجبره جبراً ـ على وزان نصره ينصره نصراً ـ إذا أغناه من فقر أو أصلح عظمه من كسر (ناصريه) جمع ناصر جمع السلامة، والناصر: المعين.

الإعراب: (من) اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (أمكم) أم: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم علامة الجمع (لرغبة) جار ومجرور متعلق بأم (فيكم) جار ومجرور متعلق برغبة، أو بمحذوف صفة لرغبة (جبر) فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وسكن لأجل الوقف (ومن) الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، من: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (تكونوا) فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع (ناصريه) خبر تكونوا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وضمير الغيبة مضاف إليه (ينتصر) فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وجملتا الشرط والجواب في العبارتين في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط في كل واحدة منهما.

الشاهد فيه: قوله: (لرغبة) فإنه مصدر قلبي واقع مفعولاً لأجله، وقد جره بحرف التعليل وهو اللام مع كونه مجرداً من (أل) ومن الإضافة، وجر ما كان من هذا القبيل قليل، والكثير أن يكون منصوباً.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٥ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٤ .

(٣) سورة قريش، الآية: ١ .

هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفاً

الظرف: ما ضُمِّنَ معنى «في» باطِّرَادٍ: من اسمِ وقتٍ، أو اسم مكان، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُه على أحدهما، أو جارٍ مَجْرَاه.

فالمكان والزمان، كـ«امْكُث هُنَا أَزْمُناً».

والذي عَرَضَتْ دلالتُه على أحدهما أربعة: أسماءُ العددِ المميزة بهما، كـ«سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْماً، ثلاثِينَ فَرْسَخاً»، وما أفيد به كليةُ أحدهما أو جُزْئيته، كـ«سِرْتُ جَمِيعَ اليَوْمِ، جَمِيعَ الفَرْسَخِ» أو «كُلَّ اليَوْمِ كُلَّ الفَرْسَخِ»، أو: «بَعْضَ اليَوْمِ، بَعْضَ الفَرْسَخِ»، أو «نِصْفَ اليَوْمِ، نِصْفَ الفَرْسَخِ».

وما كان صفة لأحدهما، كـ«جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ».

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أُنِيبَ عنه بعد حَذْفه.

والغالبُ في هذا النائب أن يكون مَصْدَراً، وفي المَنُوبِ عنه أن يكون زماناً، ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّناً لوقتٍ أو لمقدارٍ، نحو: «جِئْتُكَ صَلاَةَ العَصْرِ» أو «قُدُومَ الْحَاجِّ»، و «أَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ» أو «نَحْرَ جَزُورٍ».

وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ، نحو: «لاَ أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ»[1]، والأصْلُ «مُدَّةَ غَيْبَةِ القَارِظَيْنِ».

---

(١) القارظان: مثنى قارظ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظاً ـ بوزن ضربه يضربه ضرباً ـ وأصل القارظ الذي يجتني القرظ ـ بفتح القاف والراء جميعاً ـ وهو ورق شجر يدبغ به الجلد، ثم أطلق (القارظان) على رجلين من عنزة خرج كل واحد منهما يجتني القرظ فلم يعد، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأيوس منه، انظر إلى قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَتِلْكَ الّتِي لاَ يَبْرَحُ القَلْبَ حُبُّهَا ... وَلاَ ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمَّ حَائِلِ
وَحَتَّى يَؤُوبَ القَارِظَانِ كِلاَهُمَا ... وَيُنْشَرَ فِي الْقَتْلَى كُلَيْبٌ لِوَائِلِ

(أرزمت: حنت وصوتت، وأم حائل: الناقة ذات الولد، وهي لا تترك الحنين على ولدها، وكليب بن ربيعة الذي قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب البسوس، =

وقد يكون المنوبُ عنه مكاناً، نحو: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مكانَ قُرْبه.

والجاري مجرى أحدهما: ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى «في» كقولهم: «أَحَقّاً أنّكَ ذَاهِب» والأصل أَفِي حَقّ، وقد نطقوا بذلك، قال:

٢٥٦ ـ * أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ *

= وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة أمثال، الأول حنين الناقة على ولدها، والثاني دوام غيبة كليب، والثالث دوام غيبة القارظين) وقد ضرب المثل بأحدهما بشر بن أبي خازم في قوله:

فَرَجِّي الْخَيْرَ وَانْتَظِري إيَابِي إذَا مَا القَارِظُ العَنَزِيُّ آبَا

قال ابن سيده: (ولا آتيك القارظ العنزي، أي لا آتيك ما غاب القارظ العنزي، فأقام القارظ العنزي مقام الدهر، ونصبه على الظرف، وهذا اتساع، وله نظائر) اهـ.

٢٥٦ ـ هذا الشاهد من كلام فائد بن المنذر القشيري، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ *

اللغة: (أفي الحق) هذا الاستعمال يدل على أن (حقاً) وإن كان أصلها مصدر (حق الشيء) إذا ثبت ـ قد استعمل ظرفاً؛ بدليل دخول (في) التي يكون الظرف على معناها، ولك في (أن) المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان: أحدهما أن تجعلها هي ومعموليها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيبويه والأخفش والكوفيين، والثاني: أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، وأن ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر، وهذا مذهب الخليل بن أحمد، وهو الوجه الثاني عند سيبويه، ونظيره أن تقول: أغداً الرحيل، أو تقول: أبعد غد لقاؤنا، وسيأتي لهذا الكلام مزيد إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت.

الإعراب: (أفي الحق) الهمزة للاستفهام، في الحق، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (أني) أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه (مغرم) خبر أن (بك) جار ومجرور متعلق بمغرم (هائم) خبر ثان لأن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر، على مذهب الخليل الذي بيانه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب (وأنك) الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد =

. . . .

= ونصب، وضمير المخاطبة اسمه (لا) نافية (خل) خبر أن (لديَّ) لدى: ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل، وياء المتكلم مضاف إليه (ولا) الواو حرف عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي (خمر) معطوف على خل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر المنسبك من أن المؤكد السابقة.

الشاهد فيه: اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك: (أحقاً أنك فعلت كذا): فمن ذلك قول ابن الدمينة:

أَحَقاً ـ عِبَادَ اللّهِ ـ أنْ لَسْتُ صَادِراً وَلاَ وَارِداً إلاّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وقول النابغة الجعدي:

ألاَ أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً أَحَقاً أنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

ومن ذلك قول الأسود بن يعفر:

أَحَقاً ـ بني أبناء سلمى بن جَنْدَلٍ ـ تَهَدُّدُكُم إيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

ومن ذلك قول الممزق العبدي، واسمه شاس بن نهار:

أحقاً ـ أبيت اللعن ـ أنَّ ابن فرتنا ـ على غير إجرام ـ بريقي مشرقي

وقد اتفق العلماء على أن أصل (حقاً) مصدر، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك:

فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على مصدريته، وذهب الخليل وسيبويه وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو المتأخرين مثل ابن مالك والرضي والمصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً؛ فانتصابه عند المبرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وعند سيبويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف.

والذي ذهب إليه سيبويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع، والذي يدل على ذلك أمران؛ الأول: أنه لو كان مصدراً لكان المعنى: أيثبت ثبوتاً فعلك، فيكون المتكلم مستفهماً عن ثبوت هذا الأمر وحصوله، وليس هذا هو المراد؛ لأنه يعلم حصوله، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل، والثاني: تصريح العرب معه بفي الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذي معنا، وكما في قول أبي زبيد الطائي:

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أخَاكُمْ بِمَا لي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

وكما في قول الآخر:

أَفِي الْحَقِّ ـ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أو انْبَتَّ حَبْلٌ ـ أنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

و(أن) مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاقاً، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر =

وهي جارية مَجْرَى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُثَثِ.

ومثله «غَيْرَ شَكٍّ» أو «جَهْدَ رَأْيِي» أو «ظَنّاً مِنِّي أنّكَ قَائِمٌ»[١] .

وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

أحدها: نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[٢] إذا قدر بفي؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا[٣] .

والثاني: نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْماً﴾[٤]، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٥]، فإنهما ليسا على معنى: «في» فانتصابهما على المفعول به، وناصبُ «حيث» يَعْلَم محذوفاً؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً[٦] .

= في نحو (أحقاً أنك فعلت) فذهب المبرد إلى أنه فاعل للمصدر، وذهب الخليل فيما حكاه عنه سيبويه ـ إلى أن (حقاً) ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(أن) ومعموليها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، وارتضى سيبويه أنه إن كان (حقاً) قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً به، وأن يكون كما ذكر الخليل، وإن لم يعتمد تعين أن يكون (حقاً) متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خالد في تحقيق هذه المذاهب.

(١) وذلك إذا قلت (جهد رأيي أنك قائم) فجهد رأيي: منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط في، توسعاً، والأصل: في جهد رأيي قيامك، والكلام فيه مثل الكلام في (أحقاً أنك ذاهب) وكذلك إذا قلت (غير شك أنك مرضي الخلق) أو قلت (ظناً مني أنك مؤدب) فكل من (غير شك) و(ظناً مني) منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في، توسعاً، والأصل: في غير شك، وفي ظن مني، والكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

(٣) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه ﴿أن تنكحوهن﴾ ليس بزمان ولا مكان، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن، فإنه لا يكون مما نحن بصدده؛ إذ ليس معه (في) لا لفظاً ولا تقديراً.

(٤) سورة الإنسان، الآية: ٧.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

(٦) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين، **الأول** أن قولهم: (أفعل التفضيل لا ينصب =

والثالث: نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، و «سَكَنْتُ البَيْتَ» فانتصابهما إنما هو على التوسُّعِ بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تَعَدِّي الأفعال إلى الدار والبيتِ على معنى «في» لا تقول: «صَلَّيْتُ الدّارَ» ولا «نِمْتُ البَيْتَ».

* * *

فصل: وحكمه النَّصْبُ، وناصبُه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها: أن يكون مذكوراً، كـ«امْكُثْ هُنَا أزْمُناً»، وهذا هو الأصل [1].

والثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك كقولك: «فَرْسَخَيْنِ» أو «يَوْمَ الجُمُعَةِ» جواباً لمن قال: «كَمْ سِرْتَ»؟ أو «مَتَى صُمْتَ»؟.

والثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي: أن يقع صفةً كـ«مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ» أو صلةً كـ«رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ» أو حالاً كـ«رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ» أو خبراً كـ«زَيْدٌ عِنْدَكَ» أو مُشْتَغَلاً عنه كـ«يَوْمَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ» أو مسموعاً بالحذف لا غَيْرُ [2] كقولهم: «حِينَئِذٍ الآنَ» [3]، ....

= المفعول به إجماعاً) غير مسلم، وقد قال صاحب كتاب البديع (غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هو أهدى سبيلاً﴾ وليس تمييزاً؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في (زيد أحسن وجهاً) وقال العباس بن مرداس:

* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا *

والوجه الثاني: أن قولهم (حيث مفعول به لا ظرف) فيه إخراج حيث عن طبيعتها، لأنها لا تتصرف، وجعلها مفعولاً نوع من التصرف، ولماذا لا يقال: إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة، فتبقى حيث ظرفاً على أصلها.

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً، وقد يكون اسم فعل، وقد يكون مصدراً، وقد يكون وصفاً.

(٢) أنكر المؤلف في المغني صحة قولهم: (لا غير) وأوجب أن يقال: ليس غير.

(٣) هذا مثل، يقال لمن يذكر أمراً تقادم عهده (حينئذ الآن)، و(حين) منصوب لفظاً بفعل=

أي: كان ذلك حينئِذٍ، واسمع الآن.

* * *

فصل: أسماءُ الزمان كلّها صالحةٌ للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مُبْهَمُهَا كحينٍ وَمُدَّة، وَمُخْتَصُّها كيوم الخميس، وَمَعْدُودها كيومين وأسبوعين(١).

والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم(٢) ـ وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهُ: كأسماء الجهات نحو أَمَامَ ووَرَاء ويَمين وشِمَال وفَوْق وتَحْت، وشبهها في الشِّيَاعِ كناحية وجانب ومكان، وكأسماء المقادير كمِيلٍ وفَرْسَخ وبرِيد.

والثاني: ما اتّحدَت مادته ومادة عامله، كـ«ـذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ»، و «رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرو»، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ**﴾(٣).

= محذوف، وهو مضاف و(إذ) مضاف إليه، و(الآن) مبني على الفتح في محل نصب بفعل آخر محذوف، وتقدير الكلام: كان ما تذكره حين إذ كان كذا، واسمع الآن ما أقوله، فهما جملتان، وحينئذ مقتطعة من جملة، والآن مقتطعة من جملة أخرى، كما سمعت في تقدير أصل الكلام.

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جواباً لمتى كيوم الخميس، وعرفوا المعدود منه بأنه ما يقع جواباً لكم كيومين وثلاثة أيام، وأسبوع، والمبهم منه ما لا يكون جواباً لواحد من السؤالين المذكورين، ومثاله حين ومدة ووقت، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كمجلس زيد ومقعده، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده.

(٢) قال أبو البقاء: الإبهام يحصل في المكان من وجهين، الأول: ألا يلزم مسماه، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك، وأنك قد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها، فهي جهات له وهو في وضع خاص، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها! والوجه الثاني: أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهي عنده، فخلفك: اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، وأمامك: اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا، وهلم جراً.

(٣) سورة الجن، الآية: ٩.

وأما قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ» و «مَزْجَرَ الكَلْبِ» و «مَنَاطَ الثّرَيَّا» فشاذ، إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامِلُه الاستقرارُ، ولو أُعمل في المقعد قعد وفي المزجَر زجر وفي المَنَاط ناط لم يكن شاذاً[١].

فصل: الظرف نوعان:

متصرف، وهو: ما يُفَارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُسْتَعْمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كاليوم، تقول: «اليَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَك» و «أَعْجَبَنِي اليَوْمُ» و «أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ» و «سِرْتُ نِصْفَ اليَوْمِ».

وغير متصرف، وهو نوعان: ما لا يُفارق الظرفية أصلاً، كـ«ـقَطُّ وعَوْضُ»[٢]،

---

(١) فإن قلت: فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه: الثلاثة التي ذكرها المؤلف، والرابع الذي زدته عليه، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة؟.
فالجواب أن نقول لك: إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته ـ أي حروفه التي يتألف منها ـ ويدل على الزمان بصيغته ـ أي وزنه، فالزمان جزء من جزأين يتألف منهما معنى الفعل، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن، لكن لما كان الفعل دالاًّ على الحدث، وكان كل حدث لا بد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوي على أن يعمل في جميع أنواع الزمان، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية، وكان اللازم هو دلالته على مكان مبهم؛ لم يقو على العمل إلا في المكان المبهم الذي يشعر هو به، ولما كان اتفاق اسم المكان المأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه في أصل المادة مقوياً للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) قط وعوض: ظرفان يستغرقان الزمان، أما قط فإنه يستغرق الماضي، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل، ولا يستعملان إلا بعد النفي، وهما مبنيان، لشبههما بالحرف، وكان بناؤهما على حركة تخلصاً من التقاء الساكنين، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملاً على قبل وبعد، فأما عوض فإنها تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة.

تقول: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» و «لاَ أَفْعَلُه عَوْضُ» وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلدُنْ وعِنْدَ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن «مِنْ» تدخل عليهن، إذ لم يَخْرُجْن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والمجرور أَخَوَانِ.

هذا باب المفعول معه

وهو: اسمٌ، فَضْلة، تَالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ، تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ«سِرْتُ وَالطَّرِيقَ» و «أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

فخرج باللفظ الأول نحو: «لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَن» ونحو: «سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة، وبالثاني نحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وبالثالث نحو: «جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ»، وبالرابع نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرو قَبْلَه، أوْ بَعْدَهُ»، وبالخامس نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه» فلا يجوز فيه النصبُ، خلافاً للصَّيْمَرِيِّ، وبالسادس نحو: «هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ» فلا يتكلم به، خلافاً لأبي علي.

فإن قلت: فقد قالوا: «مَا أَنْتَ وَزَيْداً» و «كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْداً».

قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قَدَّرُوا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأ، والأصل ما تكون؟ وكيف تصنع ؟[1] فلما حُذِفَ الفعلُ وحده بَرَزَ ضميرُه وانفصل.

---

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الاتضاح، وأنا مبين لك هذه الأمور بياناً لا يبقى معه عندك خفاء في شيء منها.

الأمر الأول: أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بما أنت، أو بكيف أنت، مرفوعاً، وورد منصوباً أيضاً، والكثير في كلام العرب وروده مرفوعاً، ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٥١.

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا القَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالفخَارُ

ومن ذلك قول الآخر:

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، وَأَهْلُنَا تَهَامٍ، فَمَا النَّجْدِيُّ والمُتَغَوِّرُ =

. . . .

= ومن ذلك قول زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ   وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

ومن ذلك قول المخبل:

يَا زِبرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ   مَا أَنْتَ ـ وَيْبَ أَبِيكَ ـ وَالفَخْرُ

وعلى الرفع الوارد في هذه الأبيات ونحوها تكون الواو للعطف، ويكون الاسم المرفوع معطوفاً على (أنت)

ومن شواهد مجيء الاسم منصوباً قول أسامة بن حبيب الهذلي، وهو من شواهد سيبويه أيضاً:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ   يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

ومنه قول الآخر:

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ   أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ العِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو   وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

الشاهد في هذا البيت في قوله: (والجيادا) فأما قوله قبله (وعمرو) فالواو فيه واو العطف.

الأمر الثاني: أن ابن هشام قدر الفعل ههنا بقوله: (والأصل ما تكون وكيف تصنع) وسيبويه قدر الفعل من لفظ الكون في الموضعين، وجعل الفعل مضارعاً بعد كيف، وماضياً بعد ما، فقال: (كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً) وهو الذي يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال في الألفية:

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

وقال في شرح كافيته: (وقد روي عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية، على إضمار كان، نحو: ما أنت والكلام فيما لا يعينك؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد) اهـ.

الأمر الثالث: قد اختلف الذين تبعوا سيبويه في تقدير فعل من مادة الكون، في موضعين، أولهما: هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعاً ومع كيف ماضياً، أم يلتزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعاً كما قدره سيبويه؟ فقال السيرافي: يجوز تقدير الماضي والمضارع جميعاً مع كل منهما، لأن التفريق في عبارة سيبويه ليس مراداً له، وإطلاق ابن مالك في عبارة النظم (بفعل كون) يومىء إلى اختياره هذا الرأي، وقال ابن ولاد: ولا يجوز إلا تقدير الماضي مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه، =

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ[١]، لا الواوُ، خلافاً

= وقال جار الله الزمخشري في المفصل: (وأما في قولك: ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصعة من ثريد، فالرفع، إلا عند ناس من العرب، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد؟ قال سيبويه: لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً، وهذا الباب قياس عند بعضهم، وعند آخرين مقصور على السماع) اهـ.

وهذا الكلام يومىء إيماء إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ الماضي، ويكون بعد كيف بلفظ المضارع، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراد له، وأن يكون إنما نقل عبارة سيبويه.

والموضع الثاني الذي اختلف فيه الذين قدروا فعل الكون تبعاً لسيبويه: هل تعتبر (كان) و(يكون) فعلين تامين أم يعتبران ناقصين؟ ذهب ابن خروف إلى أنهما فعلان ناقصان، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام ـ وهو ما، أو كيف ـ في محل نصب خبر مقدم، قال الأشموني: (والأصل: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة، فاسم كان مستكن، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام) اهـ. والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان، وعلى هذا يكون فاعلهما ضميراً مستتراً فيهما، وأما (كيف) ففي محل نصب حال، وأما (ما) فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً، وتقدير الكلام: أي كون من الأكوان كنت وزيداً، وهذا رأي ضعيف نرى ألا تأخذ به.

(١) قول ابن هشام (ما سبقه من فعل أو شبهه) هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية:

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْب، لاَ بالوَاوِ، في القَوْلِ الأَحَق

وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه؛ فلا يقال: والنيل سرت، ولا يقال: والنيل أنا سائر، وهذا مما لا خلاف فيه، وكذلك لا يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه، فلا يقال: سار والنيل زيد.

وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم المفعول معه على مصاحبه، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب، من ذلك قول الحماسي:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

فإن أصل الكلام: ولا ألقبه اللقب والسوأة، ونظير ذلك قوله:

=

للجُرجَاني، ولا الخِلافُ، خلافاً للكوفيين، ولا محذوفٌ، والتقدير: سِرْتُ وَلاَبَسْتُ النِّيلَ، فيكون حينئذٍ مفعولاً به، خلافاً للزجاج.

* * *

فصل: للاسم بعد الواو خَمْسُ حالاتٍ:

(١) وجوب العطف، كما في: «كل رجل وَضَيْعَتُه» ونحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرو» ونحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله أو بعده» لما بيّنّا[١].

(٢) ورُجْحَانه، كـ«جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» لأنه الأصل، وقد أمْكَنَ بلا ضَعْفٍ.

(٣) ووجوبُ المفعولِ معه، وذلك في نحو: «مَا لَكَ وَزَيْداً»، و «مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ» لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة، وفي الثاني من جهة المعنى.

(٤) ورُجْحانُه، وذلك في نحو قوله:

٢٥٧ ـ * فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ *

= جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً ... ثَلاث خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فإن أصل الكلام: جمعت غيبة ونميمة وفحشاً.

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول معه، بل هو معطوف، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها، كما تقدم المعطوف في قول الأحوص:

أَلاَ يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلاَمُ

(١) في المثال الأول لم تتقدم على الواو جملة، وفي المثال الثاني ما بعد الواو ليس فضلة يستغني الكلام عنه، لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين، وفي المثال الثالث الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها.

٢٥٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، والنحاة يروون عجزه هكذا:

* مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ *

وقد وجدت هذا العجز في كلمة للأقرع القشيري لكن مع صدر آخر، وهاك ثلاثة أبيات=

= من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتتبين حقيقة الأمر:

فَـلاَ تَفْعَـلْ فَـإنَّ أَخَـاكَ جَلْـدٌ عَلَـى العَـزَّاء فِيهَـا ذُو احْتِيَـالِ
وَإنَّـا سَـوْفَ نَجْعَـلُ مَـوْلَيَيْنَـا مَكَـانَ الكُلْيَتَيْـنِ مِـنَ الطِّحَـالِ
وَنَغْنَى فِي الحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا كَمَا تَغْنَـى الْيَمِيـنُ عَـنِ الشِّمَـالِ

اللغة: (جلد) ـ بفتح الجيم وسكون اللام ـ صفة مشبهة من الجلادة، وهي الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام المكاره (العزاء) المراد بها الأمور التي يشق احتمالها، وهي فعلاء من قولهم: (عز فلان فلاناً يعزه) بمعنى غلبه وقهره، ومنه قولهم من عَزَّ بَزَّ، وقالوا: من حسن منه العزاء، هانت عليه العزاء، وقال الشاعر:

كَـأَنَّ القَلْـبَ لَيْلَـةَ قِيـلَ يُغْـدَى بِلَيْلَـى العَـامِـرِيَّـةِ أَوْ يُـرَاحُ
قَطَـاةٌ عَـزَّهَـا شَـرَكٌ فَبَـاتَـتْ تُجَـاذِبُـهُ وَقَـدْ عَلِـقَ الْجَنَـاحُ

(موليينا) مثنى مولى، وللمولى معان كثيرة منها الناصر والمعين، وابن العم، ومنها المالك والمملوك، وكان للعرب ضربان من الولاء: أحدهما ولاء العتاقة، والآخر ولاء المناصرة أو الحلف.

الإعراب: (كونوا) فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع (أنتم) ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو واو الجماعة (وبني) الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وبني: مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف، وأبي من (أبيكم) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه (مكان) ظرف مكان منصوب بالفتحة و(الكليتين) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين (الطحال) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان؛ لأن فيه رائحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله: (وبني أبيكم) فإنه نصبه على أنه مفعول معه. ولم يرفعه بالعطف على اسم (كن) الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجح من جهة المعنى؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان الكليتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً، وليس ذلك مراداً، وإنما مراده أن يأمر =

ونحو: «قُمْتُ وَزَيْداً»؛ لِضَعْفِ العطف في الأول من جهة المعنى، وفي الثاني من جهة الصناعة.

(٥) وامْتِنَاعُهُمَا، كقوله:

٢٥٨ - * عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً *

المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالكليتين من الطحال، فافهم هذا وتدبره جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى.

٢٥٨ - يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدراً لبيت ينشدونه هكذا:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥)، وبعضهم يجعل هذا الشاهد عجزاً لبيت ينشدونه هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدا عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين، والظاهر أن التكملة التي تذكر معه مصنوعة؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادي بذلك.

اللغة: (علفتها): تقول: علفت الدابة أعلفها علفاً - من باب ضرب يضرب ضرباً - إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله، وتقول: أعلفتها - بالهمزة - واسم ما تقدمه لها من الطعام علف - بفتح العين واللام جميعاً - وجمعه علاف، مثل جبل وجبال وجمل وجمال (تبناً) بكسر التاء وسكون الباء - قصب الزرع بعد أن يداس (شتت) يروى في مكانه (بدت) وهما بمعنى واحد (همالة) صيغة مبالغة من قولهم هملت العين بالدمع، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولاً - مثل قعد يقعد قعوداً - وهملاناً أيضاً، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها (الرحل) كل شيء يعده المسافر لسفره: من وعاء لمتاعه، ومركب لبعيره، وجمعه أرحل ورحال، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام (وارداً) أي موافياً لما قصدت إليه بسفري وبالغاً إياه.

الإعراب: (علفتها) فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والضمير العائد على راحلته مفعول أول (تبناً) مفعول ثان (وماء) الواو حرف عطف، ماء: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وسقيتها ماء (بارداً) نعت الماء، ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والواو - على هذا - قد عطفت جملة على جملة.

. . . .

= **الشاهد فيه**: قوله (وماء) فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون (ماء) معطوفاً على قوله (تبناً) عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله (علفتها) على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب، والسر في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف، وههنا لا يجوز لك أن تقول: علفتها ماء بارداً؛ لأن العلف خاص بما يطعم.

وقد ذكر العلماء ـ بعد ذلك ـ في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات:

التخريج الأول: أن يكون قوله (وماء) مفعولاً معه، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية، وصدر به التخريجات، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا في معنى العلف ولا في زمان العلف؛ فلما لم يشاركه في معنى العلف لم يصح أن يكون قوله (وماء) معطوفاً على قوله (تبناً) ولما لم يشاركه في الزمان ـ بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن ـ لم يصح أن يكون (وماء) مفعولاً معه أيضاً؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة.

والتخريج الثاني: أن يكون قوله (وماء) معطوفاً على قوله (تبناً) بعد التأويل في العامل؛ فعلى هذا التخريج لا يبقى معنى قوله (علفتها) أطعمتها وقدمت لها ما تأكله، كما هو معناه الوضعي، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك، فنحن نؤوله فنريد به معنى أوسع من معناه اللغوي، كأن نريد به معنى (قدمت لها) أو معنى (أنلتها) أو معنى (أعطيتها) وما أشبه ذلك، وهذا تخريج الجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء.

والتخريج الثالث: أن يكون قوله (وماء) مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق. كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد، وتكون جملة (وسقيتها ماء بارداً) معطوفة بالواو على جملة (علفتها تبناً) فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد، وهذا تخريج كثير من العلماء، وأوجبه أبو علي الفارسي والفراء والزوزني شارح المعلقات.

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثاني والثالث قول لبيد بن ربيعة العامري من معلقته:

فَعَلا فُرُوعَ الأيْهُقَان، وَأَطْفَلَتْ ... بِـالْجَلْهَتَيْـنِ ظِبَـاؤُهَـا وَنَعَـامُهَـا =

وقوله:

٢٥٩ ـ * وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا *

= (علا: ارتفع وبسق وطال، والأيهاق: ضرب من النبت، وهو الجرجير البري، والجلهتان: جانبا الوادي، وأطفلت: ولدت وصارت ذات أطفال) يحتمل أنه أراد أطفلت ظباؤها وباضت نعامها؛ لأن النعام لا تلد وإنما تبيض ويحتمل أنه أراد: نتجت ظباؤها ونعامها، فوضع أطفلت في موضع نتجت.

ومثله قول الآخر:

تَــرَاهُ كَــأَنَّ الله يَجْــدَعُ أَنْفَــهُ وَعَيْنَيْـهِ أَنْ مَـوْلَاهُ صَـارَ لَـهُ وَفْـرُ

يهجو رجلاً بأنه يشتد غيظه وكمده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويفقأ عينيه؛ إذ الجدع لا يكون إلا للأنف، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينيه، فوضع يجدع في موضع يذهب.

ومثله قول الآخر:

يَــا لَيْــتَ بَعْلَـكِ قَـدْ غَـدَا مُتَقَلِّــداً سَيْفــاً وَرُمْحــا

يحتمل أنه أراد متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً؛ لأن التقلد لا يكون إلا للسيف، ويحتمل أنه أراد مستعملاً سيفاً ورمحاً.

٢٥٩ ـ هذا الشاهد من كلام الراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* إذَا مَا الغانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً *

وبعد البيت المستشهد به هنا قوله:

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ اليَوْمِ يَمْهَدْنَ الكُدُونَا

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله:

وَأَظْعَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَـزِيـدُ رَسِيمُهَا سَرَعاً وَلِينَا

اللغة: (الغانيات) جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلي والزينة، ويقال: هي التي غنيت بزوجها عن التعرض للرجال، وأصل الغانيات جمع غانية اسم فاعل مؤنث من (غني فلان بالمكان) إذا أقام به ولم يبرحه، فكأنهن مقيمات بخدورهن لا يفارقنها، كقوله تعالى: ﴿حور مقصورات في الخيام﴾ كما قالوا: امرأة مخدرة، وهي التي حبست في الخدر لا تبرحه (برزن) تقول (برز فلان يبرز بروزاً) بوزن قعد يقعد قعوداً، إذ ظهر (زججن) دققن، وتقول: رجل أزج، وامرأة زجاء) إذا كان قد دقق =

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المِعيَّة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وَسَقَيْتُهَا مَاءً، وَكَحَّلْنَ العُيُونَا، هذا قول الفارسيِّ والفَرَّاء ومَنْ تبعهما.

وذهب الجَرْمِيُّ والمَازِنيُّ والمبَرِّدُ وأبو عُبَيْدَة والأصمعي واليزيدي إلى أنه لا حَذْفَ، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما؛ فيؤول زَجَّجْنَ بِحَسَّنَّ وَعَلَفْتُهَا بِأَنَلْتُهَا.

* * *

= حاجبه ورققه في طول (ذات غسل) بكسر الغين وسكون السين ـ موضع بين اليمامة والنباج كان لبني كليب بن يربوع ثم صار لبني نمير.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب (ما) زائدة (الغانيات) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها (برزن) برز: فعل ماض مبني على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب، ونون النسوة فاعل، مبني على الفتح في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة (يوماً) ظرف زمان منصوب ببرز (وزججن) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، زجج: فعل ماض مبني على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع (الحواجب) مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة (والعيونا) الواو حرف عطف، العيونا: مفعول به لفعل محذوف، وتقدير الكلام: وزججن الحواجب وكحلن العيون، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل زججن بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً، مثل حَسَّنَّ أو جمَّلن وما أشبه ذلك.

الشاهد فيه: قوله (زججن الحواجب والعيونا) فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقائه على معناه الأصل، فما بعد الواو إما أن يكون معمولاً لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها، وتكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررناه بإيضاح في شرح الشاهد السابق.

هذا باب المستثنى

للاستثناء[(١)] أَدَواتٌ ثَمَانٍ:

حرفان وهما: «إلّا» عند الجميع، و «حَاشَا»[(٢)] عند سيبويه، ويقال فيها: حَاشَ، وحَشَا.

---

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله (هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً، من مذكور أو متروك، بإلا أو ما في معناها، بشرط حصول الفائدة).

أما قوله: (المخرج) فإنه جنس، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط وبالغاية وبالاستثناء؛ فالمخرج بالبدل نحو قولك (أكلت الرغيف ثلثه) فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذي هو بدل، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك (أعتق رقبة مؤمنة) فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك (مؤمنة) الواقع نعتاً لرقبة، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك (اقتل الذمي إن حارب) فإنك أخرجت من الذمي الذي يباح قتله الذي بقي على عهده بقولك (إن حارب) الواقع شرطاً للأمر بالقتل، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل بجعل الليل غاية لإتمام الصيام، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلاً منهم﴾.

وقوله: (تحقيقاً أو تقديراً) أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقاً، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديراً لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه، ولكنه مقدر الدخول فيه.

وقوله: (من مذكور أو متروك) أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذي ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما ذكر في الكلام، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما طوي ذكره في الكلام وهو مقدر.

وقوله: (بشرط الفائدة) يخرج به نحو قولك (جاءني ناس إلا زيداً) ونحو قولك (جاءني قوم إلا رجلاً).

وقوله: (بإلا أو ما في معناها) يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعرف، وهو الاستثناء.

(٢) اختلف النحاة في حاشا الاستثنائية، أفعل هي أم حرف؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب:

. . . .

المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائماً، ولا تكون فعلاً؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها، والجر لا يكون إلا بالحرف، وأصحاب هذا القول يختلفون: ألها متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر، أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقاً تتعلق به كسائر حروف الجر، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نصباً، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذي عليه حروف الجر الأصلية، فإن الحروف الأصلية توصل معاني الأفعال التي قبلها للاسم المجرور بها، فأنت حين تقول: (مررت بزيد) توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى زيد بواسطة الباء، ولكنك حين تقول (رأيت القوم حاشا زيد) لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا، فلما اختلف حال هذا الحرف الذي هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها، وليس هذا الدليل بمستقيم، لأن الحرف الأصلي يوصل معنى الفعل المتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذي وضع له الحرف، فالباء توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذي تدل عليه الباء وهو الإلصاق. وكذلك حاشا في المثال الذي ذكروه توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذي وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به، ألا ترى أنك لو قلت (ما ضربت زيداً) لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد في هذا المثال من أن تسميه مفعولاً به.

المذهب الثاني - وهو مذهب الجرمي والمازني والزجاج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني، وهو أيضاً الذي اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية - وملخص هذا الرأي أنها تستعمل كثيراً حرف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها، وتستعمل قليلاً فعلاً متعدياً جامداً فتنصب ما بعدها، فإذا استعملتها حرفاً قلت (حاشاي) - بدون نون الوقاية - كما في قول الشاعر:

في فِتْيَةٍ جعلوا الصَّلِيبَ إلـهَهُمْ حَـاشَـايَ إنِّـي مُسْلِـمٌ مَعْـذُورُ

وإذا استعملتها فعلاً قلت (حاشاني) وإنما كان هذا الفعل جامداً لتضمنه معنى إلا، وقد روى هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر، وحين تنصب تكون فعلاً.

وفِعْلاَنِ وهما: «لَيْسَ»[(١)]، و «لاَ يَكُونُ».

ومُتَرَدِّدَانِ بين الفعلية والحرفية، وهما: «خَلاَ» عند الجميع، و «عَدَا» عند غير سيبويه.

وٱسْمَانِ وهما: «غَيْر» و «سِوَى» بلُغَاتها، فإنه يقال: سِوَى كرِضَى، وسُوَى كهُدَى، وسَوَاء كسَمَاء، وسِوَاء كبِنَاء، وهي أَغْرَبُهَا.

= المذهب الثالث ـ وهو مذهب جمهور الكوفيين ـ أنها فعل دائماً تنصب ما بعدها، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده، قالوا: لأنا رأينا العرب تتصرف فيها فتقول أحياناً: حشا، وتقول أحياناً أخرى: حاش، والحروف ليست محل تصرف بإجماع منا ومنكم، فلا تكون حاشا حرفاً، فإذا ورد ما بعدها مجروراً فهو مجرور بحرف جر حذف وبقي عمله، والجواب على هذا أنا نسلم أنها حين يتصرف فيها لا تكون حرفاً، لكن هذا لا ينفع، لأنا نقول: إنها تكون حينئذ فعلاً، وتكون حرفاً حين يكون ما بعدها مجروراً، ومتى كان السماع قد جاء بالحالين فنحن أحرياء بأن نقول: إنها تأتي على وجهين، ودليلكم الذي ذكرتموه ينفي الحرفية، لكنه لا يثبت الفعلية، فكم من الأفعال التي لم تتصرف، ولم يكن عدم تصرفها كافياً في نفي فعليتها، ونحن نستدل على حرفيتها في بعض الأحيان بمجيء الاسم مجروراً بها، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة.

وحاصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رووا الجر بها، ورووا النصب أيضاً، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلاً في أحدهما فينصب ما بعده على أنه مفعول به، وفي الثاني حرف جر، وجعلها الكوفيون نوعاً واحداً، وهو فعل ينصب ما بعده، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقي عمله.

(١) القول بأن (ليس) فعل هو مذهب الجمهور، وفيه مذهبان آخران، أحدهما مذهب أبي علي الفارسي ـ وتبعه عليه أبو بكر بن شقير ـ وحاصله أن (ليس) حرف دائماً، وقد سبق في أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأي بأنها تقترن بها علامات الأفعال كتاء التأنيث الساكنة في نحو (ليست هذه بمفلحة) وتاء الفاعل في نحو (لست، ولستما، ولستم، ولستن) وثاني المذهبين أنها في الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا، وهي في غير الاستثناء فعل.

فإذا استثني بـ «إلاّ» وكان الكلام غيرَ تامٍّ، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ـ فلا عَمَلَ لـ «إلاّ»، بل يكون الحكم عند وجودها مثلَه عند فَقْدِهَا، وَيُسَمَّى استثناء مُفَرَّغاً، وشرطه: كون الكلام غيرَ إيجابٍ[1]، وهو: النَّفْيُ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ﴾[2]، والنَّهْيُ نحو: ﴿وَلاَ تَقُولُوا عَلَىَ اللَّهِ إلاّ الحَقَّ﴾[3]، ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إلاَّ بالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[4]، والاستفهامُ الإنكاريُّ نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ القَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[5]، فأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[6]، فحمل «يأبى» على «لا يريد» لأنهما بمعنًى.

وإنْ كان الكلامُ تامّاً: فإن كان مُوجباً وجب نَصْبُ المستثنى[7]، نحو:

(١) إنما شرطوا في الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقاً بنفي أو بشبه نفي ومنعوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجباً لكان المعنى الذي يدل عليه مجموع الكلام محالاً في مجرى العادة، ألا ترى أنك لو قلت (ضربت إلا زيداً) لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً، وهذا معنى غير مستقيم في مجرى العادة، أما لو قلت (ما ضربت إلا زيداً) فإن المعنى الذي تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحداً من الناس إلا زيداً، فإنك ضربته دون من عداه، وهذا معنى مستقيم.
واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقاً هو رأي الجمهور، وفيه مذهب ثان، واختاره ابن الحاجب، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلة، والثاني أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدر محصوراً في نفسه، ومن أمثلة ذلك (ذاكرت إلا يوم الجمعة) فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو (حضر إلا زيد) أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو (ضربت إلا زيداً) لم يجز الاستثناء المفرغ.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٧١.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

(٥) سورة الأحقاف، الآية: ٣٥.

(٦) سورة التوبة الآية: ٣٢.

(٧) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون على بصيرة:
فأما أولهما فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا، ولهم في هذا=

. . . .

= الموضوع ثمانية أقوال:
الأول: أن الناصب لهذا الاسم هو (إلا) نفسها، وحدها، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية، وعبارته في انظم تدل على ذلك، حيث يقول في مطلع الباب: (ما استثنت إلا مع تمام ينتصب) ويقول بعد أبيات: (وألغ إلا ذات توكيد) وذكر ابن مالك أن هذا رأي سيبويه والمبرد.
والقول الثاني: أن الناصب هو تمام الكلام، ومثل هذا انتصاب التميز كانتصاب درهم في قولك: (أعطيته عشرين درهماً) مثلاً.
والقول الثالث: أن الناصب هو الفعل المتقدم على (إلا) لكن بواسطة إلا، وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذش، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً، كما تقول (القوم إخوتك إلا زيداً).
والقول الرابع: أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا، وإلى هذا ذهب ابن خروف، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأي الفارسي ومن معه.
والقول الخامس: أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا، مثل أستثني، وإلى هذا ذهب الزجاج.
والقول السادس: أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها، ويحكى هذا عن الكسائي.
والقول السابع: أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن ـ بتشديد النون ـ مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً، وتقدير (قام القوم إلا زيداً) قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وقد حكي هذا القول عن الكسائي، وهو تكلف لا مقتضى له.
والقول الثامن: أن (إلا) مركبة من (إن) المؤكدة ولا العاطفة، ثم خففت (إن) بحذف أحد نونيها، ثم أدغمت في لا، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة، ونسب هذا القول إلى الفراء، وهو أشد تكلفاً من سابقه.
وأما الأمر الثاني: فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى بإلا بعد الكلام التام الموجب هو رأي جمهرة النحاة، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور ـ وتابعه أبو حيان ـ أن النصب جائز غالب لا واجب، وأجاز الرفع، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطني «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض» برفع ما بعد إلا وما عطف عليه، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ ﴿فشربوا منه إلا قليل

﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[1]، وأما قوله:

٢٦٠ ـ * عَـافٍ تَغَيَّـرَ إِلَّا النُّـؤْيُ وَالْـوَتِـدُ *

= منهم﴾ ويحمل عليه ما جاء في صحيح البخاري «فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة» ويحمل حديث «كل أمتي معافى إلا المجاهرون» ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبي نواس في الأمين:

يَـا خَيْرَ مَـنْ كَـانَ وَمَـنْ يَكُـونُ إِلَّا النَّبِـيُّ الطَّـاهِـرُ المَيْمُـونُ

وقد حمل الجمهور ذلك على أن إلا بمعنى لكن، والمرفوع مبتدأ خبره محذوف، وتقدير ذلك في بيت أبي نواس: لكن النبي الطاهر الميمون لست خيراً منه.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

٢٦٠ ـ نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصراني التغلبي، واسمه غياث بن غوث، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* وَبِـالصَّـرِيمَـةِ مِنْهُـمْ مَنْـزِلٌ خَلَـقٌ *

اللغة: (الصريمة) اسم مكان، وأصله المنقطع من الرمل، و(خلق) أي: بالٍ، و(عافٍ) أي: دارس مندثر، و(النؤي) ـ بوزن قفل وحمل وفلس وصرد ـ نهير صغير يحفرونه حول الخيمة ليمنع السيل عن دخولها.

الإعراب: (بالصريمة) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (منهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتي الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه، وكان أصل الجار والمجرور صفة للمنزل فلما تقدم عليه جعل حالاً؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً، وهذا الضمير عائد على منزل وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ (منزل) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (خلق) نعت لمنزل مرفوع بالضمة الظاهرة (عاف) صفة ثانية لمنزل، مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (تغير) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع صفة ثالثة لمنزل (إلا) أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (النؤي) بدل من الضمير المستتر في تغير، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (والوتد) الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، =

فحمل «تَغَيَّرَ» على «لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ» لأنهما بمعنًى.

= الوتد: معطوف على النؤي، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (إلا النؤي والوتد) فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب: أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل، وأما كونه موجباً فلأنه لم يتقدمه نفي ولا شبهه، فكان على مقتضى هذا الظاهر ـ وجرياً على مذهب جمهور النحاة ـ ينبغي نصب المستثنى، إلا أنه ورد مرفوعاً.

وقد خرجه الجمهور على المعنى، وحاصله أنهم يمنعون كون الكلام موجباً، ويزعمون أنه منفي؛ لأن المنفي ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي، بل هو أعم من ذلك. ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي، والأمر هنا كذلك، فإن (تغير) ـ وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه ـ في معنى عامل آخر منفي، وهو (لم يبق على حاله) وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى، فكان لما هو بمعناه حكمه.

ومن العلماء من ذهب إلى أن (إلا) في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن التي للاستدراك، وما بعدها مبتدأ حذف خبره، وكأن الشاعر قد قال: لكن النؤي والوتد لم يتغيرا، وقد تحدثنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم الذي يقع بعد إلا، بعد كلام تام موجب، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم مرفوعاً، ونزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح: (إن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: (كلهم أحرموا إلا أبو قتادة لم يحرم) فإلا بمعنى لكن. وأبو قتادة مبتدأ، ولم يحرم: خبره، ومن المحذوف الخبر قول النبي ﷺ «كل أمتي معافى إلا المجاهرون، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون» اهـ. مع إيضاح يسير.

ومن هذا الوادي قول أبي نواس:

لِمَنْ طَلَلٌ عَافِي المَحَلِّ دَفِينُ عَفَا آيُهُ إلاّ خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره: لكن خوالد جون لم تعف.

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب.

وإن كان الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ: فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منه: بَدَلَ بعضٍ عند البصريين، وَعَطْفَ نَسَقٍ عند الكوفيين[١] نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[٢]، ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاّ آمْرَأَتُكَ﴾[٣]، ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاّ الضَّالُّونَ﴾[٤]، وَالنَّصْبُ عربيٌّ جَيِّدٌ، وقد قرىء به في السبع في: ﴿قليل﴾ و ﴿امرأتك﴾.

وإذا تَعَذَّر البدلُ على اللفظ أُبدل على الموضع[٥]، نحو: «لا إِلهَ إلاّ اللَّهُ»،

---

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة، فقال البصريون: الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل، وقال الكوفيون: إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطي لما بعدها ضد حكم ما قبلها، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذي قبلها، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ وهو من شيوخ نحاة الكوفة ـ يعترض على مذهب البصريين في هذه المسألة ويقول: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي، وكأنه ينكر أن يخالف البدل المبدل منه في الإيجاب والنفي، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأنا إنما جعلناه بدلاً مما قبله في عمل العامل فيه، وتخالف البدل مع المبدل منه في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية، لأن سبيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البدل في موضعه، لأنه هو المقصود بالحكم، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي والإثبات، من ذلك النعت في نحو قولنا: (مررت برجل لا كريم ولا لبيب) ومن ذلك العطف ببل ولا ولكن، نحو (رأيت رجلاً كريماً لا بخيلاً) فما يمنع أن يكون البدل مثل النعت والعطف، على أنا رأينا ذلك التخالف واقعاً في البدل نفسه، أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال؟ وقد قالوا: مررت برجل لا زيد ولا عمرو، وهذا يتعين أن يكون بدلاً؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر، فلما امتنع أن يكون عطفاً تعين أن يكون بدلاً، وهذا واضح إن شاء الله.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٣) سورة هود، الآية: ٨١.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٥٦.

(٥) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ المبدل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة الأول كلمة التوحيد، وهي قولنا: (لا إله إلا الله) والثاني قولك: (ما فيها أحد إلا زيد)=

. . . .

= والثالث قولنا: (ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به) الأول والثاني يرفع ما بعد إلا، والثالث بنصب ما بعد إلا، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة، ونبين لك السر في وجوب الإتباع في كل منها على محل المتبوع، وعدم جواز الإتباع على لفظ المتبوع.

أما المثال الأول ـ وهو قولنا: (لا إله إلا الله) ـ فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس، وإله اسمها، وخبر لا هذه محذوف، والتقدير: لا إله موجود، أو لا إله لنا، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملتزم في إعمال لا النافية للجنس عمل إن، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإثبات ضد حكم ما قبلها، فإذا كان ما قبلها منفياً كان ما بعدها مثبتاً وإذا كان ما قبلها مثبتاً كان ما بعدها منفياً، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة ـ وهي «الله» ـ من اسم لا وهو (إله) على اللفظ ـ أي نصبت اسم الجلالة ـ كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة، بل في أعرف المعارف، فخالفت بهذا ما اشترطه النحاة كلهم في عمل لا عمل إن من وجوب تنكير معمولها، وأيضاً فإن ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت، وقد علمت أن (لا) النافية للجنس لا تعمل في مثبت، فإتباعك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يجرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى، ومن أجل هذا وذاك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت للا فيه عملاً، وعلى ما يقول سيبويه إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين، وليس للا أثر فيه، فأبدل بالرفع على الموضع، ومن العلماء من أنكر الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأي سيبويه، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا، ومؤدى العبارة، لا إله لنا إلا الله، أو لا إله موجود إلا الله، أو لا مستحق للعبادة إلا الله، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة، وأثبت البدل الله وحده، فبقي الكلام دالاً على التوحيد.

وأما المثال الثاني ـ وهو قولنا: (ما فيها أحد إلا زيد) ـ فإن المستثنى منه في هذا المثال ـ وهو أحد ـ نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي، فلو أنك أبدلت زيداً المعرفة بالعلمية من أحد على لفظه ـ وهو =

ونحو: «مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إلا زَيْدٌ» برفعهما، و «لَيْسَ زيد بشيءٍ إلاّ شيئاً لاَ يُعْبَأ بِهِ» بالنصب، لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في مُوجَبٍ، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك، فإن قلت: «لا إِلَهَ إلاّ اللَّهُ وَاحِدٌ» فالرفع أيضاً، لأنها لا تعمل في مُوجَبٍ.

ولا يترجَّحُ النصبُ على الإتباع لتأخُّر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: «ما فيها رَجُلٌ إلاَّ أَخُوكَ صَالح» خلافاً للمازني(١).

= الجر بمن ـ لكنت قد جعلت زيداً العلم معمولاً لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفي، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفي، فمن أجل هذا وذاك امتنع الإتباع على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة، وجاز الإتباع على الموضع وهو الرفع على الابتداء، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة.

وأما المثال الثالث ـ وهو قولنا؛ (ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به) ـ فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً لليس، وشيء هذا نكرة منفية، وشيئاً الذي تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا المسبوقة بالنفي، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجر كنت قد جعلت البدل معمولاً للباء الزائدة، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة المنفية، والبدل هنا وإن كان نكرة ليس منفياً، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر للباء الزائدة، وأن تبدل على الموضع وهو النصب الذي هو أثر ليس.

(١) ضابط هذا المثال: أن يتقدم المستثنى منه، ويقع المستثنى بعده، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه، ويكون الكلام غير موجب، فرجل هو المستثنى منه، و(إلا أخوك) هو المستثنى، وصالح: صفة لرجل، والكلام منفي كما ترى، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منفي، فإن إتباع المستثنى للمستثنى منه يترجح على نصب المستثنى في هذه الحالة، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة نحو (مالي إلا أخاك صديق) وجب نصب المستثنى، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف المتأخر، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه؟ وقد اختلف النحاة في ذلك، ولهم في =

وإن كان الاستثناء منقطعاً: فإن لم يمكن تَسْليطُ العامل على المستثنى وجب النصبُ اتفاقاً، نحو: «ما زَادَ هٰذَا المالُ إلَّا ما نَقَصَ» إذ لا يقال زاد النقصُ، ومثلُه: «مَا نَفَعَ زَيْدٌ إلّاَ مَا ضَرَّ» إذ لا يقال نَفَعَ الضرُّ.

وإن أمكن تَسْلِيطُهُ فالحجازيون يوجبون النَّصْبَ، وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلّاَ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾(١)، وتميمٌ تُرَجِّحُه وَتُجِيزُ الإتباع، كقوله:

٢٦١ ـ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلّاَ الْيَعَافِيرُ وَإلّاَ العِيسُ

= هذا الموضوع ثلاثة آراء.

الرأي الأول: أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه، وهذا الرأي نسبه ابن الخباز إلى المازني، ولكن المحققين أنكروا على ابن الخباز هذا النقل.

والرأي الثاني: أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجحاً على إتباع المستثنى للمستثنى منه، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه نفسه، ولم يعط حكم المستثنى المتأخر على المستثنى منه، وهذا الرأي هو ما حكاه الأثبات ـ ومنهم المؤلف ـ عن المازني، وهو ما اختاره المبرد أيضاً فيما ذكره ابن مالك في شرح كافيته.

والرأي الثالث: أنه لا يترجح المستثنى في هذه الحالة، ولا يترجح إتباعه للمستثنى منه، بل يستوي الأمران، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الأمرين جميعاً: أن المستثنى منه متقدم على المستثنى، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى، فأعطوا كل واحد من الأمرين لمحة من النظر، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً، قال ابن مالك) (وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان، لأن لكل واحد منهما مرجحاً، فتكافآ)اهـ.

(١) سورة النساء، الآية: ١٥٧.

٢٦١ ـ هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود، وهذه رواية النحاة، وهي غير الوارد في ديوانه.

اللغة: (اليعافير): جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعيس: جمع أعيس أو=

. . . .

= عيساء، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.
الإعراب: (وبلدة) الواو واو رب، بلدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (ليس) فعل ماض ناقص (بها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه (أنيس) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة (إلا) أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (اليعافير) بدل من أنيس، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت (وإلا) الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إلا: حرف زائد للتأكيد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (العيس) معطوف بالواو على اليعافير، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله (إلا اليعافير) فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز، إلا أنه ورد مرفوعاً، وقد وجهه سيبويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين:
الأول: أنه جعله كالاستثناء المفرغ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحال لعدم ذكره، من جهة أن المعنى على ذلك، فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير.
والوجه الثاني: أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعاً من المستثنى منه، وكأن من قال: ليس فيها أحد إلا حمار، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار، فحمله على المحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعاً من التحية في قوله:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ   تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

وكما جعلوا السيف ضرباً من العتاب في قولهم: (عتابه السيف) وليس هذا الكلام على التشبيه، فإن من قال: (تحية بينهم ضرب وجيع) لا يريد أن يشبه التحية بالضرب، ومن قال: (عتابه السيف) لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف، وآية ذلك أنك لو قلت: (تحيتهم كالضرب) و(عتابه كالسيف) كان كلاماً غثاً لا محصل له، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعاً، ويجعل الضرب الوجيع نوعاً منها، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعاً، ويجعل السيف نوعاً منه، وهذا يقرب لك التوسع الذي ذكره سيبويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعاً من الأنيس، والتوسع الذي ذكره المازني حتى جعل الأنيس عاماً يشمل الإنسان ويشمل اليعافير والعيس. =

وَحَمَلَ عليه الزمخشريُّ ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾(١)

* * *

= ونظير بيت الشاهد قول النابغة الذبياني في داليته الطويلة:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَاباً، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلَّا أَوَارِيَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدي الصحابي:

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافي ـ نقلاً عن المازني ـ تخريجاً ثالثاً، قال: (رفع المستثنى عند بني تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه، وقال المازني: إن فيه وجهاً ثالثاً، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره) اهـ.

والفرق بين هذا الوجه الذي نقله أبو سعيد عن المازني والوجه الثاني في كلام سيبويه: أن التوسع الذي عند سيبويه واقع في البدل، فقد تجوز المتكلم في المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه، لمعنى فيه عنده، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول، ففي بيت الشاهد جعل اليعافير والعيس من جنس الأنيس، وأما التوسع الذي في كلام المازني ففي المستثنى منه، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منفي.

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بني تميم ثلاثة تخريجات: اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود، وكأن الاستثناء مفرغ، والتوسع في المستثنى، والتوسع في المستثنى منه، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل.

(١) سورة النمل، الآية: ٦٥، وحاصل إعراب الزمخشري أنه يجعل (من) اسماً موصولاً في محل رفع فاعل يعلم، والغيب: مفعولاً به ليعلم، ولفظ الجلالة بدلاً من (من) الموصولة، وهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى ـ وهو لفظ الجلالة ـ ليس من جنس المستثنى منه، لأن الله تعالى لا يحويه مكان، و﴿من في السموات﴾ يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض.

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة =

. . . .

= القراء السبعة، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية، ولا شك أن مما لا ينبغي لفحول العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف.

ومن أجل هذا تلمس العلماء وجهاً آخر غير الوجه الذي ذكره الزمخشري.

فذهب العلامة الصفاقسي إلى أن الاستثناء متصل، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التي يدل عليها لفظ (في) بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية، وهي بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية، وإذا كان الأمر كذلك كان ﴿من في السموات والأرض﴾ شاملاً للمخلوقين ولله تعالى، فيكون إلا الله بعض ما شملهم المستثنى منه، فيكون الاستثناء متصلاً، ومتى كان الاستثناء متصلاً، والكلام تام منفي، كان الإتباع أرجح الوجهين، فالآية الكريمة ـ على هذا التخريج ـ جارية على أرجح الوجهين في العربية.

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحد، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز ـ بأن تريد منها المعنى الذي تدل عليه بالوضع وتريد منها، مع ذلك، معنى مجازياً ـ مما لا يجيزه كثير من العلماء؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي. وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذه الاشتراط!

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يجيز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وهم الشافعي وأتباعه.

واختار ابن مالك رحمه الله وجهاً آخر في الآية، وحاصله أن صلة (من) الموصولة محذوفة وتقديرها (من يذكر في السموات والأرض) وليست الصلة هي المتعلق العام الذي يدل عليه الجار والمجرور وهو (في السموات والأرض) والاستثناء على هذا الوجه متصل، والمعنى مستقيم، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة!.

واختار ابن هشام في مغني اللبيب وجهاً آخر غير هذه الوجوه كلها، وحاصله أن (من) الموصولة مفعول به ليعلم، وليست فاعلاً كما هي في جميع الوجوه السابقة، والغيب: بدل اشتمال من (من) ولفظ الجلالة فاعل يعلم، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ، وكأنه قيل: لا يعلم الغيب إلا الله، ولكن بدل الاشتمال خال من ضمير يعود على =

فصل: وإذا تَقَدَّم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُه مطلقاً[١]، كقوله:

= المبدل منه، وقد علمنا أنه يجب في بدل الاشتمال أن يكون مضافاً إلى ضمير يعود على المبدل منه.

(١) أبادر هنا فأقول لك: إن مراد المصنف بقوله (مطلقاً) في هذا الموضع أنه يستوي في هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو (ما قام إلا زيداً أحد) ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء المنقطع نحو (ما في الدار إلا حماراً أحد) بعد أن يكون الكلام منفياً، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت (وبعضهم يجيز غير النصب في المسبوق بالنفي) لا معنى له، نعني أن قوله (في المسبوق بالنفي) لا محصل له ولا حاجة إليه؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب، وعذره في ذكره أنه تبع الناظم في قوله:

* وغير نصب سابق في النفي قد يأتي *

ثم أقول لك: إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور:

الصورة الأولى: تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده، نعني أن ذلك حاصل مع تقدم العامل في المستثنى منه، نحو (ما قام إلا زيداً أحد، وما أكرمت إلا زيداً أحد، وما مررت إلا زيداً بأحد) وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها، وهي محل الكلام الذي وضع المؤلف له هذا الفصل.

الصورة الثانية: أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده، نعني أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى، نحو (القوم إلا زيداً أكرمت) بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر، وفي هذه الصورة يختلف النحاة، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه، مطلقاً، أي سواء كان العامل في المستثنى منع متصرفاً كقولك (إخوتك إلا علياً زاروني أمس) أم كان العامل في المستثنى منه جامداً نحو قولك (أصدقاؤك إلا خالداً عسى أن يفلحوا) والقول الثاني: لا يجوز مطلقاً، والقول الثالث: يجوز إذا كان العامل متصرفاً كالمثال الأول، ويمتنع إذا كان العامل جامداً، وهذ التفصيل هو القول الصحيح الخليق بأن تأخذ به، لوجهين، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يصح التصرف في معموله بتقديمه عليه، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامري.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ =

٢٦٢ ـ وَمَـا لِـيَ إلاَّ آلَ أَحْمَـدَ شِيعَـةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مَـذْهَـبَ الحَقِّ مَـذْهَـبُ

= الصورة الثالثة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعاً، نحو قولك (إلا زيداً لم يحضر القوم) وقولك (إلا خالداً أكرمت القوم) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون، فقال البصريون: لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعاً بحيث يقع المستثنى في أول الكلام، قالوا: لأن (إلا) تشبه (لا) العاطفة، ولا العاطفة لا تقع في أول الكلام، وقال الكسائي والكوفيون: يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل، لأن ذلك وارد عن العرب في مثل قول الشاعر:

خَـلاَ الله لا أَرْجُـو سِـوَاكَ، وَإِنَّمَـا أَعُـدُّ عِيَـالِـي شُعْبَـة مِـنْ عِيَـالِكَـا

٢٦٢ ـ هـذا البيـت للكميـت بـن زيـد الأسـدي، مـن قصيـدة لـه هـاشميـة، يمـدح فيهـا آل الرسول ﷺ، ومطلع القصيدة التي منها الشاهد قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وَلَـمْ يُلْهِنِـي دَارٌ وَلاَ رَسْـمُ مَنْـزِلٍ وَلَـمْ يَتَطَـرَّبْنِـي بَنَـانٌ مُخَضَّـبُ

اللغة: (طربت) فعل ماض من الطرب، وهو خفة تعتري القلب من حزن أو لهو أو نحوهما (البيض) جمع بيضاء، وهي المرأة النقية اللون، والنحاة يستشهدون بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام، فإن قوله (وذو الشيب يلعب) على معنى: أوَ ذو الشيب يلعب! بدليل ورود رواية أخرى (أذو الشيب يلعب) وممن استشهد به على ذلك ابن هشام في مغني اللبيب (يلهني) مضارع ماضيه ألهاه، واللهو: أن تدع الشيء وترفضه، تقول: لهيت عن كذا ألهى ـ بوزن رضيت أرضى ـ وتقول: لهيت، ولهوت ـ مثل ـ رميت وغزوت ـ وقوله في بيت الشاهد (مذهب الحق) هو طريقه الذي يسلكه الذاهب إليه، ويروى في مكانه (مشعب الحق) وهو بوزنه ومعناه.

الإعراب: (ما) نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له (آل) مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و(أحمد) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل (شيعة) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو المستثنى منه المتأخر (وما) الواو حرف عطف، ما: نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (مذهب) مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(الحق) مضاف إليه مجرور =

وبعضُهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي، فيقول: «مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ أحَدٌ» سمع يونس: «مَا لِيَ إلاّ أبُوكَ نَاصِرٌ»، وقال:

٢٦٣ ـ * إذَا لَـمْ يَكُـنْ إلاّ النَّبِيُّـونَ شَـافِـعُ *

= بالكسرة الظاهرة (مذهب) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو المستثنى منه المتأخر.

الشاهد فيه: قوله (مالي إلا آل أحمد) و(مالي إلا مذهب الحق) فإن في كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، لم يكن فيه إلا وجه واحد، وهو نصب المستثنى، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب المستثنى في الموضعين.

وإنما لم يكن في المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا النصب ـ سواء أكان الكلام موجباً أم كان منفياً ـ لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً؛ إذ لا ثالث لهذين الوجهين، والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة، فلم يبق إلا الوجه الآخر، وهو نصبه على الاستثناء، فافهم هذا وتدبر.

وأصل نظم البيت: ومالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق؛ فقدم المستثنى في الموضعين على المستثنى منه؛ فوجب نصبه على ما علمت.

ومثل بيت الشاهد قول ذي الرمة (الديوان ٢٤).

مُقَزَّع أطْلَسُ الأطْمَارِ لَيْسَ لـه إلاّ الضِّـرَاءَ وإلاَّ صَيْـدَهَا نَشَـبُ

ومثل قول الآخر:

النـاس إلْـبٌ علينـا فيكَ ليـس لنـا إلا السُيـوفَ وأطـراف القنـا وَزَرُ

ومثله قول هذيل الأشجعي ورواه في اللسان (ب ي ض).

ولكنَّمَا يَمْضِي لي الحولُ كاملا ومـالـيَ إلا الأبْيَضَيْـنِ شـراب

ورواه صاحب التهذيب (١٢/ ٨٧) (وما لي إلا الأبيضان شراب) على غرار ما جاء في اللسان والشاهد رقم ٢٦٣.

٢٦٣ ـ هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه عليه، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* لأنَّهُـمُ يَـرْجُـونَ مِنْـهُ شَفَـاعَـةً *

وأول هذه القصيدة قوله: =

. . . .

= ألا يا لقومي هَلْ لَمَا حُمَّ دَافِعُ؟ وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِعُ؟
تَذَكَّرْتُ عَصْراً قَدْ مَضَى فَتَهَافَتَتْ بَنَاتُ الحَشَا وَانْهَلَّ مِنِّي المَدَامِعُ

اللغة: (حم) قدر، تقول: (حم الأمر) بالبناء للمجهول ـ تريد أنه قدر وهيئت أسبابه، وتقول (حمه الله تعالى، وأحمه) تريد أنه سبحانه قدره وهيأ له أسبابه (تهافتت) تتابعت وتوالت وجرى بعضها في أثر بعض (بنات الحشا) أراد بها الهموم والآلام والأحزان (انهل) انصب وسال متتالياً (يرجون) يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة، وهي المقام المحمود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبحانه: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾.

الإعراب: (لأنهم) اللام حرف جر دال على التعليل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين اسم أن مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف عماد (يرجون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن المؤكدة، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله (ما بدلوا) في بيت سابق على بيت الشاهد (منه) جار ومجرور متعلق بقوله يرجون (شفاعة) مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يكن) فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (إلا) أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (النبيون) فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (شافع) بدل من فاعل يكن، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (إلا النبيون شافع) فإن ظاهره أن قوله (شافع) هو المستثنى منه، وقوله (النبيون) مستثنى، وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى؛ للعلة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق، إلا أن الرواية وردت برفعه؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ، واعتبروا المستثنى معمولاً لما قبل (إلا) فهو فاعل ليكن التامة، وما بعده بدل منه بدل كل من كل، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب.

=

وَوَجْهُه أن العامل فُرِّغ لما بعد «إلا» وأن المُؤَخَّرَ عامٌّ أُرِيد به خاص؛ فصحَّ إبدالُه من المستثنى، لكنه بدل كل، وَنَظِيرُهُ في أن المتبوع أُخِّرَ وصار تابعاً «مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ»(١).

* * *

= فإن قلت: فكيف يكون إبدال (شافع) من (النبيون) من قبيل بدل الكل من الكل، وشافع أعم من النبيين، ونحن لو أبدلنا قوله (النبيون) من شافع ـ لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي فقيل (إذا لم يكن شافع إلا النبيون) ـ كان من قبيل بدل البعض من الكل؟

قلت: قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلي أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض، لأن اللفظ العام قد صار بدلاً واللفظ الخاص قد صار مبدلاً منه، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل، ولكن جمهرة النحاة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض، فأما الذين لا ينكرون هذا النوع من البدل، ويستدلون على صحته بأنه وارد عن العرب في نحو قول الشاعر:

رَحِمَ الله أَعْظُماً دَفَنُوها بِسجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلُحَاتِ

فإنهم يبقون العام على عمومه والخاص على خصوصه ويجعلون هذا البدل بدل كل من بعض، وأما الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذي كان مبدلاً منه ـ وهو شافع ـ لم يبق على عمومه حين صار بدلاً، بل صار خاصاً بحيث يساوي في مدلوله اللفظ الذي كان بدلاً فصار مبدلاً منه ـ وهو قوله النبيون ـ وإذا تساوى البدل والمبدل منه في المدلول يكون البدل بدل كل من كل، وهذا هو الذي أشار المؤلف إليه بقوله: «وأن المؤخر (يريد قوله «شافع») أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى، لكنه بدل كل»اهـ.

(١) أصل هذه العبارة (ما مررت بأحد مثلك) فقولهم (بأحد) جار ومجرور متعلق بمررت، ومثلك ـ بالجر ـ نعت لأحد، فقدم فصار الكلام (ما مررت بمثلك أحد) فقولهم بمثلك جار ومجرور يتعلق بمررت، وأحد: بدل من مثلك، وقد صار في هذه العبارة الثانية الاسم الذي كان متبوعاً تابعاً، والاسم الذي كان تابعاً صار متبوعاً، وإن اختلف نوع تبعيته، فبعد أن كان التابع في الأصل نعتاً صار التابع في العبارة الثانية بدلاً، فلا عجب إذن في أن يتغير نوع البدل فيصير بدل كل من كل بعد أن كان بدل بعض من كل. =

فصل: وإذا تَكَرَّرَت «إلا» فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إِذَا تَلَتْ عاطفاً، أو تلاها اسمٌ مماثل لما قبلها [١] ـ ألغيت؛ فالأول نحو: «ما جاء إلا زيد وإلا عمرو» فما بعد «إلا» الثانية معطوفٌ بالواو على ما قبلها، و«إلاّ» زائدة للتوكيد، والثاني كقوله:

* لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الفَتَى إلاّ الْعَلاَ [٢] *

فـ «ـالْفَتَى» مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء، وَالأَرْجَحُ كونُه تابعاً له في

---

(١) اعلم أولاً أن هذه الأحكام لا تختص بنوع من أنواع الاستثناء، بل تقع في الاستثناء المتصل وفي الاستثناء المنقطع وفي الاستثناء المفرغ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك، فتمثيله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ، والمثال الذي أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام منفي.

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأتى في العطف بالواو وفي البدل بأنواعه الأربعة التي هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصور في موضعين، الأول في كونه عمم في العاطف فقال: (وذلك إذا تلت عاطفاً) مع أن الحكم المذكور ـ كما نص عليه المحققون ـ قاصر على العطف بالواو، والثاني كونه خص البدل بما كان الثاني مماثلاً للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البدل كما قلنا، فمثال بدل الكل من الكل (لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا) فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله: (بهم) والعلا: بدل من الفتى، وهو بدل كل من كل، ومثال بدل البعض من الكل (ما أعجبني أحد إلا زيد إلا وجهه) فزيد: مستثنى من أحد، ووجهه: بدل من زيد، وهو بدل بعض من كل، ومثال بدل الاشتمال قولك: (ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه) فزيد: مستثنى من أحد، وأدبه: بدل من زيد، وهو بدل اشتمال، ومثال بدل الغلط قولك: (ما أعجبني إلا زيد إلا عمرو) فزيد: مستثنى من أحد، وعمرو: بدل من زيد، وهو بدل غلط.

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف ـ وهو قوله (ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو) وأن يكون المعطوف عليه هو البدل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله: (إلا رسيمه) بدل من قوله (إلا عمله) وقوله (وإلا رمله) معطوف على رسيمه، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت: (وقد اجتمع العطف والبدل في قوله).

(٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية.

جَرِّه[1]، ويجوز كونُه منصوباً على الاستثناء، و «العَلاَ» بدلٌ من الفتى بدل كل من كل، لأنهما لمسَمًّى واحد، و «إلا» الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

٢٦٤ ـ مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ   إلاّ رَسِيمُهُ وَإلاّ رَمَلُهْ

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجروراً به على جره في غير الموضع القياسي.

٢٦٤ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٧٤) واستشهد به كثير من النحاة، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين.

اللغة: (شيخك) المشهور الجاري على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثناة من تحت وبعدها خاء معجمة، وقد قيل: لعله (شنجك) بشين فنون فجيم ـ والشنج: أصله بفتحتين الجمل، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن، وهذا حسن لو أنِ الرواية وردت به، والرسيم والرمل: ضربان من السير، ولعل الذين زعموا أن الرواية (شنجك) بالنون والجيم ـ قد غرهم ذكر الرمل والرسيم في البيت، ولكن الخطب فيهما سهل؛ فإنه يراد بهما معنى مجازي إن صحت رواية الجماعة، وفسر الأعلم الرسيم بالسعي بين الصفا والمروة، كما فسر الرمل بالطواف بالبيت، وكأن الشاعر قد قال: ليس في شيخك منتفع غير هذين العملين.

الإعراب: (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وشيخ من (شيخك) مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (إلا) أداة استثناء ملغاة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عمله) عمل: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (إلا) حرف زائد، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (رسيمه) رسيم: بدل من عمل الواقع مبتدأ، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ورسيم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه (وإلا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إلا: حرف زائد مبني على =

فـ «ـرَسِيمُه» بدلٌ، و «رملُه» معطوف، و «إلاّ» المقترنة بكل منهما مؤكدة.

وإن كان التكرار لغير توكيد ـ وذلك في غير بَابَي العَطْفِ والبَدَلِ ـ فإن كان العاملُ الذي قبل «إلاّ» مُفَرَّغاً تَرَكْتَهُ يُؤَثِّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَات، وَنَصَبْتَ ما عدا ذلك الوَاحِدَ، نحو: «مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً» رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل، ونصبت الباقي، ولا يَتَعَيَّن الأول لتأثير العامل، بل يترجح، وتقول: «مَا رَأَيْتُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بَكْراً» فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب البواقي بإلاَّ على الاستثناء.

وإن كان العامل غير مُفرَّغ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها، نحو: «مَا قَامَ إلاّ زيداً إلا عمراً إلا بكراً أَحَدٌ» وإن تأخرت، فإن كان الكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها، نحو: «قَامُوا إلاّ زَيْداً إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً».

وإن كان غيرَ إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاه لو انْفَرَدَ، ونصب ما عداه، نحو: «مَا قَامُوا إلاّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاّ بَكْراً» لك في واحد منها الرفعُ راجحاً والنصب مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب [1]، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجحُ.

هذا حكم المستثنيات المكَرَّرَة بالنظر إلى اللفظ [2].

= السكون لا محل له من الإعراب (رمله) رمل: معطوف على رسيم، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (إلا عمله، إلا رسيمه وإلا رمله) فقد كرر (إلا) في هذا الكلام مرتين: المرة الأولى في قوله (إلا رسيمه) والرسيم: بدل من العمل على ما اتضح لك في إعراب البيت، والمرة الثانية في قوله (وإلا رمله) والواو المتقدمة على إلا عاطفة، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها، وقد تبين ذلك في الإعراب، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً، فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزاد فيهما إلا، وهما العطف والبدل.

(١) أجاز الأبدي في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال.

(٢) فرق المحقق الرضي بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناؤه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة، قال: وإن كررتها لغير توكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه، =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يُمْكن استثناءُ بَعْضِه من بَعْضٍ، كـ«ـزيد وعمرو وبكر» وما يُمكن، نحو: «لَهُ عِنْدِي عَشَرَةٌ إلاّ أَرْبَعَةً إلاّ اثنَيْنِ إلاّ وَاحِداً».

ففي النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلاً ـ وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب ـ فما بعده داخل، وإن كان خارجاً ـ وذلك إن كان مستثنى من موجب، فما بعده خارج.

وفي النوع الثاني اختلفوا، فقيل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كلٌّ من الأعداد مستثنًى مما يليه، وهو الصحيح، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان.

وعلى هذا فالمقَرُّ به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة على القول

= أو لا، فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره، فالذي في غير العدد نحو (جاء المكيون إلا قريشاً إلا هاشمياً إلا عقيلياً) في الموجب، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه من غير موجب، والمستثنى منه مذكور في الحالين، ونعني بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس، وهكذا، ونعني بكل شفع الثاني منها والرابع والسادس، وهكذا، وكان كل وتر منفياً لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفي، فهو خارج من حكم ما قبل إلا، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذي قبله منفي خارج، وهذا مستثنى من هذا المنفي الخارج، فيكون مثبتاً داخلاً، فيكون في المثال الذي ذكرناه قد جاء المكيون ولم يجيء القرشيون منهم، وجاء قوم من بني هاشم، ولم يجيء عقيلي، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال، لأنه مستثنى من منفي، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء. لأنه مستثنى من موجب، والذي في العدد الموجب نحو (له عليَّ عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة) فكل وتر منفي خارج، وكل شفع موجب داخل، والإعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد، وتقول في غير الموجب من العدد (ما له عليَّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة) فالقياس أن يكون كل وتر داخلاً وكل شفع خارجاً، والإعراب في الشفع والوتر كما في العدد الذي هو غير موجب، هذا هو القياس)اهـ بتصرف للإيضاح. =

الثاني، ومجتَمِلٌ لهما على الثالث، ولك في معرفة المتحصِّل على القول الثاني طريقتان، إحداهما: أنْ تُسْقِط الأول وَتَجْبُر الباقي بالثاني وتُسْقِط الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير. والثانية: أن تَحطّ الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلى الأول.

* * *

فصل: وأصل[١] «غير» أن يُوصَفَ بها إما نكرةٌ، نحو: ﴿صَالِحاً غَيرَ الَّذِي كُنَّا

(١) فإن قلت: فكيف تقع (غير) نعتاً، وهي اسم جامد، وقد قلتم: إن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق؟

فالجواب: أن (غير) ـ وإن كانت اسماً جامداً ـ مؤولة بالمشتق لأنها في معنى اسم الفاعل، فإن قولك: (زيد غير عمرو) معناه كمعنى قولك (زيد مغاير لعمرو) فصح الوصف بها لذلك السبب.

فإن قلت: فهل تتعرف (غير) بإضافتها إلى المعرفة، أم لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة في هذا الموضوع خلافاً، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء، الرأي الأول: أنها لا تتعرف أصلاً لأنها متوغلة في الإبهام، والرأي الثاني أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، مطلقاً، والرأي الثالث: التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما، فيكون أول الاسمين موصوفاً بها وتكون هي مضافة إلى ثانيهما، نحو قولك: (الحركة غير السكون) وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك: (الذهب غير الحجر) أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك: (الأبيض غير الأسود) فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لوناً غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلاً، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة، ولك أن تحمل آية الفاتحة على هذا، وعلى ذلك يكون ﴿غير المغضوب عليهم﴾ نعتاً للذين في قوله سبحانه: ﴿الذين أنعمت عليهم﴾ وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة، فإن جريت على القول بأن (غير) لا تتعرف أصلاً لزمك أن تجعل ﴿غير المغضوب عليهم﴾ بدلاً من قوله: ﴿الذين أنعمت عليهم﴾ والنكرة تبدل من المعرفة بدون نكير، وأما الآية الأولى التي تلاها المؤلف ـ وهي قوله سبحانه: ﴿صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾ فإن جريت على القول=

نَعْمَلُ﴾(١)، أو معرفةً كالنكرة، نحو: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٢)، فإن موصوفها (الذين) وهم جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم.

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّن معنى: «إلّا» فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه، وَتُعْرَب هي بما يستحقُّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها(٣) في نحو: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و «مَا نَفَعَ هٰذَا المَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ» عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: «مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ»،

= الأول فإن (غير الذي) يكون نعتاً كما قال المؤلف، وإن جريت على القول الثاني القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذي كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذي كنا نعمل) بدلاً، لا نعتاً، فإن جريت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان (غير الذي) نعتاً.

ومن تقرير الكلام على الوجه الذي قلناه تدرك أن المؤلف جرى في كلامه على أن (غير) لا تتعرف بالإضافة مطلقاً. أو زعم أن ثمة واسطة.

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٧.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب (غير) في أربع مسائل، وهي:

المسألة الأولى: أن يكون الكلام تاماً موجباً، نحو (قام القوم غير زيد) فهذا كلام تام قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو موجب لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي.

المسألة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك: (ما نفع هذا المال غير الضرر) فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى؛ إذ لا يقال: (نفع الضرر).

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم.

المسألة الثالثة: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو قولك: (ما في الدار أحد غير حمار) فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين، وبنو تميم يجيزون فيها الإتباع.

المسألة الرابعة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: (ما في الدار غير زيد أحد) ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف.

ويترجّحُ(١) عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: «ما فيها أحد غير حمار»، وَيَضْعُفُ(٢) في نحو: «مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» ويمتنع في نحو: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ».

***

فصل: والمستثنى(٣) بـ«ـسِوَى» كالمستثنى بـ«ـغَيْر» في وجوب الخفض. ثم قال

---

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب (غير) في مسألتين:
المسألة الأولى: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: (ما في الدار غير زيد أحد) وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب.
المسألة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو قولك: (ما في الدار أحد غير حمار) وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم، فأما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم.

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب (غير) في مسألة واحدة، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك: (ما حضر القوم غير زيد) فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه، وهو منفي، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس المستثنى منه، فالراجح فيه الإتباع، والنصب على الاستثناء ضعيف.

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحاة في (سوى) ثلاثة آراء:
الرأي الأول ـ وهو رأي الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين ـ وحاصله أن (سوى) ظرف مكان، وأنها لا تخرج عن الظرفية، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر، قال سيبويه: (ومما ينتصب أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك، إذا جعلته بمعنى بدلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر، جعله بمنزلة غير، وهو رجل من الأنصار:

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

وقال الأعلم في شرح هذا الشاهد: (أراد غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً، ولكنه جعله بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كمعناها)اهـ.

=

. . . .

= **الرأي الثاني** ـ وهو رأي الرماني وأبي البقاء العكبري ـ وحاصله أن (سوى) تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية، وتستعمل اسماً غير ظرف، إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف. وقد ارتضى المؤلف هذا الرأي، ولذلك تراه يقول: (وإلى مذهبهما اذهب).

الرأي الثالث ـ وهو رأي جمهور الكوفيين، وتبعهم ابن مالك ـ وحاصله أن (سوى) تستعمل ظرفاً، وتستعمل اسماً غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء، ليس أحدهما أكثر من الثاني، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة:

الأول: أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل: (قاموا سواك) وقوله: (قاموا غيرك) بمعنى واحد.

الثاني: أنه لم يقل واحد من أهل اللغة أن سوى عبارة عن مكان أو زمان، حتى تكون ظرفاً، وإنما تأولها البصريون بمعنى بدلك، ثم جعلوا بدلك بمعنى مكانك فحكموا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف.

الثالث: أن الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر، ومجرورة بالإضافة، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء، ومرفوعة على الفاعلية، وجاءت معمولة لنواسخ الابتداء، ووقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب.

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله ﷺ: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود» وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها» ومن ذلك قول المرار العقيلي:

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

ومن ذلك قول الأعشى:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر:

فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ الـ ... ـنَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة ـ وهو من شعراء الحماسة:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي =

الزجاجيّ وابن مالك. سِوَى كغَيْر معنًى وإعراباً، ويؤيدهما حكايةُ الفَرّاءِ «أَتَانِي سِوَاكَ». وقال سيبويه والجمهور: هي ظرفٌ، بدليل وَصْلِ الموصول بها، كـ«جَاءَ

= ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول الفند الزماني ـ وهو من شعراء الحماسة أيضاً:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ ... وإنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقول أبي دهبل الجمحي:

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... سِوَى لَيْلَةٍ؟ إِنِّي إِذاً لَصَبُورُ

وسنذكر لك شاهداً وقعت فيه مفعولاً مع شرح الشاهد ٢٦٦.

ويقول ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية:

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ ... وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ... ظَرْفاً، وَذَا القَولُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإنَّ إسْنَاداً إلَيْهَا كَثُرَا ... وَجَرُّهَا نَثْراً وَنَظْماً شُهِرَا

وقال في شرح هذه الأبيات: (سوى المشار إليه اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه، ويعرف هو تقديراً بما يعرب به غير لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك، واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية، والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيفت إليها، وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية)اهـ، المقصود منه.

وبعد، فإن كثرة هذه الشواهد، وتأثر (سوى) فيها وفي كثير من أمثالها بالعوامل المختلفة لا يبقى معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول الخليق بأن نأخذ به، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نحاة أهل البصرة سيبويه، فإنا نتحدث عن لغة العرب التي نطقت بها ألسنتهم في مختلف عصورهم، فلا تغفل عن ذلك، والله يتولاك بتأييده.

الَّذِي سِوَاكَ» قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله:

٢٦٥ - وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَى الْعُـدْوَا نِ دِنَّـاهُـمْ كَمَـا دَانُـوا

٢٦٥- هذا الشاهد من كلام الفند الزماني ـ بكسر الزاي وتشديد الميم مفتوحة ـ واسمه شهل بن شيبان، وشهل وشيبان كلاهما بالشين المعجمة، وهو من شعراء الحماسة.

اللغة: (العدوان) بضم العين وسكون الدال ـ الظلم، تقول: عدا يعدو، واعتدى يعتدي، إذا جاوز الحد فجار وظلم (دناهم) جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا، وقالوا: كما تدين تدان، وهم يريدون كما تفعل يفعل بك، وكما تفعل تجازى به.

الإعراب: (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يبق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها (سوى) فاعل يبق مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف و(العدوان) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (دناهم) دان: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونا: فاعله وهو ضمير المتكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل رفع، وضمير الغائبين العائد على بني ذهل المذكورين في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبني على السكون في محل نصب (كما) الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب (دانوا) دان: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور متعلق بمحذوف لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً عامله قولهم دناهم، وتقدير الكلام: دناهم ديناً مماثلاً لدينهم إيانا، وجملة (دناهم) لا محل لها من الإعراب جواب (لما) المذكورة في بيت قبل بيت الشاهد.

وإليك بيتين من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا القَوْمُ إِخْوَانُ
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه: قوله: (ولم يبق سوى العدوان) حيث أوقع (سوى) فاعلاً لقوله (يبق)، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا في الشعر، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام غير مختص بالشعر، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد نثراً ونظماً، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في =

وقال الرُّمّاني والعُكْبَرِي: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وإلى هذا أذهب.

* * *

فصل: والمستثنى بـ«لَيْسَ» و «لا يكون» واجبُ النصبِ، لأنه خبرهما، وفي الحديث: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ» وتقول: «أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْداً».

وَاسْمُهُمَا [1] ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو

= البحث الذي ذكرنا فيه أقوال النحاة فيها، وسنذكر لك شاهداً منها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآتي.

(١) ذكر المؤلف في مرجع الضمير المستتر وجوباً في ليس ولا يكون قولين للنحاة، ولم يبين قائل كل واحد منهما، وترك قولاً ثالثاً، ونحن نذكر لك الأقوال منسوبة إلى قائليها، وما يرد على كل قول منها: فنقول:

القول الأول: أن هذا الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه، وهذا قول سيبويه، وبيان ذلك أنك حين تقول (جاء القوم ليس زيداً) يكون تقدير الكلام: جاء القوم ليس هو ـ أي الجائي ـ زيداً، واعترض على هذا القول باعتراضات، أوضحها أنه قد لا يكون في الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت (القوم إخوتك ليس زيداً) فمن أين لنا أن نشتق اسم الفاعل الذي يعود الضمير عليه، وأجاب بعض من ينتصر لسيبويه بأنّا نتصيد من معنى الكلام السابق فعلاً ونجعل اسم فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير، ففي المثال المذكور نقدر أن الكلام: القوم يتصفون بأخوتك ليس زيداً، ونقدر مرجع الضمير: ليس هو (أي المتصف بهذه الأخوة) زيداً.

والقول الثاني: أن هذا الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق، وهذا رأي جمهرة البصريين، فتقدير (جاء القوم ليس زيداً) ليس هو (أي بعض القوم) زيداً، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيداً، أي أن بعض القوم من عدا زيداً، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحداً، وليس من المعهود إطلاق لفظ البعض على الكل إلا واحداً.

القول الثالث: أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق، بعد أن تقدر المستثنى كان مضافاً لمصدر مثله، وهذا رأي الكوفيين، فيكون تقدير قولك: (جاء القوم ليس زيداً) ليس المجيء مجيء زيد، واعترض على هذا القول باعتراضين، أولهما أنه قد لا يكون =

البعضِ المدلول عليه بكله السابق، فتقدير: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»: ليس القَائِمُ، أو ليسَ بعضُهم، وعلى الثاني فهو نظير: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ (١) بعد تَقَدُّمِ ذكرِ الأولاد (٢).

وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما (٣).

= في الكلام السابق فعل، وقد عرفت جوابه في الكلام على قول سيبويه، وثانيهما أن في هذا التقدير مضافاً محذوفاً لم يلفظ به في كلام قط.

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

(٢) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد، أما أولاً فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة، وأما ثانياً فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ فيكون قوله جل ذكره ﴿أولادكم﴾ معناه الذكور والإناث، وقوله سبحانه بعد ذلك ﴿فإن كن نساء﴾ تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية، وكأنه قيل: فإن كن أي الإناث من أولادكم نساء، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير المستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من الكل السابق بهذه الآية.

فإن قال قائل: فإني لا أجد فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء، لأنه لا يكون النساء إلا إناثاً.

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله: (نساء) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره ﴿فوق اثنتين﴾ وإنما ذكر قوله: ﴿نساء﴾ توطئة وتمهيداً لذكر هذا الوصف، وليس في ذلك شيء غريب، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجري كثيراً في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال. ومن جريان التوطئة في باب الخبر ـ سوى هذه الآية ـ قوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾ ومن مجيئها في باب الحال قوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾ وقوله جلت كلمته ﴿وكذلك أنزلناه حكماً عربياً﴾ وقوله سبحانه: ﴿وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً وصرفنا فيه من الوعيد﴾ والنحاة يسمون هذه الحال (الحال الموطئة).

(٣) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام: جاؤوا مجاوزين زيداً، وقد اعترضوا على اعتبار جملة (ليس زيداً) وجملة (لا يكون زيداً) حالاً من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها ـ وهو =

فصل: وفي المستثنى بـ «خَلاَ» و«عَدَا» وجهان:

أَحَدُهُما: الجرُّ على أنهما حَرْفا جَرٍّ، وهو قليلٌ، ولم يَحْفَظْهُ سيبويه في «عَدَا»، ومن شواهده قولُه:

٢٦٦ ـ أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= الضمير، أو الواو، أو هما معاً ـ لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت، فكيف صح جعل هذه الجملة حالاً من غير رابط، كما اعترض على هذا القول بأن المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت (لقيت رجالاً ليس زيداً) فكيف تكون حالاً من النكرة من غير مسوغ؟ كما اعترض على هذا القول بأن (ليس) فعل ماض عند البصريين، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالاً أن تكون مقترنة بقد لفظاً أو تقدر قبلها قد، ولم يجد العلماء مفرّاً من أن يسلموا أن هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال، ثم يقولون: إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام.

٢٦٦ ـ هذا بيت من الوافر، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله:

تَرَكنا في الحضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلَى النُّسُورِ

ومنه يتبين لك أن قوافي الأبيات مجرورة.

اللغة: (الحضيض) القرار من الأرض عند منقطع الجبل، والحضيض أيضاً: الأرض، وفي الحديث أنه أهدي إلى النبي ﷺ هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال: (ضعه بالحضيض، فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد) يريد ضعه على الأرض (بنات عوج) يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات، وعوج: جمع أعوج، وأعوج: أصله صفة من العوج، وقد سمي بها فرس لم يكن في خيل العرب فحل أشهر منه ولا أكثر نسلاً، قال الأصمعي: كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر، وقال أبو عبيدة: كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال، والقولان متقاربان؛ فإن بني آكل المرار من كندة، وسمي أعوج لما قال ابن سيده: أعوج فرس سابق ركب صغيراً فاعوجت قوائمه، والخيل الأعوجية منسوبة إليه، ويقال: خيل أعوجية، وخيل أعوجيات، وبنات أعوج (خضعن) ذللن وخشعن (النسور) جمع نسر (أبحنا) يريد=

. . . .

= أهلكنا واستأصلنا (حيهم) الحي: القبيلة (أسراً) هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى (الشمطاء) المرأة التي خالط البياض سواد شعرها، والرجل أشمط (والطفل) هو الصبي الذي لا يزال في حدود الرضاع، ثم هو فطيم.

الإعراب: (أبحنا) أباح: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، ونا: فاعله، وهو ضمير مبني على السكون في محل رفع (حيهم) حي: مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (قتلاً) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة (وأسراً) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أسراً: معطوف على قوله قتلاً، منصوب بالفتحة الظاهرة (عدا) حرف جر دال على الاستثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الشمطاء) مجرور بعدا، وعلامة جره الكسرة الظاهرة (والطفل) الواو حرف عطف، الطفل: معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (الصغير) صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (عدا الشمطاء) حيث جر الاسم الواقع بعد (عدا) على أنه حرف جر.

وشاهد ورود (خلا) حرف جر قوله الآخر (ولم أقف على اسمه):

خَلاَ اللّهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وفي هذا البيت ثلاثة أدلة في باب الاستثناء:

الأول: الجر بـ(خلا)، وقد نقل قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بـ(خلا)، وهو نقل غير صحيح، فقد ذكر سيبويه الجر بـ(خلا) في كتابه حيث يقول (١/ ٣٧٧): (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا، وهي التي في قولك: تفعل ما فعلت، ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً) اهـ. بحروفه.

والثاني: مجيء (سوى) مفعولاً به، فيدل على أن سوى تخرج عن الظرفية، وهو الشاهد الذي نبهناك إليه سابقاً (ص ٢٤٦).

وموضعهما نصب، فقيل: هو نَصْبٌ عن تمام الكلام، وقيل: لأنهما متعلقان بالفعل المذكور(١).

= والثالث: وقوع الاستثناء في أول الكلام، وتأخر أركان الجملة التي يستثنى من شيء فيها، ألا ترى أنه قدم (خلا الله) وهو الاستثناء ـ على (لا أرجو سواك) وهو أصل الكلام الذي يستثنى منه، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده، وقد ذكرنا لك في صور تقديم المستثنى (ص ٢٣٤) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون في جوازها، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء أول الكلام نحو قولك: (إلا طعامك ما أكل زيد) ونحو (إلا زيداً ما حضر القوم) ونحو (إلا زيداً أكرمت القوم) وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع كما في هذا البيت الشاهد، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو (ما لي إلا مذهب الحق مذهب) ونحو (أكرمت إلا زيداً القوم) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء في أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٣٤ وما بعدها).

(١) حاصل هذا الكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل (عدا) ومجرورها نصب ومحل (خلا) ومجرورها نصب أيضاً، واختلفوا في عامل النصب فيهما، فقال قوم: العامل في محلهما النصب هو الجملة التي تسبقهما، حقيقة أو تقديراً، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك: (حضر القوم عدا زيد، وخلا زيد) أم كانت الجملة اسمية نحو قولك: (القوم إخوتك عدا زيد، وخلا زيد).

فإن قلت: فكيف تكون الجملة عاملة؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النحاة من قال: إن ناصب المستثنى بعد إلا هو تمام الكلام، وستسمع مثل ذلك في باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة: إنه انتصب عن تمام الكلام، فمعنى قولهم: (منصوب عن تمام الكلام) أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه.

والقول الثاني: أن الناصب له هو الفعل المتقدم في نحو قولك: (حضر القوم عدا زيد، وخلا زيد) فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل المتقدم، أي أنهما في موضع المفعول به، كما تقول ذلك في قولك: (مررت بزيد) لما كان الفعل لا يتعدى =

والثاني: النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقع[1] «إلاّ» وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مُفَسِّره وفي موضع الجملة البحثُ السابقُ.

وتدخل عليهما «ما» المصدرية فيتعين النصبُ، لتعين الفعلية حينئذٍ، كقوله:

٢٦٧ ـ * أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ *

= إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر.

وقد اختار ابن هشام في كتابه مغني اللبيب القول الأول من هذين القولين، وعلل اختياره بأمرين، أولهما أنه مطرد، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطرداً، لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلاً، نحو قولك: (هؤلاء القوم كرام عدا زيد، وخلا زيد) وثانيهما أن حرف الجر الذي يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذي ينتصب بالفعل السابق عليه، أما حرف الجر الذي لا يوصل معنى الفعل السابق عن الاسم، فلا ينبغي أن يكون الجار والمجرور منصوباً بذلك الفعل.

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجه الاعتراض، فلا ينبغي أن تأخذ بما يستتبعانه.

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما، وهي لا توصل إلا بالأفعال، وأما أنهما جامدان فلأنهما موضوعان في موضع الحرف الذي هو إلا، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى، وأما أنهما ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا، لأنه متعد قبل الاستثناء، إذ تقول: (عدا فلان طوره) وأما بالنظر إلى خلا فلأنه عند الاستثناء ضمنوه معنى جاوز فصار متعدياً بعد أن كان قاصراً، فاعرف ذلك.

٢٦٧ ـ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ *

اللغة: (ما خلا الله) أي ما عداه وما جاوزه سبحانه (باطل) لا أصل له ولا حقيقة (نعيم) ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال، وسمي بذلك لأن الأصل في هذه المادة النعومة، كما سموا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة فقالوا: هذا عيش خشن، وفلان يعيش عيشة خشنة، وما أشبه ذلك (زائل) أراد أنه فانٍ لا خلود له ولا دوام.

المعنى: يقول: إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء في هذه الحياة الدنيا حقيقة =

وقوله:

٢٦٨ ـ تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي

= ثابتة، ولم نجد نعيماً مما يتنعم به الناس في دنياهم باقياً لأصحابه، وليس يريد أن الحياة وما فيها أوهام وخيالات، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دائمة، وإنما هي متغيرة وصائرة إلى الفناء، وقد قال النبيﷺ عن هذا البيت: (هو أصدق كلمة قالها شاعر).

الإعراب: (ألا) حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كل) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكل مضاف و(شيء) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (ما) حرف مصدري (خلا) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق (الله) منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (باطل) خبر المبتدأ الذي هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وكل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(نعيم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (لا) نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (محالة) اسم لا النافية للجنس، مبني على الفتح في محل نصب، وخبر لا محذوف، وتقدير الكلام: لا محالة موجودة، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره (زائل) هو خبر المبتدأ الذي هو قوله: (كل نعيم) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (ما خلا الله) حيث ورد فيه استعمال (خلا) مسبوقة بما المصدرية، وانتصب الاسم الكريم بعدها، وأنت إن قدرت (ما) مصدرية لم يكن لك بد من جعل (خلا) فعلاً فتنصب به ما بعده؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف، فإن ذهبت إلى اعتبار (ما) زائدة جاز لك اعتبار (خلا) حرفاً جاراً، من قبل أن (ما) الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر، وسيذكر المؤلف هذا، فتفطن لذلك.

٢٦٨ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

=

. . . .

= **اللغة**: (تمل) مضارع مبني للمجهول من الملل والسأم، تقول: مللت الشيء ومللت منه، أمله وأمل منه ـ على مثال فرحت أفرح ـ مللاً، وملة، وملالة، تريد أنك مججته وسئمته وأحببت تركه والانصراف عنه، وتقول: هذا رجل مل ـ بفتح فسكون ـ وذو ملة، وملول، وتقول: أمل فلان فلاناً، وأمل عليه، تريد أنه أسأمه (الندامى) جمع ندمان، مثل سكران وسكارى، والندمان ـ ومثله النديم ـ الذي يجالسك على الشراب (مولع) هو الوصف من قولك: (أولع فلان بكذا) إذا أغري به وأحبه، وهو من الأفعال الملازمة للبناء لما لم يسم فاعله، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن، والمعنيّ من عني.

الإعراب: (تمل) فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (الندامى) نائب فاعل تمل، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (ما) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عداني) عدا: فعل ماض دال على الاستثناء، مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه، وتقدير الكلام: تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي (فإنني) الفاء حرف دال على التعليل، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب (بكل) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، كل: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتي في آخر البيت، وكل مضاف و (الذي) اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (يهوى) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (نديمي) نديم: فاعل يهوى، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بيهوى، وهو محذوف، وتقدير الكلام: بكل الذي يهواه نديمي (مولع) خبر إن =

ولهذا دخلت نونُ الوقاية، وموضعُ الموصولِ وصلتِهِ نَصْبٌ: إما على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل[(١)]، فمعنى: «قَامُوا مَا عَدَا زَيْداً» قَامُوا وَقْتَ مُجَاوزَتهم زيداً، أو مُجاوِزِينَ زَيْداً، وقد يَجُرَّانِ على تقدير «ما» زائدة[(٢)].

* * *

= المؤكدة، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (ما عداني) حيث استعمل (عدا) مسبوقة بما المصدرية؛ فوجب أن تتمحض للفعلية؛ لما ذكرناه في شرح الشاهد السابق، ومما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال، ولم يعاملها معاملة الحروف؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف.

(١) في موضع (ما عدا زيداً) و (ما خلا زيداً) من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر المؤلف اثنين منها:

أما الأول فحاصله أن (ما) المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية، وأصله مضاف إليه للفظ (وقت) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فتقدير (قام القوم ما عدا زيداً) قام القوم وقت مجاوزتهم زيداً.

والثاني: أن (ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل، وهو حال من المستثنى منه، فتقدير قولك (قام القوم ما عدا زيداً) قام القوم مجاوزتهم زيداً، أي مجاوزين زيداً، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالاً باسم الفاعل نحو قولك (جاء زيد ركضاً) أي راكضاً، وهذا تقدير أبي سعيد السيرافي.

والثالث: أن (ما عدا زيداً) منصوب على الاستثناء، مثل انتصاب (غير) في قولك (قام القوم غير زيد) وهذا تقدير ابن خروف.

قال المحققون: والذي ينبغي اختياره هو الرأي الأول، وذلك لأن (ما عدا) في تأويل المصدر عند الجميع، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك (أزورك طلوع الشمس) و (أجيئك قدوم الحاج) فأما مجيء الحال مصدراً فيحتاج ألبتة إلى التأويل، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالاً إنما يكون في المصدر الصريح، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم. وأما النصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجرىء على ارتكابه.

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني، ولم يرتض ذلك ابن =

فصل: والمستثنى بـ«حَاشَا» عند سيبويه مجرورٌ لا غيرُ، وسمع غيرُه النصب[1]، كقوله: «اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حَاشَا الشَّيْطانَ وأبا الأصبغ».

والكلامُ في موضعها جارةً وناصبةً وفي فاعلها كالكلام في أُخْتَيْهَا.

ولا يجوز دخول «ما»[2] عليها، خلافاً لبعضهم، ولا دخولُ «إلا» خلافاً للكسائي.

* * *

هذا باب الحال[3]

الحالُ نوعان: مُؤَكِّدَة، وستأتي، ومُؤَسِّسَة، وهي: وَصْفٌ، فَضْلَة، مذكور

= هشام في مغني اللبيب، وعلل ذلك بأن القول بزيادة (ما) إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السماع، فإن كانوا قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ، لأن (ما) تزاد مع حرف الجر بوقوعها بعد الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى: ﴿عما قليل﴾ وكما زيدت مع الباء في قوله سبحانه ﴿فبما رحمة من الله﴾ فأما زيادة (ما) قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير، وإن كانوا قد قالوه سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(١) الذين رووا النصب بعد (حاشا) هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف، وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابن مالك.

(٢) قد دخلت عليها (ما) في قول الأخطل التغلبي:

رأيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَـإِنَّـا نَحْـنُ أفْضَلُهُـمْ فَعَـالاَ

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال (حال) ويؤنث فيقال (حالة) بالتاء، وأن معناه قد يذكر، فيعود الضمير عليه مذكراً، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر، ويوصف بما يوصف به المذكر، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه، وقد يؤنث معناه، فيعود الضمير عليه مؤنثاً، ويسند إليه الفعل الماضي مقترناً بتاء التأنيث، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث، ويوصف بما يوصف به المؤنث، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر:

إذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَـدَعْـهُ وَوَاكِـلْ أمْـرَهُ وَاللَّيَـالِيَـا

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق: =

لبيان الهيئة، كـ«جِئْت رَاكِباً» و «ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفاً» و «لَقِيتُهُ رَاكِبَيْنِ»(١).

وخرج بذكر الوَصْفِ نحو: «القَهْقَرَى» في «رَجَعْتُ القَهْقَرَى»(٢).

= عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

فإذا كان لفظ الحال مذكراً فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه، تقول: هذا حال، وهذه حال، وحال حسن، وحال حسنة، والحال الذي أنا فيه طيب، والحال التي أنا فيها طيبة، وكان حالنا يوم كذا جميلاً، وكانت حالنا يوم كذا جميلة، وتأمل في قول الشاعر (أعجبتك الدهر حال) فقد أسند الفعل الماضي إلى لفظ الحال المذكر مقترناً بتاء التأنيث، وقال أبو الطيب المتنبي:

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

فذكرها لفظاً ومعنى في قوله (يسعد الحال).

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذي تسنده إليها، وتأنيث الإشارة إليها، وتأنيث وصفها، وتأنيث ما تخبر به عنها، وهلم جراً.

(١) الحال المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وذلك بأن يدل عاملها على معناها نحو قولك (لا تعث في الأرض مفسداً) أو يدل صاحبها على معناها، نحو قوله تعالى ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾ أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك (زيد أبوك عطوفاً) وسيأتي ذكر ذلك كله.

والحال المؤسسة ـ ويقال لها المبينة ـ هي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها، وهي التي عرفها المؤلف بهذا التعريف.

والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل، وثانيها الحال فيها من المفعول، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعاً.

(٢) القهقرى ـ بفتح القافين بينها هاء ساكنة، مقصوراً ـ ومثله القهقرة ـ بتاء مكان الألف ـ الرجوع إلى خلف. وتثنى القهقرى على القهقرين، بحذف الألف؛ والقياس يقتضي قلبها ياء فتقول: القهقريان والقهقريين، ولم يذكر المجد في القاموس القهقرة، بالتاء، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر، وليس وصفاً فإعرابه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل، لأن القهقرى نوع من أنواع مجرد الرجوع، وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق، فارجع إليه هناك إن شئت.

والمراد بالوصف ما كان صريحاً كاسم الفاعل واسم المفعول، أو مؤولاً كالجملة في =

وبذكر الفضلة الخَبَرُ في نحو: «زَيْدٌ ضَاحِكٌ».

وبالباقي التمييزُ في نحو «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً» والنعتُ في نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ» فإنَّ ذِكْرَ التمييز لبيان جِنْسِ المتعجَّب منه، وذِكْرَ النعت لِتَخْصِيصِ المنعوت، وإنما وقع بيانُ الهيئة بهما ضمناً لا قصداً.

وقال الناظم:

الحَـالُ وَصْـفٌ فَضْلَـةٌ مُنْتَصِـبُ   مُفْهِمُ في حَالِ كَذَا ....

فالوصف: جنسٌ يشمل الخبَرَ والنعتَ والحَالَ، وفَضْلَة: مُخْرِج للخبر، ومنتصب[1]. مُخْرِجٌ لنَعْتَي المرفوعِ والمخفوضِ، كـ«جاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ» و «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ» ومُفْهِمُ في حال كذا: مُخْرِجٌ لنعت المنصوب كـ«رأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً» فإنه إنما سِيقَ لتقييد المنعوت؛ فهو لا يُفْهِمُ في حال كذا بطريق القَصْدِ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم.

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النَّصبَ حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقِّفٌ على الحد، فجاء الدَّوْرُ.

* * *

فصل: للحال[2] أربعة أوصاف:

= نحو قولك (جاءني زيد يضحك) فإنه في قوة قولك: جاءني زيد ضاحكاً، وكالظرف والجار والمجرور في نحو قولك (لقيت زيداً عندك، أو في دارك).

(١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ ﴿**ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء**﴾ من الآية ١٨ من سورة الفرقان ـ ببناء (نتخذ) للمجهول، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بمن زائدة، والتقدير: أن نتخذ من دونك أولياء، ومثل ذلك قول الشاعر:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ   حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

تقديره: فما رجعت خائبة ركاب ـ إلخ.

(٢) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي، أي بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة، فلا يقال: إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول =

أحدها: أن تكون مُنْتَقِلَة[١] لا ثابتة، وذلك غالبٌ، لا لازمٌ، كـ«جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً».

وتقع وصفاً ثابتاً[٢] في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تكون مُؤَكّدة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً» و ﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[٣].

الثانية: أن يَدُلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحبها[٤]، نحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا

= الباب (الحال نوعان: مؤكدة وستأتي، ومؤسسة وهي ـ إلخ) ثم عرفها، ولو كان غرضه ما توهمه المتوهم لما صح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لمضمون جملة، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وهو لا يجوز، لكن إذا كان الغرض هنا ـ كما قلنا ـ هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام، فتأمل ذلك.

(١) إنما كان الأصل في الحال أن تكون متنقلة: أي تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبىء عن ذلك ويدل عليه، أفلا ترى أن الحال والتحول ـ الذي هو الانتقال ـ من مادة واحدة؟ وفي المثال الذي ذكره المؤلف للحال المتنقلة تجد الضحك يزايل زيداً ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره، سواء أكانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب.

(٢) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة، بدليل مقابلتها بالمتنقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها، عقلاً، أو عادة، أو طبعاً، وإن لم تكن في نفسها دائمة، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة في المسألة الأولى بمثالين، الأول للحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، وهو (زيد أبوك عطوفاً)، والأبوة من شأنها العطف، والثاني للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى ﴿يوم أبعث حياً﴾ والبعث من لازمه الحياة، وبقي عليه نوع ثالث وهي الحال المؤكدة لصاحبها، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ فإن جميعاً مؤكد لمن؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم، والعموم يقتضي الاجتماع، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله، لهذا كانت الحال مؤكدة.

(٣) سورة مريم، الآية: ٣٣.

(٤) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم (خلق) فإنه يدل على تجدد المخلوق وحدوثه، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها، وبقي في هذا النوع قسم آخر ـ =

أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» فـ«يديها»: بدلُ بَعْضٍ، و «أطْوَلَ»: حال مُلازِمة.

الثالثة: نحو: ﴿قَائِماً بالقِسْطِ﴾[1]، ونحو: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾[2]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، ووَهِمَ ابنُ الناظم فمثل بمفَصَّلاً في الآية للحال التي تجَدَّد صاحبها.

الثاني: أن تكون مُشْتَقَّةً لا جامدة، وذلك أيضاً غالبٌ، لا لازم.

وتقع جامدة مُؤَوَّلة بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تَدُلَّ على تَشْبيه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً» و «بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَراً، وَتَثَنَّتْ غُصْناً» أي: شُجاعاً ومضيئة وَمُعْتَدِلَةً[3]، وقالوا: «وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدْلَي

= وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضاً لكن المتجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها، ومثاله قوله تعالى ﴿وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً﴾ فمفصلاً حال من الكتاب، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدوث، لكن نزوله على الرسول حادث، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذي شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناظم، والمؤلف لم يعتبره هنا منه.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١١٤.

(٣) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب المتنبي):

بَدَتْ قَمَراً، وَمَالَتْ غُصْنَ بَانٍ، وَفَاحَتْ عَنْبَراً، وَرَنَتْ غزالا

وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان:

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ

ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين علي بن أبي طالب:

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ الْعَرِينِ؟ وَمَا بَالُنَا اليَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ؟

ومنه قول جرير من قصيدة يهجو الأخطل:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاَكِلاً وَصُدُورَا

وتقدير هذه الأحوال بالمشتق يحتمل وجهين، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد كلمة لا تتعرف بالإضافة نحو (مثل) فتجعلها حالاً، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا الاسم الجامد، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أي بدت مثل قمر ومالت مثل =

عَيْرٍ» أي: مُضْطَجِبَيْنِ اصطحابَ عِدْلَي حمارٍ حين سقوطهما.

الثانية: أن تَدُلَّ على مُفَاعَلَة، نحو: «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ»[1] أي: متقابضين، و «كَلَّمْتُهُ فَاه إِلَى فِيَّ» أي: متشافهين.

الثالثة: أن تَدُلَّ على ترتيب، كـ«ادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً» أي: مترتبين.

وتقع جامدة غير مُؤَوَّلة بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[2]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾[3]، وتسمى حالاً مُوَطِّئَةً[4].

أو دالة على سِعْر، نحو: «بِعْتُهُ مُدّاً بِكَذا».

= غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال، وفي السلم مثل أعيار، وما بالنا أمس مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف، والثاني أن تقدر نفس الاسم الجامد قائماً مقام اسم مشتق، وكأنه قيل: بدت وضيئة ومالت مهتزة، وفي السلم شجعاناً وفي الحرب جبناء، وما بالنا أمس شجعاناً وما بالنا اليوم ضعفاء، وهلم جراً.

(١) يجوز في قولك (يداً بيد) رفع يد الأولى ونصبها، فأما إذا قلتها بالرفع فهي مبتدأ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر، ولكل من يد المرفوع ويد المجرور بالباء وصف محذوف، أي: يد منه، مصاحبة ليد مني، وهذه الصفة المقدرة هي التي سوغت الابتداء بالنكرة، جملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وإذا قلت (يداً) بالنصب فهي حال، واختلفت عبارة النحاة في الجار والمجرور بعده، فيذكر الشيخ خالد نقلاً عن ابن هشام أن سيبويه يجعله للبيان، يعني أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان، وفيه معنى المفاعلة، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال، أي يداً مع يد، ويقال مثل هذا الكلام في قولهم (مدّاً بكذا).

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢.

(٣) سورة مريم، الآية: ١٧.

(٤) الحال الموطئة هي: الاسم الجامد الموصوف بصفة هي الحال على وجه التحقيق، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال، بسبب مجيئه قبله، وقد ذكر المؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم، ولك أن تقيس على ما جاء منه، كأن تقول: لقيت زيداً رجلاً سمحاً، وزارني عليٌّ إنساناً كريماً، وهلم جراً.

أو عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[(١)].

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل، نحو: «هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً».

أو تكون نَوْعاً لصاحبها، نحو: «هٰذَا مَالُكَ ذَهَباً».

أو فَرْعاً، نحو: «هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتماً» و ﴿وَتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً﴾[(٢)].

أو أصْلاً له، نحو: «هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً»، و ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾[(٣)].

تنبيه: أكْثَرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألةُ التسعيرِ، والمسائلُ الثلاث الأُوَلُ، وإلى ذلك يشير قوله[(٤)]:

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ، وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

وَيُفْهَمُ منه أنها تقع جامدةً في مواضعَ أُخَرَ بِقِلّةٍ، وأنها لا تُؤَوَّلُ بالمشتق كما لا تُؤَوَّل الواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها.

وزعم ابنُه أن الجميع مُؤَوَّل بالمشتقِّ[(٥)]، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي؛ فالتأويلُ فيها واجبٌ.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٧٤.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٦١.

(٤) أي: قول ابن مالك في ألفيته.

(٥) فهو يؤول الحال الموطئة في قوله تعالى: ﴿فتمثل لها بشراً سوياً﴾ بأنه على معنى فتمثل لها مستوياً في صفة البشر، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر ـ بزنة اسم المفعول إن كانت حالاً من المفعول، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالاً من الفاعل ـ ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى: ﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾ بمعدود، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو (هذا بسراً أطيب منه رطباً) بمطور، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو (هذا مالك ذهباً) بمصوغ، ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى: ﴿وتنحتون الجبال بيوتاً﴾ بمصنوع أو نحوه، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى: ﴿أأسجد لمن خلقت طيناً﴾ بمصنوع.

الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة[1]، وذلك لازم؛ فإنْ وَرَدَتْ بلفظ المعرفة أُوِّلَتْ بنكرة، قالوا: «جَاءَ وَحْدَهُ»[2] أي: منفرداً و «رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى

---

(١) فإن قلت: فلماذا وجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن الحال لما كانت ـ كما قلت آنفاً ـ وصفاً لصاحبها كان الغالب فيها أن تكون مشتقة، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة، فإن كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك (ضربت اللص المقيد) ففروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحال فالتزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للمنعوت فيهما.

(٢) اعلم أن كلمة (وحد) اسم يدل على التوحد والانفراد، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً، إما لفظاً كما في قولهم (جاء وحده) وقولهم (اجتهد وحدك) ومنه قوله تعالى: ﴿فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده﴾ من الآية ٨٤ من سورة غافر، وإما منصوباً تقديراً، وذلك إذا أضيف لياء المتكلم، كما في قول الشاعر:

وَالـذِّئْـبُ أَخْشَـاهُ إنْ مَـرَرْتُ بِـهِ وَحْدِي، وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات، قالوا في المدح: (فلان نسيج وحده) وقالوا: (فلان قريع وحده) وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس: (فلان رجيل وحده) ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضي الله عنهما: (كان والله أحوذياً نسيج وحده).

ومنه قول الراجز:

جَـاءَتْ بِـهِ مُعْتَجِـراً بِبُـرْدِهِ سَفْـوَاءُ تَـرْدِي بِنَسِيـجِ وَحْـدِهِ

وقالوا عند إرادة الذم: (فلان عيير وحده) و (فلان جحيش وحده) والعيير: تصغير عير وهو الحمار، والجحيش: تصغير جحش وهو ولد الحمار، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه.

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخريج (وحده) في حال النصب.

فقال سيبويه والخليل بن أحمد: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق، فهو منصوب على الحال، وكأنك حين تقول: (جاء زيد وحده) قد قلت: =

بَدْئِه»(١)، أي: عائداً، و «ٱدْخُلُوا الأَوَّلَ . . . .

= جاء زيد إيحاداً: أي انفراداً، وأنت تريد جاء زيد متوحداً: أي منفرداً.
وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية، وكأنك حين تقول: (جاء محمد وحده) قد قلت: (جاء زيد لا مع غيره) وهؤلاء قاسوا (وحده) على مقابله وهو قولهم: (قد جاء محمد وعلي معاً).
ويقول أبو رجاء عفا الله عنه: وإذا كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والانفراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندي أن يكون في نحو قولك (جاء علي وحده) مفعولاً مطلقاً، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء، وتقدير الكلام: جاء زيد متوحداً توحداً، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملته حالاً، ويكون تقدير الكلام: جاء زيد يتوحد توحداً.
واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال، وحاصله أن الذين قالوا إن (وحده) حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت (رأيت زيداً وحده) فقال سيبويه: هو حال من الفاعل، وقال ابن طلحة: هو حال من المفعول، وأجاز المبرد كلا الوجهين، والذي أميل إليه أنه حال من المفعول في المثال الذي ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن المتكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقال (رأيت زيداً وحدي) أما هذا الاختلاف فيتصور في نحو (رأى محمد علياً وحده).

(١) اعلم أولاً أن (عوده) بفتح العين وسكون الواو ـ أصله مصدر عاد يعود، والبدء: أصله مصدر بدأ يبدأ ـ بوزن فتح يفتح، ومعناه الابتداء، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع (عوده) وبنصبه، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال، وعوده: مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازاً في (جاء) وأما رواية النصب فهي محل الكلام، وقد اختلف النحاة في تخريجها، فأما شيخ النحاة سيبويه فذهب إلى أن (عوده) مصدر في تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال، وكأنه قد قيل: رجع عائداً على ابتدائه، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها، وذهب المحقق الرضي إلى أن (عوده) مفعول مطلق مبين لنوع عامله، والجار والمجرور متعلق برجع، وكأنه قد قيل: رجع على بدئه عوده المعهود، فالإضافة في (بدئه) وفي (عوده) بمعنى أل العهدية، ويقال هذا الكلام في حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (عوده) مفعول مطلق وعامله اسم =

فَالأَوَّلَ»[١]، أي: مترتبين، و «جَاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»[٢]، أي: جميعاً، و «أَرْسَلَهَا العِرَاكَ»[٣]، أي: معتركة.

= مشتق يكون حالاً، وكأنه قد قيل: رجع عائداً عوده على بدئه.

(١) **الأول**: أفعل تفضيل مقترن بأل المعرفة، وقد ورد منصوباً، وأعربه النحاة حالاً، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالفاء، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون في المؤول بنكرة أهو مجموع الاسمين فيكون قولك (ادخلوا الأول فالأول) على تقدير ادخلوا مترتبين، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر، فيكون تأويل هذا المثال ادخلوا واحداً فواحداً، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكاً للدلالة على المعنى الذي يريده المتكلم بهذا الكلام.

(٢) الجماء، في الأصل: مؤنث الأجم، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء، واشتقاقهما من الجم ـ بفتح الجيم وتشديد الميم ـ وهو الكثرة، وقالوا: ماء جم، يريدون أنه كثير، وقال الله تعالى: ﴿**وتحبون المال حباً جماً**﴾ أي: حباً كثيراً.

وقال الراجز:

إنْ تَغْفِـرِ اللَّهُـمَّ تَغْفِـرْ جَمَّـا   وَأَيُّ عَبْـدٍ لَـكَ لاَ أَلَمَّـا

وقالوا: هذا امرأة جماء المرافق، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها، وأصل اشتقاق (الغفير) من الغفر ـ بفتح الغين وسكون الفاء ـ وهو الستر، تقول غفر الله تعالى ذنبك، تريد ستره عليك ولم يفضحك به، والغفير في صناعة العربية فعيل بمعنى فاعل صفة للجماء، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف ـ هو الجماء ـ مؤنث، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فعيل بمعنى مفعول فإنهم لا يؤنثون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث، فيقولون: امرأة جريح، وامرأة قتيل، وكأنهم حين قالوا (جاؤوا الجماء الغفير) قد قالوا: جاؤوا الجماعة الساترة لوجه الأرض، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء، وقد قالوا في هذا المثل (جاؤوا جماء غفيراً) فأتوا به منكراً على الأصل في الحال، والمعرف على التأويل بالنكرة.

(٣) قد وردت هذه الجملة في قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب:

فَـأَوْرَدَهَـا الْعِـرَاكَ وَلَـمْ يَـذُدْهَـا   وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والضمير المستتر في (أوردها) يعود إلى حمار الوحش، والضمير البارز يعود إلى أتنه، =

الرابع: أن تكون نَفْسَ صَاحِبِهَا في المعنى، فلذلك جاز: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً» وٱمْتَنَع «جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً».

وقد جاءت مصادر أحوالاً، بِقِلّة في المعارف، كـ«ـجَاءَ وَحْدَهُ»، و «أَرْسَلَهَا العِرَاكَ».

وبكثرة في النَّكِراتِ[1]، كـ«ـطَلَعَ بَغْتَةً»، و «جَاءَ رَكْضاً»، و «قَتَلْتُهُ صَبْراً»، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مُبَاغِتاً، ورَاكِضاً، ومَصْبُوراً، أي: محبوساً.

= وأصل العراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء، ولم يذدها: لم يمنعها ولم يطردها، والنغص ـ بفتح النون والغين جميعاً ـ مصدر (نغص الرجل) ـ من مثال فرح ـ إذا لم يتم مراده، و (نغص البعير) إذا لم يتم شربه، والعراك كما ترى مصدر مقترن بأل، فهو معرفة، وللنحاة في تخريجه ثلاثة مذاهب:

الأول - وهو مذهب سيبويه ـ أن هذا المصدر حال ـ مع مخالفة لفظه للأصل في الحال من وجهين: كونه مصدراً، وكونه معرفة ـ وهو في التأويل وصف منكر، وكأنه قد قال: أرسلها معاركة.

الثاني - وهو مذهب الكوفيين ـ أن (العراك) مفعول ثان لأرسل، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد، فإنك تقول (ورد البعير الماء) فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد، وفي القرآن الكريم ﴿**فلما ورد ماء مدين**﴾ وفيه ﴿**لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها**﴾ وتقول (أوردت بعيري الماء) فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان، وفي القرآن الكريم ﴿**يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار**﴾ وكأنه لما قال (فأرسلها العراك) قد قال: فأوردها العراك، أي الازدحام، وأراد مكانه، ومع ثقافة هذا التخريج نرى فيه من التكلف ما لا يخفى على متأمل.

المذهب الثالث - وهو مذهب أبي علي الفارسي ـ وحاصله أن (العراك) مصدر باق على مصدريته، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذي يقدر وصفاً منكراً، ويكون هذا العامل حالاً من الضمير البارز المتصل العائد على الأتن، وكأنه قد قال: فأرسلها معتركة العراك، أي مزدحمة الازدحام المعهود.

(١) اعلم أولاً أن للعلماء خلافين في هذا الموضوع، أحدهما في إعراب نحو (ركضاً) من قولهم (جاء زيد ركضاً) ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف، بل اختار مذهب سيبويه كما اختاره ابن مالك ـ وهو أحد آراء كثيرة في المسألة ـ ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا =

. . . .

= نفي، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل.

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك: إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب، فقد قالوا: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ومشياً، وعدواً، ولقيته فجأة، وكفاحاً، وعياناً، وكلمته مشافهة، وطلع علينا بغتة، وأخذت عن فلان سماعاً، وقال الله تعالى **﴿ثم ادعهن يأتينك سعياً﴾** وقال سبحانه **﴿ينفقون أموالهم سراً وعلانية﴾** وقال **﴿ادعوه خوفاً وطمعاً﴾** وقال **﴿إني دعوتهم جهاراً﴾**.

ثم نقول عن الخلاف الأول: إن للنحاة فيه أقوالاً كثيرة نجتزىء لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها ـ إن أردت المزيد ـ لما كتبناه على شرح الأشموني.

المذهب الأول: أن هذا المصدر المنكر نفسه حال، وأنه على التأويل بوصف مناسب، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت، وقد وقع الخبر مصدراً منكراً كثيراً في نحو (زيد عدل) ووقع النعت مصدراً منكراً في نحو (هذا ماء غور) فلا ينكر أن يقع المصدر حالاً، وأيضاً فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، فيقع الاسم المشتق مفعولاً مطلقاً في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم (قم قائماً) أي قم قياماً، وقالوا (سرت أشد السير) و (تأدبت أكمل التأديب).

المذهب الثاني: أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هي التي تقع حالاً، فتأويل (طلع زيد بغتة) طلع زيد يبغت بغتة، وهذا مذهب الأخفش والمبرد.

المذهب الثالث: أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال، فتأويل (قتلته صبراً) قتلته صابراً صبراً، وهذا مذهب أبي علي الفارسي، وهو منحول من مذهب المبرد والأخفش.

المذهب الرابع: أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف، وليس في الكلام حذف، فتأويل (جاء زيد ركضاً) ركض زيد ركضاً، كما قيل في نحو (أحببته مقة) و (شنئته بغضاً) وهذا مذهب الكوفيين، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعاً من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو المجيء، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع العامل، وقد علمت في باب المفعول المطلق ـ مما ذكرناه لك ثمة ـ أن من =

. . . .

= صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة، فتأمل ذلك واحرص عليه.

وأما عن الخلاف الثاني ففيه أربعة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك، على الرغم من كثرة ما سمع منه، وهذا مذهب سيبويه، وعذره في ذلك أن الحال وصف لصاحبها، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقاً، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه.

المذهب الثاني: أنه يجوز القياس على ما ورد منه، مطلقاً، نعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعاً من أنواع عامله نحو (كلمته مشافهة) و (جئته بسرعة) و (قتلته صبراً) وألا يكون كذلك نحو (جاء علي بكاء) وينسب هذا إلى أبي العباس المبرد.

المذهب الثالث: أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعاً من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف، فأما إذا لم يكن المصدر نوعاً من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد.

قال المحقق الرضي (ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصدر الواقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منه، نحو قتلته صبراً. . والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه، نحو (أتانا رجلة، وسرعة، وبطأ، ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي، فلا يقال: جاء ضحكاً وبكاء، ونحو ذلك، لعدم السماع) اهـ.

المذهب الرابع: وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية، وتبعه عليه ابنه بدر الدين، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع:

الموضوع الأول: أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، وقد سمع من هذا قولهم (أنت الرجل علماً) فيجوز لك أن تقول (أنت الرجل أدباً، وحلماً، ونبلاً، وشجاعةً، وأنت الصديق إخلاصاً، ووفاءً، وتضحية) وأن تقول (أنت العالم تحقيقاً، ودقة نظر. وطول صبر، وأناة) وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنصوب في هذا المثال حال، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق. =

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور: لا يَنْقاس مطلقاً، وقاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل، فأجاز: «جَاءَ زَيْدٌ سُرْعةً» ومنع: «جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً»، وقَاسَهُ الناظمُ وابنهُ بعد «أما» نحو: «أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ» أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم، وبعد خَبَرٍ شُبِّهَ به مبتدؤه، كـ«ـزَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً» أو قُرِنَ هو بأل الدال على الكمال، نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

* * *

فصل: وأصْلُ صاحب الحال التعريف[1]،

= الموضع الثاني: أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به، وقد سمع من هذا النوع قولهم (هو زهير شعراً) وعلى جواز القياس لك أن تقول (أنت حاتم جوداً، وأنت عليٌّ شجاعة، وأنت السموأل وفاء، وأنت إياس ذكاء وفطنة، وأنت عمر عدلاً وعطفاً، وأنت يوسف حسناً، وأنت الأحنف حلماً) ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزاً، وقال أبو حيان: (والتمييز فيه أظهر).

الموضوع الثالث: أن يقع المصدر بعد (أما) الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً، وقد سمع من ذلك قولهم (أما علماً فعالم) وعلى جواز القياس لك أن تقول (أما ثراء فثريّ، وأما نزاهة فنزيه، وأما شجاعة فشجاع، وأما احتجاجاً فذو حجة، وأما فقاهة ففقيه) والقول بأن انتصاب المصدر المنكر بعد أما على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه أما، ويجب ـ على هذا ـ تقدير فعل الشرط متعدياً؛ ففي نحو قولهم: (أما علماً فعالم) يقدر كأنك قد قلت: (مهما تذكر علماً فالمذكور عالم). ويذكر عنهم هذا الرأي فيما إذا كان بعد أما مصدراً معرفاً نحو (أما العلم فعالم) أو اسم جنس غير مصدر نحو (أما العبيد فذو عبيد) فطردوا الباب في جميع الأنواع.

(١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت، ولشبهها بالخبر كانت كالحكم على صاحبها، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون: الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة، لأنها حكم عليه، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد، كما التزموا ذلك في المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب، وشيء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة، وذلك أنها لو كانت =

ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ[١]، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحالُ، نحو: «في الدَّارِ جَالِساً رَجُلٌ»، وقوله:

٢٦٩ ـ *لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ*

= مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت؛ فالتزموا التخالف بينهما، لينتفي عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفاً، وإنما ينتفي هذا الوهم لأن الصفة والموصوف يجب اتفاقهما تعريفاً وتنكيراً، وكان صاحبها هو المعرفة؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه، وكانت هي النكرة لكونها حكماً، ولهذا تجد المسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة المدار فيها على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة، انظر مثلاً إلى تقدم الحال على صاحبها النكرة فإن السر في هذا هو أن النعت لكونه تابعاً لا يجوز أن يتقدم على المنعوت، فإذا تقدم ما قد يظن نعتاً زال بتقدمه هذا التوهم لهذا السبب، وهكذا.

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجاً إلى النعت منها إلى الحال ذلك لأن النعت يخصص النكرة ويبينها نوع بيان، فإذا قلت (لقيت رجلاً شجاعاً) تبادر إلى ذهن سامعك أن (شجاعاً) نعت، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال فقد أوقعت السامع في لبس، وإنه محظور.

فإن قلت: فأي فرق بين أن يعتبر السامع (شجاعاً) نعتاً وأن يعتبره حالاً، وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها؟

قلت: إن بينهما لفرقاً عظيماً مع هذا الذي نقوله، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعاً نعتاً أن الشجاعة وصف لرجل في وقت اللقاء وفي غيره، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعاً حالاً أن الشجاعة وصف له في وقت اللقاء دون غيره، وشتان ما بين هذين المعنيين.

(١) من المسوغات: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، وذلك لأن وجود الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم الجملة صفة، لأن النعت لا يفصل بينه وبين منعوته بالواو، نحو قوله تعالى ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾، وقول الشاعر:

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي ... فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الغَدَاةَ شَفِيعُ

وقيل: إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوف موقوف على السماع، لا يجاوزه لا فيما ذكر من المسوغات ولا في غيره.

٢٦٩ ـ يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر، ويحتمل أنه قطعة من بيت =

. . . .

= من الوافر، وقد روي على هذين الاحتمالين؛ فروى سيبويه بيتاً هذا الشاهد صدره، وعجزه قوله:

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ونسبه إلى كثير عزة، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه، وهو بتمامه:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ   عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة، ونسبه آخرون إلى ذي الرمة.

اللغة: (مية) اسم امرأة (موحشاً) اسم فاعل من مصدر قولهم: أوحش المنزل، إذا خلا من أهله (الطلل) ما بقي شاخصاً من آثار الديار، و(خلل) ـ بكسر الخاء وفتح اللام ـ جمع خلة ـ بكسر الخاء ـ وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف، و(الأسحم) السحاب الأسود، و(المستديم) الدائم.

الإعراب: (لمية) اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، مية: مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال يقول العلماء إن صاحبه هو (طلل) الآتي، وهذا إنما يجري على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، فأما الجمهور الذين يمنعونه ـ بدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء، والابتداء عامل ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ـ فإنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً، وهذا الضمير عائد على الطلل، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور، وسواء في ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر كان صاحب الحال معرفة عند جمهرة النحاة؛ فلم يكن البيت شاهداً لمجيء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة، وقد بينت هذه المذاهب ههنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت (طلل) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (يلوح) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة لطلل (كأنه) كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم =

أو يكون مخصوصاً إما بوَصْفٍ، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً﴾(١)، وقول الشاعر:

٢٧٠ ـ نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً وَٱسْتَجَبْتَ لَهُ   فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

= كأن، مبني على الضم في محل نصب (خلل) خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله.

الشاهد فيه: قوله: (موحشاً) فإنه حال من قوله: (طلل) وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، وأما في البيت الآخر، فالمسوغ غير قاصر على التقدم، بل الوصف بقوله: (قديم) وبالجملة التي بعده.

قال أبو رجاء عفا الله عنه: هكذا قالوا، وفي كلامهم قصور من وجهين:

الوجه الأول: أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين؛ أولهما: قول سيبويه إن مجيء الحال من المبتدأ جائز، وثانيهما قول الكوفيين: إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه ـ وهو المبتدأ ـ نكرة؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت.

الوجه الثاني: أن النكرة ـ وهي (طلل) ـ في بيت سيبويه موصوفة بجملة (يلوح ـ الخ) فلنا أن ندعي أن المسوغ هنا وصف النكرة، لا تقدم الحال عليها.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠١، والاستشهاد بالآية الكريمة مبني على تقدير الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف صفة لكتاب، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقاً بجاء كان (مصدقاً) حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حينئذ، ويجوز أيضاً على تقدير كون الجار والمجرور نعتاً لكتاب أن يكون (مصدقاً) حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للمسألة، وهذه القراءة التي استشهد المؤلف بها شاذة.

٢٧٠ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد روى شراح الشواهد بعد هذا البيت قوله:

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ   فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

ومنه تتأكد أن الرواية بنصب قوله: (مشحوناً) الذي هو محل الشاهد في البيت.

اللغة: (نجيت) بتضعيف الجيم ـ أنقذت وخلصت (نوحاً) هو أبو البشر الثاني بعد=

وليس منه ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾[1]، خلافاً للناظم وابنه،

= آدم، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه، وقال بعض العلماء: إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء (استجبت له) قبلت دعاءه وأجبته إلى ما طلبه (فلك) بضم الفاء واللام جميعاً ـ السفينة، ويقال أيضاً فيه فلك ـ بزنة قفل ـ وجمعه فلك ـ بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللغة الثانية ـ فيستوي الواحد والجمع في اللفظ؛ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حمر (ماخر) هو اسم الفاعل من قولك (مخرت السفينة) إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً (اليم) الماء.

الإعراب: (نجيت) فعل وفاعل (يا) حرف نداء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، رب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه (نوحاً) مفعول به لنجي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (واستجبت) الواو حرف عطف، استجاب: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، وتاء الخطاب فاعله (له) جار ومجرور متعلق باستجاب (في فلك) جار ومجرور متعلق بنجى (ماخر) صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة (في اليمّ) جار ومجرور متعلق بماخر (مشحوناً) حال من فلك.

الشاهد فيه: قوله: (مشحوناً) فإنه حال من النكرة التي هي فلك، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله: (ماخر).

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكم، والحكم على المجهول غير ميسور، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت؛ فلم تعد من الإبهام والشيوع بحيث تعتبر مجهولة، فافهم ذلك وتدبره.

(١) سورة الدخان، الآية: ٤، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر، ووجه تخطئة المؤلف للناظم وابنه في التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه، وليس واحداً من هذه الحالات، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه، وفوق هذا فإن أمراً المنصوب الذي جعلاه حالاً اسم جامد، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً.

هذا، ويجوز لك في (أمراً) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل =

أو بإضافةٍ، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾[١]، أو بمعمولٍ، نحو: «عجبت مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيداً» أو مسبوقاً بنفي، نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[٢]، أو نهي نحو:

* لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا[٣] *

وقوله:

٢٧١ ـ لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ   يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

= محذوف، وتقدير الكلام: أعني أمراً من عندنا، نص عليه الزمخشري في الكشاف قال: (أي أعني بذلك أمراً كائناً من لدنا، وذلك تفخيم لشأنه) ولك أن تجعله مفعولاً لأجله، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق، وأن تجعله حالاً من كل المضاف، وسوغ ـ على هذا الوجه ـ مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة، وأن تجعله حالاً من الفاعل أو المفعول في (أنزلناه) فتقديره باسم فاعل على الأول، أي آمرين به، وتقديره على الثاني باسم مفعول، أي مأموراً به.

(١) سورة فصلت، الآية: ١٠، فسواء: حال من أربعة المضاف إلى أيام، وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٤، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات لمجيء الحال من النكرة، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي، والثاني اقتران جملة الحال بالواو، والثالث وقوع (إلا) الاستثنائية قبلها، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت. وذهب جار الله الزمخشري إلى أن جملة (لها كتاب معلوم) صفة لقرية، وزعم أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف، وارتضى هذا الكلام ابن هشام الخضراوي، لكن ابن مالك رده منكراً، وقال: ما ذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد، ولا يعرف نحوي بصري أو كوفي ذهب إليه، فوجب ألا يلتفت إليه، وأيضاً فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه، وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد، فلا يجوز أن يقال: إن العاطف مؤكد، وأيضاً فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني، ولولا الواو لتلاصقا، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما، اهـ. كلامه باختصار وإيضاح.

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية.

٢٧١ ـ هذا بيت من الكامل، وهو من كلام أبي نعامة قطري بن الفجاءة المازني الخارجي، =

. . . .

= وهو أول أبيات أربعة رواها أبو علي القالي في أماليه (٢/ ١٩٠ الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (التبريزي ١/ ١٣٠ بتحقيقنا) وبعده:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي ... أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أُصب ... جَذَعَ البَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ

اللغة: (لا يركنن) تقول: ركن فلان إلى فلان يركن ـ مثل دخل يدخل، ومثل علم يعلم وهي أشهرهما، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن الماضي من الأولى والمضارع من الثانية، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حلق (الإحجام) مصدر (أحجم الرجل عن الشيء) إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه (يوم الوغى) الوغى في الأصل: صوت النحل وما أشبهه، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقاً، ثم استعمل في الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح (متخوفاً) خائفاً، أو هو الذي يخاف شيئاً بعد شيء، يعني يخاف المرة بعد المرة (لحمام) الحمام ـ بكسر الحاء المهملة ـ الموت (دريئة) أراد أراني غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إليّ، وقد يكون معناه أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم (جذع البصيرة) أراد أنه فتى الاستبصار قوي الإدراك (قارح الإقدام) أصل القارح من الحيوان الذي بلغ النهاية من السن، وهم لا يعدون سناً بعد القارح، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل، وأن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن.

الإعراب: (لا) حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يركنن) يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أحد) فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة (إلى) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الإحجام) مجرور بإلى، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بيركن (يوم) ظرف زمان منصوب بقوله يركن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(الوغى) مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (متخوفاً) حال من قوله: (أحد) الواقع فاعلاً ليركن المعمول للا الناهية، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (لحمام) اللام حرف جر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وحمام: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار =

أو استفهام، كقوله:

٢٧٢ ـ * يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرى *

= والمجرور متعلق بقوله: (متخوفاً) الواقع حالاً.

الشاهد فيه: قوله: (متخوفاً) فإنه حال، وصاحبه قوله: (أحد) وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهي الذي هو شبيه بالنفي.

٢٧٢ ـ نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء، ولم يسمه، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إبْعَادِهَا الأَمَلاَ *

اللغة: (يا صاح) أصله يا صاحبي، فرخم بحذف آخره ـ وهو الباء ـ واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم (حم) فعل ماض مبني للمجهول ـ ومعناه قدر وقضي وهيىء سببه (عيش) أراد بالعيش هنا الحياة (باقياً) أصل الباقي الذي لا يفنى ولا يزول ولا ينفد، ويطلق على ما يطول أمده وتتمادى مدته، وأراد ههنا المعنى الأول، أو أراد المستقر الهادىء الذي لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص (فترى) هي هنا بمعنى تعلم (العذر) بضم فسكون ـ بمعنى المعذرة، وهي كل ما يتعلل به (الأمل) هو ترقب الشيء وانتظاره، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر في شأن الآخرة أو يعمل لها.

المعنى: يستفهم استفهاماً إنكارياً عما إذا كان قد قضي لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر، فيكون ذلك عذراً لمخاطبه في أن يتكالب على حطام الدنيا الفاني.

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (صاح) منادى مرخم، وأصله يا صاحب، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب (هل) حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حم) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (عيش) نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة (باقياً) حال من عيش الواقع نائب فاعل لحم التالي لحرف الاستفهام الإنكاري الذي بمعنى حرف النفي (فترى) الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ترى: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (لنفسك) اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، نفس: مجرور باللام وعلامة جره =

وقد يقع[١] نَكِرَةً بغير مُسَوِّغ، كقولهم: «عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضاً»[٢]، وفي الحديث: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَاماً»[٣].

= الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بترى، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (العذر) مفعول به لترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (إبعادها) إبعاد: مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بالعذر، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية (الأملا) مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: (باقياً) فإنه حال صاحبه قوله: (عيش) وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذي هو شبه النفي.

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس، ونقل ذلك عن سيبويه، والعلماء ينقلون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس.

(٢) بيض: جمع أبيض، وأراد أن المائة دراهم، وليست فلوساً ولا دنانير، لأن الدراهم من الفضة وهي بيضاء، والدنانير من الذهب وهو أصفر، والفلوس من النحاس، وهذا مثال رواه سيبويه عن العرب، و(بيضاً) يجب أن يكون حالاً من المائة، وهي نكرة، فدل على صحة مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ، في غير الشعر، ولا يجوز أن يكون (بيضاً) تمييزاً لمائة، لوجهين: أحدهما أنه جمع منصوب، وتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً، نحو قولك: (له عندي مائة دينار) والوجه الثاني أنك لو رفعت فقلت: (عليه مائة بيض) لكان نعتاً، وقد علمت أن النعت والحال أخوان، فلما جاء منصوباً كان الأولى أن نجعله حالاً.

(٣) روي هذا الحديث الإمام مالك بن أنس في الموطأ، وقد ترك قوم الاستدلال به، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى، فمن الجائز أن يكون اللفظ المروي هو لفظ راوي الحديث، وليس هو لفظ النبي ﷺ، وهذا رأي خاطىء لا نرى لك أن تأخذ به، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة، أو إلى بشار بن برد، والذين رووا حديث رسول الله ﷺ كانوا أوثق من رواة الشعر، وأدق منهم تحرياً، وأوثق منهم ضبطاً، وأكثرهم عرب يحتج =

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها ـ وهي الأصل ـ: أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه، كـ«جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً»، و «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً» فلك في: «ضاحكاً» و «مكتوفاً» أن تُقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب.

الثانية: أن تتأخَّرَ عنه[1] وجوباً، وذلك كأن تكون مَحْصورَة، نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ المرْسَلِينَ إلاّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾[2]، أو يكون صاحبُها مجروراً[3]: إما بحرفِ

= بكلامهم، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده ـ مع تحريه إصابة المعنى بدقة ـ لم يكن من المنكر أن تحتج بلفظه هو.

(١) من المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، نحو (جاء زيد والشمس طالعة) فلا يجوز أن تقول في هذا المثال: جاء والشمس طالعة زيد، والسر في ذلك أن الأصل في الواو أن تكون للعطف، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو العطف.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٤٨.

(٣) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، فذهب ابن مالك في عامة كتبه وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً.
وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقاً.
وفَصَّلَ الكوفيون، فأجازوا التقديم في ثلاث مسائل ـ أولاها أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك: (مررت بك ضاحكة) فإنه يجوز لك أن تقول (مررت ضاحكة بك) وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك: (مررت بزيد وعمرو مسرعين) فإنه يجوز أن تقول: (مررت مسرعين بزيد وعمرو)، وثالثتها: أن يكون الحال جملة فعلية، نحو قولك: (مررت بهند تضحك) فإنه يجوز لك أن تقول: (مررت تضحك بهند) ـ ومنعوه فيما عدا ذلك.
وقولنا في بيان موضع الخلاف (حرف جر أصلي) احتراز عن المجرور بحرف جر زائد، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر =

. . . .

= زائد، نحو قولك (ما جاءني من أحد مبشراً) فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول: ما جاءني مبشراً من أحد، ونحو (ما رأيت من أحد راكباً) فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول: ما رأيت راكباً من أحد، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول.

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وأبيات من شعر العرب، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول في المعنى، وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معنى لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً.

وأما المانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز، فأما الأبيات فقالوا: إنها شعر، وما كان دليله الشعر وحده، ولم يجد في كلام العرب المنثور مثله فإنه لا يثبت، لأن ما سبيله الشعر وحده يعتبر ضرورة، وأما الآيات فذكروا أنها تحتمل وجوهاً من الإعراب غير الوجه الذي ذكره المجيزون، والدليل متى احتمل وجهاً أو وجوهاً أخرى لم يبق مستنداً صالحاً للاستدلال، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقاً، وحاصله اختلاف العاملين؛ لأن الفعل المتعدي بحرف الجر ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغيير في ترتيب معمولاته.

هذا، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران:

الأمر الأول: أنه يلحق بحرف الجر الأصلي كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب، فأما الحرف الزائد الذي تجب زيادته فنحو الباء التي تجب زيادتها في فاعل أفعل التعجب الذي على صورة الأمر، نحو قولك (أكرم بأبي بكر مشفقاً) وأما الباء التي تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة في فاعل كفى، نحو قولك (كفى بزيد زائراً) والخلاف الذي تقدم إيضاحه يجري في هذا النوع؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي جوز ههنا، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي لم يجوز ذلك فيهما.

الأمر الثاني: أن الأسباب التي تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة ـ أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي، على الإيضاح الذي بيناه، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة، أو مطلقاً، وأن تكون الحال محصورة ـ وقد بقي ستة أسباب لم يتعرض المؤلف لها، ونحن نذكرها لك هنا =

جر غيرِ زائِدٍ، كـ«ـمَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»، وخَالَفَ في هذه الفارسيُّ وابن جِنِّيٍّ وابن كَيْسَان؛ فأجازوا التقديمَ، قال الناظم: وهو الصحيحُ؛ لوروده كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾(١)، وَقَوْلِ الشاعر:

٢٧٣ ـ * تَسَلَّيْتُ طُـرّاً عَنْكُـمُ بَعْـدَ بَيْنِكُـمْ *

= بإيجاز ـ مع إفادتنا إياك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها ـ فنقول:

الأول: أن يكون العامل في صاحب الحال (كأن) الذي هو حرف تشبيه، نحو قولك: (كأن زيداً أسد غاضباً) لا يجوز لك أن تقول: (كأن غاضباً زيداً أسد).

الثاني: أن يكون العامل (لعل) الذي هو حرف ترجٍ، نحو قولك: (لعل محمداً مقبل علينا مبشراً) فلا يجوز لك أن تقول: (لعل مبشراً محمداً مقبل علينا).

الثالث: أن يكون العامل (ليت) الذي هو حرف تمنٍّ، نحو قولك: (ليت الأستاذ حاضر مشفقاً علينا)، فلا يجوز لك أن تقول: (ليت مشفقاً علينا الأستاذ حاضر).

ويجمع هذه الثلاثة قولنا (أن يكون العامل معنوياً).

الموضع الرابع: أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب، نحو قولك: (ما أحسن هنداً مسفرة)، فلا يجوز لك أن تقول: (ما أحسن مسفرة هنداً).

الخامس: أن يكون صاحب الحال ضميراً متصلاً بصلة أل، نحو قولك: (القاصدك معطياً زيد) فمعطياً: حال من ضمير المخاطب في القاصدك، ولا يجوز تقديمه، فليس لك أن تقول: (معطياً القاصدك زيد).

السادس: أن يكون صاحب الحال معمولاً لحرف مصدري، مثل أن المصدرية، وذلك نحو قولك: (يعجبني أن ضربت هنداً مؤدباً) فمؤدباً: حال من تاء المخاطب الواقعة فاعلاً في ضربت المعمول لأن، فلا يجوز لك أن تقول: (يعجبني مؤدباً أن ضربت هنداً).

وفي هذا القدر كفاية، والله المسؤول أن ينفعك به.

(١) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

٢٧٣ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* بِـذِكْـرَاكُـمُ حَتَّـى كَـأَنَّكُـمُ عِنْـدِي *

اللغة: (تسليت) تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسلوان، وكذلك كل فعل على وزان =

. . . .

= تفعل، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته وسجاياه، ونظيره: تحلم، وتكرم، وتشجع، وتجلد، وتعزى، وتنبل، وانظر قول الشاعر:

تَحَلَّمْ عَنِ الأَذْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ ... وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وإلى قول الآخر:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ ... مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

(طراً) بضم الطاء وتشديد الراء ـ معناه جميعاً، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالاً؛ تقول: جاء القوم طراً، تريد أنهم جاؤوا جميعاً (بينكم) البين ـ بفتح الباء وسكون الياء المثناة ـ أصله الانفصال والبعد والفراق، وتقول: بان الشيء عن الشيء يبين بيناً وبينونة، إذا انفصل عنه بعد اتصال (بذكراكم) الذكرى ـ بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف ـ التذكر.

الإعراب: (تسليت) تسلى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (طراً) حال من ضمير المخاطبين المجرور محلاً بعن (عنكم) عن: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطبين في محل جر بعن، والجار والمجرور متعلق بتسلى (بعد) ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وبعد مضاف وبين من (بينكم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والميم حرف عماد (بذكراكم) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وذكرى: مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بتسلى، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والميم حرف عماد (حتى) حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كأنكم) كأن: حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب (عندي) عند: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: (طراً) فإنه حال، ومعناه جميعاً، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله: (عنكم) وهذه الكاف مجرورة المحل بعن، وقد تقدم =

والحَقُّ أن البيت ضرورة، وأن ﴿كَافةً﴾ حالٌ من الكاف[1]، والتاء للمبالغة، لا

= الحال على صاحبه، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر، وحكي عن الفارسي وابن جني وابن كيسان تجويز ذلك في السعة، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملكوذ وبعض الكوفيين.

وحكي عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم، وذلك أنه قال في شرح التسهيل: (وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ فكافة ـ على هذا ـ حال من الناس، وصاحب الحال مجرور باللام، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور).

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان ـ وهو من شعر الحماسة:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

الشاهد فيه: قوله: (كهلاً) فإنه حال من الهاء المجرورة محلاًّ بعلى في قوله: (عليه).

وكذلك قول عروة بن حزام، وقيل كثير عزة، وقيل: قائله هو المجنون:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

الشاهد فيه: قوله: (هيمان صادياً) فإنهما حالان من الياء المجرورة محلاًّ بإلى في قوله: (إليّ).

ومنه قول الآخر (ولم أعثر على نسبته):

غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

الشاهد فيه: قوله: (غافلاً) فإنه حال من (المرء) المجرور باللام، وقد تقدم عليه.

ومما حملوه على هذا قوله تعالى: ﴿وجاؤوا على قميصه بدم كذب﴾ فقد أعربوا (على قميصه) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالباء، وقد تقدم الحال كما ترى، وجعل الزمخشري (على قميصه) في محل نصب على الظرفية، وكأنه قد قيل: وجاؤوا فوق قميصه بدم كذب، وإنما ذهب إلى هذا فراراً من تقدم الحال على صاحبها المجرور، ولم يقره العلماء على ذلك؛ لأن المعنى لا يساعد عليه.

(١) هذا التخريج مما ذكره الزجاج، ولم يرتضه ابن مالك، وعلل رده بأن مجيء التاء للمبالغة سماعي في أمثلة المبالغة مثل علاّمة، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل =

للتأنيث[١]، ويلزمه تقديمُ الحال المحصورة، وتَعَدِّي «أرْسَلَ» باللام، والأولُ ممتنعٌ، والثاني خلافُ الأكثر[٢].

وإما بإضَافَةٍ[٣]، كـ«أَعْجَبَنِي وَجْهُهَا مُسْفِرَةً».

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضافُ بعضَهُ كهذا المثال، وكقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾[٤]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾[٥]، أو كبعضه نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[٦]، أو عاملاً في الحالِ، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[٧]، و «أَعْجَبَنِي انْطِلاَقُكَ مُنْفَرِداً» و «هٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتاً»[٨].

= مثل راوية فهو شاذ لا يقاس عليه، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ، خصوصاً إذا وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه.

(١) وجعل الزمخشري (كافة) صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: وما أرسلناك إلا رسالة كافة، ورد هذا التخريج بوجهين، الأول: أن كلمة (كافة) لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالاً، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك، والوجه الثاني: أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف، و(كافة) مع رسالة ليس من هذه البابة.

(٢) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة ممتنع فغير مسلم، فقد صرح البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديم المفعول المحصور، ولا فرق بينه وبين الحال، وأما تعدي (أرسل) باللام، فقد ورد في قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾.

(٣) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال، وإن كانت غير محضة نحو (هذا شارب السويق ملتوتاً، الآن أو غداً) جاز التقديم، ذكره الناظم في التسهيل، وأنكره ابنه عليه.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٤٧.

(٥) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(٦) سورة النحل، الآية: ١٢٣.

(٧) سورة يونس، الآية: ٤.

(٨) إنما لم يجز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو (أعجبني وجه هند مسفرة) لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه فكنت=

الثالثة: أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً، كما إذا كان صاحبها محصوراً، نحو: «مَا جَاءَ رَاكِباً إِلَّا زَيْدٌ».

* * *

فصل: وللحال مع عاملها ثلاثُ حالاتٍ أيضاً:

= تقول في هذا المثال (أعجبني وجه مسفرة هند) فتفصل بين المضاف الذي هو وجه والمضاف إليه الذي هو هند، بالحال الذي هو مسفرة، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة، وهو لا يجوز، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور (أعجبني مسفرة وجه هند) فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة، فإن الموصول يتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه، فلما تشابهت منزلتاهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف.

هذا في الإضافة المحضة كالمثال الذي صدرنا به هذا الكلام، أما المجرور بالإضافة غير المحضة ـ وهي اللفظية التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح ـ فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها، مثال هذه الإضافة اللفظية (زيد شارب السويق ملتوتاً) يجوز أن تقول ذلك، وأن تقول: زيد شارب ملتوتاً السويق ـ بجر السويق، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال، وعلل ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام.

هذا، وقد اختلف النحاة: هل يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه في غير هذه المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف؟ فذهب أبو علي الفارسي إلى الجواز، ونقله عنه ابن الشجري في أماليه، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف تابعاً له فيها.

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبط شراً:

سَلَبْتَ سِلَاحِي بَائِساً وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

الشاهد فيه: قوله: (بائساً) فإنه حال من ياء المتكلم في سلاحي.

ومثله قول زيد الفوارس:

عَوْذٌ وَبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ =

إحداها ـ وهي الأصل ـ: أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل: فِعْلاً مُتَصَرِّفاً، كـ«ـجَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً»، أو صفةً تشبه الفعلَ المتصرفَ[١]، كـ«ـزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً»، فلك في «راكباً» و «مسرعاً» أن تُقَدِّمهما على «جاء» وعلى «منطلق»، كما قال اللَّه تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[٢]، وقالت العرب: «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ»[٣]، أي: متفرقين يَرْجِعُ الحالبونَ، وقال الشاعر:

(١) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل وببيت يزيد بن مفرغ الحميري ـ هو مذهب جمهور البصريين، وذهب الجرمي إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفاصل نحو قولك (زيد جاء راكباً) لا يجوز عندهما أن تقول في هذا المثال: راكباً زيد جاء، ومن هنا تفهم السر في استدلال المؤلف بالآية الكريمة التي ترد على الأخفش، وأما المثل والبيت فيردان على الجرمي.

(٢) سورة القمر، الآية: ٧.

(٣) هذا مثل من أمثال العرب، يقولونه عندما يريدون أن يعبروا عن اختلاف الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته، فشتى: جمع شتيت، مثل جرحى مع جريح، ومعنى شتيت: متفرق، وتؤوب: أي ترجع، تقول: آب يؤوب أوباً ـ مثل قال يقول قولاً ـ ومآباً، والمعنى رجع، والحلبة: جمع حالب ـ بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة ـ وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر النعم عندما يريدون أن يردوا الماء ليسقوا نعمهم يـردون مجتمعين، وعندما يريدون أن يحلبوا ماشيتهم يحلبونها متفرقين، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة، و(شتى) حال من الحلبة الواقع فاعلاً لتؤوب، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضاً، وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العالم فعلاً متصرفاً، فهو من القوة بحيث يعمل متأخراً أو متقدماً.

فلو لم يكن العامل فعلاً متصرفاً ولا صفة تشبه الفعل المتصرف ـ بأن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب في نحو (ما أحسن زيداً مقبلاً على ما ينفعه) أو كان صفة تشبه الجامد كأفعل التفضيل في نحو (محمد أفصح الناس متحدثاً) أو كان اسم فعل نحو قولك (نزال مسرعاً) أو كان عاملاً معنوياً كالحروف التي عملت بشبهها في المعنى بالفعل وكالجار والمجرور والظرف نحو قولك (ليت علياً زائرنا مخلصاً، وإبراهيم في الدار

* نَجَــوْتِ وَهَـٰــذا تَحْمِليــنَ طَلِيــقُ *[1][٥٥]

فـ«ـتَحْمِلِينَ» في موضع نَصْبٍ على الحال، وعامِلُهَا: «طليق» وهو صفة مُشَبَّهة.

الثانية: أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلامِ، نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ»؟

الثالثة: أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل[2]: وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً»، أو صفة تشبه الفعل الجامد ـ وهو اسم التفضيل، نحو: «هٰذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً»، أو مَصْدَراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري، نحو: «أَعْجَبَنِي اعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائماً»، أو اسم فعل، نحو: «نَزَالِ

جالساً، وخالد عندك منصتاً) ـ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك، ولا فيما أشبهه.

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد في باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥ السابق في الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبته وتكملته، فارجع إليه هناك.
والشاهد هنا قوله (تحملين) فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله (طليق) الذي هو خبر عن اسم الإشارة، ويكون العامل في الحال هو قوله: (طليق) وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف؛ فيكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة، وتقدير الشاهد: وهذا طليق حال مع كونه محمولاً لك، وفي الموضع الذي أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه (هذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ، وجملة (تحملين) صلته، و(طليق) خبره، وتقديره عندهم: والذي تحملينه طليق، وهو مردود.

(٢) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٢٨٠) زيادة على المؤلف وقلنا: إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها، فلا تغفل عن ذلك، واعرف الآن ـ مما ذكره المؤلف ـ أن يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها؛ فيجتمع فيها أمران: أن تتأخر عن صاحبها، وأن تتأخر عن العامل أيضاً.

مُسْرِعاً»، أو لفظاً مُضَمَّناً معنى الفعل دون حروفه، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[1]، وقوله:

٢٧٤ ـ * كَـأَنَّ قُلُـوبَ الطَّيْـرِ رَطْبـاً وَيَـابِسـاً *

(١) سورة النمل، الآية: ٥٢.

٢٧٤ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* لَـدَى وَكْـرِهَـا العُنَّـابُ والْحَشَـفُ البَـالِـي *

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة، ومطلعها قوله:

أَلا عِـمْ صَبَـاحـاً أَيُّهَـا الطَّلَـلُ الْبَـالِـي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الْخَالِي

وَهَـلْ يَعِمَـنْ مَـنْ كَـانَ أَحْـدَث عَهْـدِهِ ... ثَـلاَثِيـنَ شَهْـراً فِـي ثَـلاثَـةِ أَحْـوَالِ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب المعرب والمبني في مباحث الجمع بألف وتاء مزيدتين، وهو الشاهد رقم ١٨.

اللغة: (عم صباحاً) هذه إحدى تحيات العرب في جاهليتهم، كانوا يقولون: عم صباحاً. وعم مساء، وانعم صباحاً، وانعم مساء، وعم ظلاماً، وانعم ظلاماً، ومن الأخيرة قول الشاعر، وسيأتي في شواهد باب الحكاية:

أَتَوْا نَـارِي فَقُلْـتُ: مَنُونَ أَنْتُـمْ؟ ... فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاَمَا

وقد اختلف العلماء في (عم) فمنهم من قال: هو أمر ماضيه وعم مثل وعد ووصف ووسم فكما تقول وعد يعد عد، ووصف يصف صف، ووسم يسم سم، تقول: وعم يعم عم، وقال قوم: أصله انعم، فحذفت النون اعتباطاً للتخفيف، فاستغني بعد ذلك عن همزة الوصل (الطلل) كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار (العصر الخالي) الزمن الماضي الذاهب في القدم (وهل يعمن من كان أحدث عهده ـ البيت) قال البطليوسي: ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول بمعنى السنة، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال، لا جمع حول، وإنما أراد كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهراً، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال، وهي: اختلاف الرياح عليه، وملازمة الأمطار له، والقدم المغير لرسومه (كأن قلوب الطير رطباً ويابساً ـ البيت) هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود، والعناب ـ بضم العين وتشديد النون مفتوحة ـ ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المخضوبة بالحناء، وشبه به ههنا القلوب الرطبة من الطير الذي صادته العقاب، والحشف: ضرب من رديء التمر، شبه به =

وقولك: «لَيْتَ هِنْداً مُقِيمَةً عِنْدَنَا» أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع[1]، نحو: «لأَصْبِرُ مُحْتَسِباً» و «لأَعْتَكِفَنَّ صَائماً» فإن ما في حَيِّزِ لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما.

ويُسْتَثنَى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حَالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدَي المعنى أو

= الجاف من قلوب الطير، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير، وأنك تجد عند عشها قلوباً كثيرة من قلوب الطير، بعضها لا يزال رطباً فهو كالعناب، وبعضها قد جف فهو كالحشف البالي.

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (قلوب) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(الطير) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (رطباً) حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ويابساً) الواو حرف عطف، يابساً: معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة (لدى) ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو متعلق بمحذوف حال من قلوب الطير، وهو مضاف ووكر من (وكرها) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. ووكر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (العناب) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة (والحشف) الواو حرف عطف، الحشف: معطوف على العناب (البالي) نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الشاهد فيه: قوله: (رطباً ويابساً) فإنهما حالان من (قلوب الطير) والعامل في الحالين وصاحبهما هو قوله (كأن) وهو حرف متضمن معنى الفعل دون حروفه، فإن معناه أشبه، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها.

ولا يخفى عليك أن جمع التكسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث؛ فلا اعتراض على قوله (رطباً ويابساً).

(١) اللام التي في (لأصبر محتسباً) هي لام الابتداء، واللام التي في (لأعتكفن صائماً) هي لام القسم، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة، على معنى أنه يجب أن يكون كل منهما في أول الكلام، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول ما اتصلا به عليهما، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدهما في شيء قبلهما، فأصبر وأصوم كل واحد منهما فعل متصرف كان يصح أن يتقدم الحال عليهما، لكن لما اتصلت بالأول لام الابتداء وبالثاني لام القسم عرض لكل منهما عارض هو اقتران الأول بلام الابتداء واقتران الثاني بلام القسم، فمنعه هذا العارض من تقدم أحد معمولاته عليه.

مختلفين، وأَحَدُهُما مُفَضَّل على الآخر؛ فإنه يجب تقديمُ حالِ الفاضِلِ، كـ«هٰذَا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً»، وقولك: «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً»(١).

ويستثنى من المضمَّنِ معنى الفعل دون حُرُوفه: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما، فيجوز بقلة تَوَسُّطُ الحال بين المخبَرِ عنه والمُخْبَرِ به، كقوله:

٢٧٥ ـ بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ   لَدَيْكُمْ ....

---

(١) هذا التقدير الذي ذكره المؤلف هو تقدير سيبويه، وتوضيحه في المثال الأول أن قولهم (بسراً) حال من الضمير المستتر في (أطيب) على أنه فاعل، وقولهم (رطباً) حال من الضمير المجرور في (منه) وهذا الجار والمجرور متعلق بأطيب؛ فيكون صاحبا الحالين من معمولات أفعل التفضيل، وكأن قائل هذا الكلام قد قال: هذا في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً، وقد ارتضى هذا التقدير المازني وأبو علي الفارسي في التذكرة وابن كيسان وابن جني.

وذهب المبرد والزجاج وابن السراج وأبو سعيد السيرافي ـ ووافقهم أبو علي الفارسي في الحلبيات ـ إلى أن الناصب لهذين الحالين هو (كان) محذوفة قبل كل حال من الحالين، وهي تامة مسبوقة بإذ أو بإذا، وصاحب الحالين هو الضميران المستتران في كان، وتقدير الكلام: هذا إذا كان (أي وجد) بسراً أطيب منه إذا كان رطباً.

وذكر أبو حيان أن بعض النحاة الذين جروا على هذا التقدير جعلوا (كان) المقدرة ناقصة؛ فيكون الاسمان المنصوبان خبرين لها، والتقدير هو التقدير.

٢٧٥ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ   لَدَيْكُمْ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا

اللغة: (عاذ) بمعنى التجأ وتحصن، و(عوف) اسم رجل، وقوله (وهو بادي ذلة) معناه أنه ظاهر المهانة، والولاء: الموالاة والمناصرة، والنصر: الإعانة، وقوله (وهو) الواو فيه للحال.

الإعراب: (بنا) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وضمير المتكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بعاذ (عاذ) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (عوف) فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة (وهو) الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، هو: =

وكقراءة بعضهم: ﴿ما في بُطُونِ هٰذِه الأنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنا﴾[1]، وكقراءة

= ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع (بادي) حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذي هو قوله (لديكم) الآتي، وبادي مضاف و(ذلة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (لديكم) لدى: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل السابق، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه (فلم) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يعدم) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عوف (ولاء) مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة (ولا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لا: حرف زائد لتأكيد النفي (نصراً) معطوف على قوله ولاء، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (بادي ذلة) فإنه ـ على ما ذهب إليه جماعة من النحاة، منهم الفراء والأخفش ـ حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ، وذلك أن قوله (هو) ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذي هو قوله (لديكم) وفي هذا الظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم، وقوله (بادي ذلة) الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن في الظرف، وتقدير الكلام: عاذ بنا عوف حال كونه لديكم بادي ذلة، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو (لدى) وذلك العامل ظرف، وقد ذهب الناظم تبعاً للأخفش إلى جواز ذلك في سعة الكلام، وخرجا عليه ما ذكره المؤلف من الآيات، وهو عند الجمهور ضرورة من ضرورات الشعر، والآيات عندهم على غير التخريج الذي خرجاها عليه، ولا يخفى عليك أنك لو جعلت (بادي ذلة) حالاً من (هو) على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ لم يكن في البيت شاهد لهما على ما ذهبا إليه.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٩، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجها الفراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور بعد حذف متعلقه، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة في قوله (ما في بطون هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنة ـ جمع جنين ـ ولذلك جاء الحال منهما بلفظ المؤنث، فإن التاء في (خالصة) على هذا الإعراب ـ تاء التأنيث، وإذا كان الأمر على هذا فقد تقدم =

الحسن: ﴿وَالسَّمٰواتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[١]، وهو قولُ الأخفَشِ، وتبعه الناظمُ.

والحقُّ أن البيت ضرورة، وأن: «خَالِصَةً»[٢] و «مَطْوِيَّاتٍ» معمولانِ لصلة: «ما»، ولـ«ـقَبْضَتِهِ»، وأن «السَّمٰوَات» عطف على ضمير مستترٍ في: «قَبْضَتِهِ» لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ، لا مبتدأ، و «بِيَمِينِهِ» معمولُ الحالِ، لا عاملها[٣].

= الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمجرور وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن في هذا الجار والمجرور، في أفصح كلام، وأصل ترتيب النظم: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها ـ أي الأجنة ـ خالصة.

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٧، والقراءة المنسوبة للحسن البصري بنصب (مطويات)، وخرجها الفراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو (بيمينه) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو (السموات) والعامل في الضمير المستتر هو الجار والمجرور، وقد تقدم الحال على العامل فيه الذي هو الجار والمجرور في أفصح كلام، فدل ذلك على الجواز.

(٢) التلاوة في الآية الأولى ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا﴾ وقد عرفت أنه قد قرىء في هذه الآية بنصب (خالصة) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو (لذكورنا) الواقع خبراً للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في (ما في البطون).

وجمهور البصريين يردون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم، وقد جعلوا (ما) اسماً موصولاً مبتدأ، و(في بطون هذه الأنعام) جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صلة الموصول، و(خالصة) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، فلم يتقدم الحال على صاحبه المعمول للجار والمجرور.

(٣) التلاوة في الآية الثانية ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذي أقره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ، و(قبضته) خبر هذا المبتدأ، وفي (قبضته) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل، لأن (قبضته) بمعنى مقبوضته، فهو اسم مفعول، واسم المفعول يرفع نائب فاعل، وقوله (والسموات) معطوف على هذا الضمير المستتر، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله: (يوم القيامة) =

فصل: ولشبه الحال بالخبر والنعت[1] جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره، فالأول كقوله:

٢٧٦ - عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

= وقوله سبحانه: ﴿مطويات﴾ حال من السموات، و(بيمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات، وليس خبراً كما زعم الفراء، وهذا معنى قول المؤلف (وبيمينه معمول الحال، لا عاملها).

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو (زارني خالد الكريم المهذب) فلما أشبه الحال الخبر في المعنى، وأشبه النعت في كونه يقيد عامله، ولذلك تسمع كثيراً قولهم (الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها) نقول: لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقاً فلا يقع الخبر ولا النعت جامداً ـ ومنه المصدر ـ إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه، ومثال ذلك في الخبر قولك: (زيد أسد) ومثاله في النعت (زيد الأسد مقبل) أي: زيد الشجاع، ومثاله في الحال (كر زيد أسداً) ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة كما علمت، فكذلك الحال.

هذا، وقد يجب تعدد الحال، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لكل منهما.

أحدهما: أن يقع بعد (إما) نحو قولك (سألقى علياً إما شاكراً وإما جاحداً).

وثانيهما: أن يقع بعد (لا) النافية، نحو قولك (جاء علي لا فرحاً ولا أسوان).

٢٧٦ = أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم ليلى فيه، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تالياً له، وهو قوله:

شَكُوراً لِرَبِّي حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا ... وَرُؤْيَتُهَا قَدْ تَشْفِنِي السُّمَّ صَافِيَا

اللغة: (خفية) بضم الخاء، أو كسرها ـ مصدر خفي إذا استتر (رجلان) بفتح فسكون ـ أي: يمشي على رجليه، وهي صفة مشبهة مثل عطشان (حافياً) أي: غير منتعل.

الإعراب: (عليّ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب (ما) زائدة(زرت) فعل وفاعل (ليلى) مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (بخفية) جار =

وليس منه نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّداً وَحَصُوراً﴾[١].

والثاني: إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناهُ ثُنِّيَ أو جمع[٢]، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[٣]، الأصلُ دائبةً ودائباً، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ والشَّمْسَ والْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾[٤]، وإن اختلف فُرِّقَ بغير عطف[٥]، كـ«لَقِيتُهُ مُصْعِداً

= ومجرور متعلق بزرت، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام، وتقدير الكلام: إذا ما زرت ليلى في اختفاء فعليّ زيارة بيت الله، وجملة إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر (زيارة) مبتدأ مؤخر، وهو مضاف و(بيت) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه (رجلان) حال صاحبه ياء المتكلم في قوله عليّ، منصوب بالفتحة الظاهرة (حافياً) حال ثانية صاحبها ياء المتكلم أيضاً، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (رجلان حافياً) حيث تعدد الحال لواحد، وهذا الواحد هو ياء المتكلم المجرورة محلاً بعليّ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيهما قوله حافياً.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٩، وإنما لم يكن ما في الآية الكريمة من تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثاني والثالث قد عطفا بالواو على الأول ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف.

(٢) لم يبين المؤلف بياناً صريحاً هل التثنية والجمع واجبان حين يتحد لفظ الحالين ومعناهما أجمعهما أولى من تفريقهما مع جواز التفريق؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع واجبان، لكن الذي نص عليه الرضي أن التثنية والجمع أولى من التفريق، قال: (وأما الحالان من الفاعل والمفعول معاً؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما؛ لأنه أخصر، نحو لقيت زيداً راكباً راكباً).

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٣٣، والأصل دائبة ودائباً، ولا يضر ـ عند التثنية أو الجمع ـ اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر، فإن من سنن العربية تغليب المذكر على المؤنث واللفظ مختلف كقولهم (القمرين) في تثنية الشمس والقمر، وكقولهم (الأبوين) في تثنية الأب والأم، فهذا أولى.

(٤) سورة النحل، الآية: ١٢.

(٥) فَصَّلَ المحقق الرضي هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا، وذلك حيث يقول: وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما =

مُنْحَدِراً»، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال:

٢٧٧ ـ * عَهِـدْتُ سُعَـادَ ذَاتَ هَـوًى مُعَنًّـى *

= كان، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدرة، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه، نحو لقيت منحدراً زيداً مصعداً، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل، نحو لقيت زيداً مصعداً منحدراً ـ والمصعد زيد ـ وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين، وقدمت حال المفعول، إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبها،اهـ. وقوله (وذلك أنه لما كانت ـ إلخ) تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهي الصورة التي ليست أولى الصورتين الجائزتين في كلامه، والأولى هي أن يجعل كل حال بجنب صاحبها، وقوله (وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون ـ إلخ) بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التي ليست أولى من غيرها، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه المؤلف في المغني. وإذا أمن اللبس كان جائزاً.

٢٧٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* فَـــزِدْتُ وَعَـــادَ سُلْـــوَانــاً هَـــوَاهَـــا *

اللغة: (عهدت) علمت (سعاد) بضم السين ـ اسم امرأة (ذات هوى) صاحبة عشق (معنى) بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة ـ اسم مفعول من (عناه) الأمر يعنيه) بالتضعيف ـ أي شق عليه حتى أورثه العناء والجهد (زدت) يريد زاد ما به من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد (سلواناً) سلواً ونسياناً.

الإعراب: (عهدت) فعل ماض وفاعله (سعاد) مفعول به لعهدت منصوب بالفتحة الظاهرة (ذات) حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة، وذات مضاف و(هوى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر (معنى) حال أخرى صاحبها تاء المتكلم في قوله (عهدت) السابق (فزدت) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، زاد: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله (وعاد) الواو حرف عطف، عاد: فعل ماض بمعنى صار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (سلواناً) خبر عاد الذي بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة (هواها) هوى: اسم عاد الذي بمعنى صار، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من =

وقد تأتي على الترتيب إن أُمِنَ اللّبْسُ[1]، كقوله:

= ظهورها التعذر، وهي مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، ويجوز أن يكون (هواها) فاعلاً بعاد، إذا اعتبرتها تامة، وعليه يكون قوله (سلواناً) حالاً من هذا الفاعل.

الشاهد فيه: قوله (ذات هوى معنى) فإنهما حالان، ولكل حال منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى، فأما قوله (ذات هوى) فصاحبه قوله (سعاد) وأما قوله (معنى) فصاحبه تاء المتكلم في قوله (عهدت) وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبيهما كما ترى، وهذا هو الأكثر في مثل ذلك ـ أي إذا لم نأت بكل حال إلى جوار صاحبها ـ ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه، بخلاف ما لو أتى بهما على ترتيب صاحبيهما؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبي.

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبها، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين لثاني الصاحبين وثاني الحالين لأول الصاحبين، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه، وفي علم البديع نوع يسمى اللف والنشر، وهو: أن تذكر متعدداً ثم تذكر ما لكل واحد منهما ـ وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى: ﴿**ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله**﴾ فقوله سبحانه: ﴿**لتسكنوا فيه**﴾ هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملفوفة، وقوله سبحانه: ﴿**ولتبتغوا من فضله**﴾ هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملفوفة وهو النهار، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه؟

والجواب عن هذا أن نقول لك: إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبها، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما، ولا شك أن فصلاً واحداً أخف من فصلين، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في اللف والنشر، فاستوى نظر النحويين مع نظرهم.

٢٧٨ ـ * خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا *

---

٢٧٨ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت، وعجزه قوله:

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ *

اللغة: (المرط) بكسر الميم وسكون الراء المهملة ـ كساء من خز أو صوف، و(المرحل) ـ بالحاء المهملة مشددة ـ الذي فيه علم: أي خطوط.

الإعراب: (خرجت) خرج: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (بها) جار ومجرور متعلق بخرج (أمشي) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في قوله (خرجت) السابق (تجر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله (بها) السابق (على) حرف جر (أثرينا) أثري: مجرور بعلى، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، ونا: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتجر (ذيل) مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذيل مضاف و(مرط) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (مرحل) نعت لمرط، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (أمشي تجر) فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال، فأما قوله (أمشي) فصاحبها تاء المتكلم في قوله (خرجت) وأما قوله (تجر) فصاحبها هاء الغائبة في قوله (بها) وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة، وذلك من قبل أن قوله (أمشي) مذكر، وقوله (تجر) مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ، فَأَصَابُوا مَغْنَمَا

وذلك أن قوله (خائفاً) وهو أول الحالين من حال قوله (ابني) وهو أول الصاحبين في =

ومنع الفارسيُّ وجماعة[(١)] النوعَ الأولَ، فَقَدَّرُوا نحو قوله: «حَافِياً» صفة أو حالاً من ضمير «رَجْلَان» وَسَلّموا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل، نحو: «هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً»[(٢)].

* * *

الذكر، وقوله (منجديه) وهو ثاني الحالين في الذكر حال من (أخويه) وهو ثاني الصاحبين في الذكر، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى.

(١) ممن منع ذلك ابن عصفور ـ ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين ـ وعلة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان، أي: فكما أنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين، فكذلك شأن الحال، لكن في مسألة أفعل التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز التعدد والصاحب واحد؛ لأنه وإن كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ، وهذا كافٍ في التسويغ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيده ظاهره، بل هو مؤول بأحد تأويلين، الأول: أن يجعل ما ظننته حالاً ثانياً نعتاً للحال الأول، فيكون ـ على هذا ـ قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦ (رجلان) حالاً، وقوله (حافياً) صفة لرجلان، والتأويل الثاني: أن يكون الحال الثاني حالاً من الضمير المستتر في الحال الأول، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال، وعلى هذا يكون قوله (رجلان) حالاً من ياء المتكلم في قوله (عليَّ) وقوله (حافياً) حالاً من الضمير المستتر في قوله (رجلان) لأن رجلان صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان، فليس ثمة حالان على التأويل الأول. وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد، بل لاثنين.

وقال ابن الناظم: إن قياسهم الحال على الظرف مما لا مبرر له؛ لأن بينهما فرقاً؛ أفلست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين ولا بأكثر منهما.

(٢) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين:

الأول: أن يقع بعد (إما) نحو قوله تعالى ﴿**إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً**﴾ ونحو قولك (افعل هذا إما راضياً وإما ساخطاً).

ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

=

فصل: الحال ضربانِ:

مُؤَسِّسَة، وهي: التي لا يُسْتَفَاد معناها بدونها، كـ «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» وقد مَضَتْ.

ومُؤَكِّدَة[1]: إما لعاملها لفظاً ومعنًى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[2]، وقوله:

٢٧٩ ـ * أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ *

= وَقَدْ شَفَنِي أَلاَّ يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكِ إمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِيَا

طارقاً: آتياً في الليل، من الطروق وهو الإتيان ليلاً، ومغادياً: آتياً في وقت الغداة.

والموضع الثاني: أن يقع بعد (لا) نحو قولك (رأيت علياً لا خانعاً ولا غاضباً).

ولا يجيء الحال في أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر، مثل مجيئه غير متعدد بعد (لا) في قول الشاعر:

قَهَرْتُ العِدَى لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدِيعَةِ وَالمَكْرِ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها من الكلام المتقدم عليها، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها ـ هو مذهب جمهور النحاة، وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة، وأنكروا ما ظنه الجمهور مؤكدة لعاملها، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة، ولم يتعرضوا لإنكارالمؤكدة لصاحبها، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها؛ فلهذا لم يتعرضوا لها.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٩.

٢٧٩ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَالْـزَمْ تَـوَقِّـي خَلْـطِ الْجِـدِّ بِـاللَّعِـبِ *

اللغة: (أصخ) فعل أمر مأخوذ من الإصاخة، وهي الاستماع، و (مصيخاً) اسم فاعل منه، تقول: أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة، تريد استمع يستمع استماعاً، وقال الشاعر:

يُصِيـخُ لِلنَّبْأَةِ أَسْمَـاعَـهُ إِصَـاخَـةَ الْمُنْشِـدِ لِلنَّـاشِـدِ

(أبدى) أظهر وأعلن (نصيحته) النصيحة: الإرشاد إلى الخير، تقول: نصحته، =

. . . .

ونصحت له، والثاني أكثر، وهو الذي استعمله القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم**﴾ وفي قصيدة بشر بن عوانة المذكورة في مقامات بديع الزمان الهمذاني:

نَصَحْتُكَ فَالْتَمِسْ يَا لَيْثُ غَيْرِي طَعَـامـاً إنَّ لَحْمِـيَ كَـانَ مُـرًّا

(توقي) هو مصدر (توقى الرجل الأمر يتوقاه) إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إتيانه، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر (خلط) مصدر (خلط الأمر يخلطه) من باب ضرب يضرب ـ جعل بعضه في بعض (الجد) الاجتهاد، وهو أيضاً ضد الهزل (اللعب) بفتح اللام وكسر العين ـ اللهو والاشتغال بما لا يفيد.

الإعراب: (أصخ) فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (مصيخاً) حال صاحبه الضمير المستتر فيه أصخ، منصوب بالفتحة الظاهرة (لمن) اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، من: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بأصخ (أبدى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول (نصيحته) نصيحة: مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (والزم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الزم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (توقي) مفعول به لالزم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف و (خلط) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخلط مضاف و (الجد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهي أيضاً من إضافة المصدر إلى مفعوله (باللعب) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، اللعب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخلط.

الشاهد فيه: قوله (مصيخاً) فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ، على ما علمت في إعراب البيت، وعامله هو قوله (أصخ) والمعنى الذي يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال، فجاء الحال مؤكداً لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة، لا جرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى.

أو معنى فقط نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾(١)، ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾(٢).

وإما لصاحبها(٣)، نحو: ﴿لآمَنَ مَنْ في الأرْضِ كُلُّهُمْ جَميعاً﴾(٤).

وإما لِمَضْمُونِ(٥) جملةٍ معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، كـ«ـزَيْدٌ أَبُوكَ

وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والمبرد والسهيلي ينكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أي دالة على معنى لم يستفد من عاملها، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة، ففي مثل هذا البيت يتأولون (أصخ) الذي هو العامل بأنه بمعنى استمع، (ومصيخاً) ليس معناه مستمعاً مجرد استماع، بل معناه مستمعاً في انتباه ويقظة ووعي وحرص على أن تأخذ بما تستمعه، وفي الآية الكريمة ـ وهي قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾ يؤولون قوله سبحانه: (وأرسلناك) بأنه بمعنى أوجدناك، فقوله سبحانه: (رسولاً) لم يستفد من العامل، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد، وانظر كيف خلطوا باعثاً حسناً بتقدير متكلف ليس فيما يرتكبه النحاة أشق منه.

(١) سورة النمل، الآية: ١٩.

(٢) سورة النمل، الآية: ١٠.

(٣) أغفل جميع النحويين المتقدمين التنبيه على هذا القسم، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والمبرد والسهيلي.
ومثل هاتين الآيتين الكريمتين قوله تعالى: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ وقوله جلت كلمته: ﴿وأزلفنا الجنة للمتقين غير بعيد﴾ وذلك لأن الإزلاف هو التقريب.

(٤) سورة يونس، الآية: ٩٩.

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة في هذا الموضع بأنه (مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقاً، والكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً) ثم قال: «وهذا (يريد النوع الثاني الذي هو الكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر) هو الممكن هنا، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأي الجملة» فإذا قلت: (زيد أخوك عطوفاً) كان مضمون الجملة (كون زيد أخاك) ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد المقصود ليس لقولنا: (كون زيد أخاك) وإنما هو تأكيد للازم ذلك، قال: (والتأكيد في الحقيقة للازم الكون أخاً، وهو العطف والحنو) والذي دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للمؤكد في المعنى، والذي دعا =

عَطوفاً» وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمحذوف وجوباً تقديرُهُ أَحُقُّه[١] ونحوه.

* * *

= العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعتراضه بما ذكر، هو أن هذا هو المعنى المشهور عند النحاة لمضمون الجملة.

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في المفصل حيث يقول: (والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما «يريد أنهما جامدان» لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيد أبوك عطوفاً، وهو زيد معروفاً، وهو الحق بيناً، ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد، وأن الأمر حق، وفي التنزيل: ﴿هو الحق مصدقاً لما بين يديه﴾ وكذلك: أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها، وتقول: أنا فلان بطلاً شجاعاً وكريماً جواداً، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك) اهـ.

وذكر المحقق الرضي أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية: قال: «وتجيء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده، وإما للاستدلال على مضمونه، ومضمون الخبر: إما فخر كقوله: * أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي * وكقوله: أنا حاتم جواداً، وأنا عمرو شجاعاً، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة، فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة، وإما تعظيم غيرك، نحو أنت الرجل كاملاً، أو تصاغر لنفسك، نحو أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد، أو تصغير للغير، نحو هو المسكين مرحوماً، أو تهديد نحو أنا الحجاج سفاكاً للدماء، أو غير ذلك، نحو زيد أبوك عطوفاً، و ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ وهو الحق بيناً، فقولك آكلاً ومرحوماً ومصدقاً للاستدلال على مضمون الخبر، وقوله: (مشهوراً بها نسبي) وقولك: كاملاً وسفاكاً للدماء وآية ومعروفاً وبيناً لتقرير مضمون الجملة وتأكيده، وقولك عطوفاً لكليهما، وإنما سمي الكل حالاً مؤكدة وإن لم يكن القسم الأول (أي الذي للاستدلال على مضمون الخبر) مؤكداً؛ إذ ليس في كونه حقاً معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقاً، لأن مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة، لأن التصديق لازم حقيقة القرآن، فصار كأنه هو» اهـ.

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة: =

فصل: تقع الحال اسْماً مُفْرَداً كما مَضَى.

وظَرْفاً كـ «رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ» وجاراً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[(١)]، ويتعلقان بمستقر أو اسْتَقَرَّ محذوفين وجوباً.

وجملة بثلاثة شروط:

أَحَدُهَا: كونها خبرية، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ في قوله:

٢٨٠ ـ *اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ*

= أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزمخشري بقولك: «أنا حاتم جواداً، وأنا عمرو شجاعاً، وأنت الرجل كاملاً، وأنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد» وحمل عليه قوله سبحانه: ﴿**هذه ناقة الله لكم آية**﴾ كما حمل غيره عليه قوله: ﴿**وهو الحق مصدقاً لما بين يديه**﴾.

(١) سورة القصص، الآية: ٧٩.

٢٨٠ ـ نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين، ولم يزد في التعريف به عن ذلك، ولم أقف على نسبة إلى قائل معين، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال: إن كلام المولدين لا يستشهد به، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه، وهذا صدر بيت من السريع، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكروه معه، وهما:

اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا

أَمَا تَرَى ـ الْحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

اللغة: (لا تضجر) تقول: ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً ـ مثل فرح يفرح فرحاً ـ إذا قلق واغتم منه، وهو ضجر ـ بوزن فرح ـ وضجور ـ بوزن صبور (آفة) الآفة: عرض يفسد ما يصيبه، وهي كالعاهة وزناً ومعنى، وتقول: إيف الشيء ـ مبنياً للمجهول ـ يؤاف فهو مَؤوف، وذلك إذا أصابته الآفة.

الإعراب: (اطلب) فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (ولا) الواو قيل إنها للحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (لا) قيل هي حرف نهي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تضجر) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف في محل جزم بلا الناهية، والصحيح أن الواو في قوله (ولا) واو المعية، ولا: نافية، وتضجر: فعل =

. . . .

مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (من) حرف جر مبني على السكون لا محل لها من الإعراب (مطلب) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار المجرور متعلق بلا تضجر (فآفة) الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وآفة: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف و (الطالب) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة (أن) حرف مصدري ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يضجرا) فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه، والألف للإطلاق، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذي هو قوله آفة، وتقدير الكلام: فآفة الطالب الضجر.

الشاهد فيه: ذهب بعض العلماء ـ وهو الأمين المحلي كما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب في الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ـ إلى أن (لا) في قول الشاعر: (ولا تضجر) ناهية، والواو التي قبلها للحال، وتضجر: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وأصله (ولا تضجرا) بنون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها، وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب حال.

وهذا الذي ذهب إليه الأمين المحلي مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً.

والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية، ولا بعدها نافية، والمضارع الذي بعدها منصوب لا مفتوح، وناصبه أن مضمرة بعد واو المعية.

ويجوز أن تكون الواو عاطفة، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها، أي ليكن منك طلب وعدم ضجر، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة، ولا التي بعدها ناهية، وتضجر فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ثم عومل الوصل معاملة الوقف، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهي على جملة الأمر، وهذا هو الذي ينظر بالآية الكريمة التي عطف فيها جملة ﴿**ولا تشركوا به شيئاً**﴾ التي هي جملة ناهية على جملة ﴿**واعبدوا الله**﴾ التي هي جملة أمر.

. . . .

= فإن قلت: ألستم تقولون: إن الحال يشبه الخبر، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية، وذلك مما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف في صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنباري، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية؟

قلت: الحال كما يشبه الخبر يشبه النعت، وقد أعطي الحال في هذا حكم النعت، ولم يعط فيه حكم الخبر، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه، والأصل أن الحكم يكون مجهولاً قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه، ولا كذلك الحال والنعت، فإن النعت لتعيين المنعوت أو تخصيصه، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين، فلم يصح أن يقع حالاً، ولما كان الحال قيداً للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا لقرب شبهه به فيه، فاعرف هذا.

والخلاصة أن الأمين المحلي ادعى في قوله (ولا تضجر) ثلاثة أمور؛ الأول: أن الواو للحال، وثانيها أن لا ناهية، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء، وأن الرد عليه، أنا لا نسلم أن الواو للحال، بل هي الواو التي بمعنى مع، ولا نسلم أن لا ناهية، بل هي نافية، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبني بعدها، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية؛ لأنا نجعل الواو عاطفة، وجملة النهي معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب.

بقي أن نقول لك: إنه قد ورد في الحديث النبوي ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام: «وجدت الناس أخبر نقله» إذا جعلت وجد بمعنى أصاب كانت جملة (اخبر تقله) في محل نصب حال، هذا بحسب الظاهر، والثاني قوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء» فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف هو الذي يقع حالاً، وتقدير الكلام في الحديث الأول: وجدت الناس مقولاً فيهم اخبر تقله، وتقديره في الحديث الثاني: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ، الأولى يقولها البائع، والثانية يقولها المشتري. =

إنَّ «لا» ناهية والواو للحال، والصوابُ أنها عاطفة مثل: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾[١].

الثاني: أن تكون غير مُصَدَّرَة بدليل استقبال، وَغَلِطَ مَنْ أعرب ﴿سَيَهْدِينِ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[٢] حالاً.

الثالث: أن تكون مرتبطة، إما بالواو والضمير، نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[٣]، أو بالضمير فقط، نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[٤]، أي: مُتَعَادِينَ، أو بالواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٥].

وتجبُ الواوُ قبل «قد»[٦] داخلَةً على مضارع، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ

(١) سورة النساء، الآية: ٣٦.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٩٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٥) سورة يوسف، الآية: ١٤.

(٦) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالاً بالواو، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو، فقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالاً من غير (قد) والواو جميعاً في أفصح الكلام، وذلك قوله تعالى: ﴿وجاؤوا أباهم عشاء يبكون﴾ ومن أمثلتهم (جاء زيد يضحك).

والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالاً فتارة تمتنع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿وجاؤوا أباهم عشاء يبكون﴾ وقوله جل شأنه ﴿ونذرهم في طغيانهم يعمهون﴾ وقوله جلت كلمته ﴿ولا تمنن تستكثر﴾.

ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَدْ عَلَوْتُ قَتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

وقوله الآخر:

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي ... أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ

=

. . . .

= ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو، فإن جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقد الواقعة حالاً قد ربطها الواو ـ نحو قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

ونحو بيت عنترة الآتي في كلام المؤلف (الشاهد رقم ٢٨٢) فهو مؤول بأحد التأويلات التي ذكرها المؤلف في تخريج بيت عنترة وسنوضحها لك في شرحه إن شاء الله تعالى.

وتارة تجب مع هذا المضارع المثبت الواو، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقد.

والموضع الثاني الذي تجب فيه الواو جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال، نحو قولهم: (جاء زيد والشمس طالعة) وقال الله تعالى: ﴿لئن أكله الذئب ونحن عصبة﴾.

بقي الكلام على الفعل الماضي المثبت الذي تقع جملته حالاً، هل يجب أن تقترن هذه الجملة بقد، أم أن اقترانها بقد جائز غير واجب، وقد اختلف النحاة في ذلك.

فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي المثبت الواقع حالاً بقد، ويجوز ألا تقترن بها، متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال ـ سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن ـ فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال ـ بأن كان الرابط هو الواو وحدها ـ وجب اقترانه بقد.

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالاً إلا مع قد، سواء أكان الرابط هو الضمير وحده، أم كان الرابط الواو وحدها، أم كان الرابط هو الضمير والواو جميعاً، فإن وجدت (قد) في اللفظ فالأمر ظاهر، وإن لم توجد وجب تقديرها.

واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان، وهو الحق الذي تنصره الأدلة، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضي المثبت الواقع حالاً بقد وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي المثبت حالاً من غير أن يقترن بقد، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز، قال أبو حيان «والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون قد، ولا يحتاج إلى تقديرها؛ لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الشواهد الكثيرة» اهـ. كلامه.

ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين: اقتران الماضي المثبت الواقع حالاً بقد، وعدم اقترانه بها ـ ومع بعضها الواو، ولم يقترن بها بعضها الآخر:

تَعْلَمُونَ﴾[1] .

= فمن شواهد اقترانه بقد قول امرىء القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

ومنه قول طرفة بن العبد:

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوَظِيفُ وَسَاقُهَا: أَلَسْتَ تَرَى أنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ

ومنه قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ

ومنه قول الراعي:

طَافَ الخيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لا نَحْوٌ وَلاَ صَدَدُ

ومنه قول امرىء القيس:

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعاً: عَقَرْتَ بَعِيري يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ

ومنه قول معاوية:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

ومن مجيء الماضي المثبت حالاً، ولم يقترن بقد، قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وقول شاعر الحماسة، يقال: هو هذلول بن كعب العنبري، ويقال: هو أبو محلم السعدي:

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا: أَبَعْلِيَ هـٰذَا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ؟

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي في رائيته الطويلة:

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بالبَنَانِ: فَضَحْتَنِي وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَيْسُورُ أمْرِكَ أعْسَرُ

وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى: **﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾** جعلوا جملة (حصرت صدورهم) حالاً من واو الجماعة في (جاؤوكم) وهي جملة ماضوية غير مقترنة بقد، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته **﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾** جعلوا جملة (وقعدوا) حالاً من واو الجماعة في قوله سبحانه: **﴿قالوا﴾**.

وإذا كثرت الشواهد، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام؛ فمن اللجاجة أن ننكره، أو نتلمس له تخريجاً آخر، أو نجعل الكلام على تقدير محذوف، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصلها العلماء.

(١) سورة الصف، الآية: ٥.

وتمتنع في سبع صُوَر:

إحداها: الواقعة بعد عاطِفٍ، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[1].

الثانية: المؤكِّدة لمضمون الجملة، نحو: «هو الحق لا شك فيه» و ﴿ذَٰلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[2].

الثالثة: الماضي التالي إلاّ، نحو: ﴿إلاّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[3].

الرابعة: الماضي المَتْلُوُّ بأوْ، نحو: «لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ».

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[4].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٤، وقائلون: جمع قائل، وهم اسم الفاعل من القيلولة، وهي النوم في نصف النهار، وإنما امتنعت الواو في هذه المسألة كراهية اجتماع حرفي عطف متجاورين.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢، ولم تدخل الواو في هذه الصورة لأن التوكيد لا يدخل عليه حرف العطف، لئلا يتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه، لأنك تعلم أن التوكيد عين المؤكد.

(٣) سورة الحجر، الآية: ١١، والقول بامتناع الواو في هذه المسألة هو اختيار ابن مالك، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضي الواقع حالاً بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو، قياساً على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا، فقد وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ وأيضاً فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو في قول الشاعر:

نِعْـمَ امـرأً هَـرِمٌ لَـمْ تَعْـرُ نَـائِبَـةٌ ... إلا وكـانَ لِمُـرْتَـاعٍ بِهَـا وَزَرَا

(٤) سورة المائدة، الآية: ٨٤، وهذا الذي قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع المقترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك، ولم يوافقه ابنه بدر الدين على هذا، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفي بلا بالواو، ويجوز عدم اقترانه بالواو، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر، ومن وروده مقترناً بالواو قول مسكين الدارمي:

أَكْسَبَتْـهُ الـوَرِقُ البِيـضُ أَبـاً ... وَلَقَـدْ كَـانَ وَلاَ يُـدْعَـى لأَبْ

الشاهد فيه: قوله: (ولا يدعى لأب) وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك.

=

السادسة: المضارعُ المنفيُّ بما، كقوله:

٢٨١ ـ * عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ *

= ومن ذلك ما أنشده القالي في ذيل الأمالي (ص ١٢٧) لمالك بن أخي ربيع الأسدي:

أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ

محل الشاهد قوله: (ولا ينهنهني الوعيد).

٢٨١ ـ أنشد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل ولم ينسبه، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طويل البحث، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتَيَّمَا *

اللغة: (عهدتك) معناه عرفتك، و(تصبو) من الصبوة، وهي الميل إلى النساء (شبيبة) هي الوقت الذي يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسماني مشبوب القوى، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه (صبّاً) بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة ـ هو وصف من الصبابة، وهي رقة الهوى والعشق (متيماً) اسم مفعول من مصدر (تيمه الفسق) بتضعيف الياء المثناة إذا استعبده وأذله وأخضعه، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم (تيم اللات) يريدون عبد اللات، كما قالوا: عبد مناف، وعبد شمس، وكما قالوا: عبد الله، وعبد المسيح.

الإعراب: (عهدتك) عهد: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تصبو) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله: (عهدتك) السابق (وفيك) الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (شبيبة) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو (فما) الفاء حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ما: اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في =

السابعة: المضارع المُثْبَتُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[1].

وأما نحو قوله:

٢٨٢ ـ * عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

= محل رفع (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: فأي شيء ثابت لك (بعد) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو متعلق بقوله: (صباً) الآتي، وبعد مضاف و(الشيب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (صباً) حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله: (لك) السابق (متيماً) نعت لقوله صباً ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (ما تصبو) فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله: (عهدتك) وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر، ولم تقترن بالواو، واكتفى فيها بالربط بالضمير، وهو الفاعل المستتر.

(١) سورة المدثر، الآية: ٦، والمراد بالمضارع المثبت في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقد، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقد تجب معه الواو، نحو قوله تعالى: ﴿لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله﴾.

٢٨٢ ـ هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي أولها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في أماكن مختلفة، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* زَعْماً لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ *

اللغة: (علقتها) معناه أحببتها، و(عرضاً) معناه عن غير قصد مني.

الإعراب: (علقتها) علق: فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع، وهو مفعوله الأول، وضمير الغائبة العائد إلى عبلة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب (عرضاً) مفعول مطلق على نحو قولهم: قعدت جلوساً (وأقتل) الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أقتل: فعل مضارع في تأويل الماضي، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (قومها) قوم: مفعول به لأقتل، منصوب بالفتحة =

. . . .

الظاهرة، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عبلة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة الفعل المضارع المؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله: (علقتها) السابق، وتقدير الكلام على هذا: علقتها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها، ويجوز أن تكون الواو واو الحال، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أقتل قومها، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في قوله: (علقتها) السابق (زعماً) يروى مرفوعاً ويروى منصوباً؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا زعم، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآتية، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: زعمت زعماً (لعمر) اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عمر: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف وأبي من (أبيك) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لعمر أبيك قسمي، أو لعمر أبيك ما أقسم به، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين (ليس) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الزعم (بمزعم) الباء حرف جر زائد، مزعم: خبر ليس، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة لزعم، ويجوز على رواية رفع (زعم) أن يكون مبتدأ، وجملة (ليس بمزعم) في محل رفع خبر المبتدأ كما ذكرناه من قبل.

الشاهد فيه: قوله: (وأقتل قومها) وبيان ذلك أن جماعة من النحاة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للحال، وجملة (أقتل قومها) من الفعل وفاعله المستتر وجوباً ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم في قوله: (علقتها) وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت، وقد اقترنت بالواو؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر.

فقيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضي، وقيل: واوُ الحال والمضارعُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أَقْتُلُ[١].

* * *

فصل: وقد يُحْذَف عاملُ الحال: جوازاً، لدليل حاليٍّ، كقولك لقاصد السفر: «رَاشِداً» وللقادم من الحج: «مَأْجُوراً» أو مَقَاليٍّ[٢]، نحو: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾[٣] ﴿فَإِنْ

= والأثبات من النحاة يخرجونها على غير هذا الوجه، ولهم فيها تخريجان:

أحدهما: أن تكون الواو للحال، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال، بل هي في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أقتل قومها، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال، كما ذكرناه في الإعراب.

التوجيه الثاني: أن تكون الواو للعطف لا للحال، والفعل المضارع مؤول بالماضي، أي علقتها وقتلت قومها، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر.

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

(١) تلخص لك من كلام المؤلف ومما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو على ثلاثة أنواع: واجب، وذلك في موضعين، وممتنع، وذلك في سبعة مواضع، وجائز، وذلك فيما عدا ذلك.

(٢) للدليل المقالي صور، منها أن يقع في جواب استفهام، كأن يقول لك قائل: كيف جئت، فتقول في جوابه: راكباً، ومنها أن يقع في جواب نفي، كأن يقول لك قائل: ما سافرت، فتقول في جوابه: بلى مصطحباً أسرتي، ومنه قوله تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ ومنها أن تقع في جواب شرط، نحو قوله تعالى: ﴿فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً﴾ أي فإن خفتم فصلوا رجالاً أو ركباناً، فهذه مواضع جواز حذف عامل الحال، وسيذكر المؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال، وبقي مواضع امتناع حذف عامل الحال، وتتلخص في أنه إذا كان عامل الحال معنوياً كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه لم يجز حذفه، لأن العامل المعنوي ضعيف؛ لأنه إنما عمل بالحمل على غيره، فلا يصح التصرف في عامله لا بالتقديم عليه ولا بالحذف.

(٣) سورة القيامة، الآية: ٤.

خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾(١) بإضمار: تسافر، ورجعت، ونجمعها، وصَلُّوا.

ووُجُوباً قياساً في أربع صُوَر: نحو: «ضَرْبِي زَيْداً قَائماً»، ونحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً» وقد مَضَتا(٢)، والتي يُبَيَّنُ بها ازديادٌ أو نَقْصٌ بتدريج، كـ«تَصَدَّقْ بِدِينار فَصَاعِداً»، و «اشْتَرِه بدينَار فَسَافِلاً»، وما ذُكِرَ لتوبيخ، نحو: «أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، و «أَتَمِيمِياً مَرَّةً وَقَيْسِياً أُخْرَى» أي: أَتُوجَدُ، وأَتَتَحَوَّل.

وسماعاً في غير ذلك، نحو: «هَنِيئاً لَكَ» أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو أَهْنَأَكَ هَنِيئاً(٣).

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٩.

(٢) الصورة الأولى هي الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ، ومثالها الذي ذكره المؤلف تقديره: ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، وقد تقدم شرح ذلك في باب المبتدأ والخبر، والصورة الثانية هي الحال المؤكدة لمضمون جملة. وقد مضى الكلام عليها في هذا الباب قريباً.

(٣) الأصل في الحال أن تكون مستغنى عنها، وذلك لأنها فضلة، وهذا هو الحكم العام للفضلات، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها، ولهذا اضطروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفاً آخر غير التعريف المشهور، فقالوا: الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام، أي بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام منها، كالفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، والحال تجيء في هذه المنزلة، وذلك أعم من أن يكون المعنى المقصود للمتكلم مفتقراً إلى ذكرها وألا يكون مفتقراً إلى ذكرها.
ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تتميماً لمباحث الكتاب.
الموضع الأول: أن تكون الحال جواباً لسؤال السائل، كأن يقول لك قائل: كيف جئت؟ فتقول: جئت راكباً، أو تقول: جئت ماشياً، وقد علمت قريباً أنه يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال، كما مثلنا لك، ويجوز أن تحذف العامل فتقول: راكباً، أو تقول: ماشياً.
الموضع الثاني: أن يكون الكلام نهياً، وتكون الحال هي المقصودة بالنهي، وذلك كقوله تعالى: ﴿**ولا تمش في الأرض مرحاً**﴾ وقوله تعالى: ﴿**ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى**﴾ فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منهياً عن المشي في الأرض من غير قيد، فكان ذكر قيد المرح في الآية الأولى وذكر التلبس =

هذا باب التمييز[1]

التمييز: اسمٌ نكرة، بمعنى مِنْ، مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَةٍ[2].

فخرج بالفصل الأول نحوُ[3]: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ».

= بالسكر في الآية الثانية، كل واحد من القيدين هو المقصود بالنهي.

الموضع الثالث: أن تكون الحال محصوراً فيها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **﴿ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون﴾**.

الموضع الرابع: أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس﴾** وقوله جلت كلمته: **﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين﴾** ومن ذلك كقول عدي بن الرعلاء:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت: (إنما الميت من يعيش) ولم تزد على ذلك كان كلاماً باطلاً؛ لأنك حكمت على الشيء بضده، فلما زدت عليه (كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء) صح المعنى.

(١) التمييز في اللغة: مصدر ميز ـ بتشديد الياء ـ وتقول: (ميزت كذا من كذا) إذا خلصت أحدهما من الآخر، وتقول: (ميزت كذا عن كذا) إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله: (اسم نكرة ـ الخ) ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة نقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه، ولهذا يقال: تمييز ومميز، وتفسير ومفسر، وتبيين ومبين.

(٢) الاسم: جنس في التعريف، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا الظرف ولا الجار والمجرور، لأن التمييز لا يكون واحداً من هذه الثلاثة، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك، ويكون ظرفاً نحو (رأيت العصفور فوق الغصن) ويكون جاراً ومجروراً نحو (رأيت الهلال في وسط السحاب).

(٣) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالمفعول به، وقد بين في باب الصفة المشبهة معنى كونه مشبهاً بالمفعول به. =

وقد مضى أن قوله:

* صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو* [1] [٦٣]

محمولٌ على زيادة: «أل».

وبالثاني الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى من.

وبالثالث نحو [2]: «لَا رَجُلَ» ونحو:

٢٨٣ ـ * أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ*

---

(١) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المعرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته، فارجع إليه هناك إن شئت، ومحل الشاهد فيه هنا قوله: (النفس) فإنه تمييز، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة، فلذلك التزموا ادعاء أن (أل) فيه زائدة، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره؛ فلذلك ذهبوا إلى أن (أل) هذه مفيدة للتعريف.

(٢) اعلم أن المراد بمن التي يكون التمييز على معناها من البيانية، وضابطها: أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما أن من البيانية تبين ما قبلها، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغراقية، والاسم الثاني المنصوب في (أستغفر الله ذنباً) إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلاً في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين، ولنا أن نقول: إن (أستغفر) يتعدى إلى مفعولين، لأن غفر الثلاثي يتعدى لواحد، والسين والتاء المزيدتين تُعَدِّيَان الفعل إلى مفعول؛ فلا يكون المنصوب الثاني في (أستغفر الله ذنباً) على معنى من أصالة، ومما ينبغي أن تتنبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز (بمعنى من) أنه قد جيء به لتبيين جنس المميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها، وليس المراد به أن (من) مقدرة (قبل التمييز، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع التمييز فلا يكون مراداً.

٢٨٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ*

فإنهما وإن كانا على معنى «مِنْ» لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول للاستغراق، وفي الثاني للابتداء.

اللغة: (أستغفر) أطلب المغفرة، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب (ذنباً) الذنب: الجريمة والإثم، تقول: أذنب فلان، إذا صار ذا ذنب، قال الأعلم: (الذنب: هنا اسم جنس بمعنى الجمع؛ فلذلك قال: لست محصيه) اهـ، والإحصاء: منتهى العدد، واشتقاقه من الحصى، وأصله أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصى، فإذا نفذ المعدود قالوا: أحصينا، يريدون: بلغنا الحصى، وتقول: أحصيت الشيء أحصيه، إذا كنت قد ضبطت عدده (الوجه) القصد والتوجه، (إليه القصد والقبل).

الإعراب (أستغفر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الله) منصوب على التعظيم (ذنباً) مفعول ثان لأستغفر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه (لست) ليس: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع (محصيه) محصي: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومحصي مضاف وضمير الغائب العائد إلى الذنب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (رب) بدل من لفظ الجلالة، وهو مضاف و(العباد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (إليه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الوجه) مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة (والعمل) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والعمل: معطوف على الوجه، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (أستغفر الله ذنباً) فإن المؤلف وجماعة من النحاة ذكروا أن قوله: (ذنباً) منصوب على نزع الخافض الذي هو (من) ومع أن انتصابه على معنى (من) فإنه ليس تمييزاً؛ لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة من قبله؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً.

ولا شك أن ادعاء قوله: (ذنباً) منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله: (أستغفر) معنى أستتيب؛ فهو حينئذ شبيه بقولك: (اخترت الرجال محمداً) أي: اخترت من الرجال هذا الرجل، ومثله قوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلاً**﴾.

لكن الذي رجحه كثير من العلماء أن (أستغفر) يتعدى بنفسه إلى مفعولين؛ فيكون =

وحُكْمُ التمييز النصبُ، والناصبُ لمبيّن الاسم هو ذلك الاسمُ المبهم [(١)]، كـ«ـعِشْرِينَ دِرْهَماً» والناصبُ لمبين النسبة المسندُ من فِعْلٍ أو شبهه [(٢)]، كـ«ـطَابَ

= انتصاب قوله: (ذنباً) على أنه مفعول به حقيقة، لا على نزع الخافض، قال المؤلف في مغني اللبيب: «وقد ينقل (الصوغ على زنة استفعل) ذا المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: استكتبته الكتاب، واستغفرت الله الذنب»اهـ.

(١) لا يختلف النحاة في أن ناصب التمييز المبين لإبهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم المبين الذي فسره التمييز، وإنما يختلفون في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو قولك: (اشتريت رطلاً زيتاً) قد أشبه اسم الفاعل المفرد في نحو قولك: (زيد ضارب عمراً) وفي نحو قولك: (اشتريت عشرين ثوباً) أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو قولك: (هؤلاء الضاربون عمراً) وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الفاعل المذكور في ثلاثة أشياء: كون كل واحد منهما اسماً مشتملاً على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفرداً أو النون التي تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع، وكون كل واحد من الاسم الجامد واسم الفاعل طالباً لما بعده، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن يأخذ بعض أحكامه، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هؤلاء.

وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه أشبه أفعل التفضيل، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات، أولها الفعل لأنه يعمل بالأصالة، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد، وثانيها اسم الفاعل لأنه يعمل بالحمل على الفعل، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي، ثم إنه يعمل في السببي نحو (زيد ضارب ابنه) وفي الأجنبي نحو (زيد ضارب عمراً)، وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو (زيد حسن وجهه) ثم إنها ترفع الظاهر نحو (زيد حسن وجهه) وترفع الضمير نحو (زيد حسن) ورابعها أفعل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل، وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز، لأنه لا يتحمل ضميراً مستتراً في حين أن أفعل التفضيل يتحمله.

(٢) اختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة، فذهب سيبويه والمازني والمبرد إلى أن الناصب له هو المسند في الجملة سواء أكان هذا المسند فعلاً كما في قولك: (طاب محمد نفساً) أم كان وصفاً كما في قولك: (زيد كريم خلقاً) ومنه مثال المؤلف (هو طيب أبوة).

=

نَفْساً»، و «هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَّةً»، وعُلِمَ بذلك بُطْلَانُ عموم قوله [(١)]:

* يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ * [(٢)]

فصل: والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواع:

أحدها: العدد، كـ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ [(٣)].

= وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها، وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميزة فعل ولا وصف كما لو قلت: (هذا أخوك إخلاصاً) أو قلت: (هذا أبوك عطفاً) فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا.

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية.

(٢) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ـ أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم (بما قد فسره) صحيحاً، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز المفرد هو الاسم الجامد المميز، وهذا مما لم يختلف فيه أحد، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة، ويكون في هذا موافقاً لابن عصفور، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأياً في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأياً آخر في كتاب آخر، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأي سيبويه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف، انظر إلى قوله: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا) فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو (أنت أعلى منزلاً) هو أفعل التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة، ثم انظر إلى قوله:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيبويه، ولهذا كان للمؤلف الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح، لأنه يقتضي أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين السند والمسند إليه، لأنها هي المفسرة به، وذلك غير مراد له لما ذكرنا، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه، فكان التمييز منصوباً به لأنه الذي يصح أن يكون عاملاً.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٤.

والثاني: المقدارُ، وهو إما مساحَةٌ، كـ«شِبْرٍ أَرْضاً» أو كَيْلٌ، كـ«ـقَفِيز بُرّاً» أو وزن، كـ«ـمَنَوَيْنِ عَسَلاً» وهو تثنية مَناً ـ كَعَصاً ـ ويقال فيه: مَنٌّ ـ بالتشديد ـ وتثنيته مَنَّانِ.

والثالث: ما يُشْبه المقدار، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً﴾[1]، و «نِحْيٌ سَمْناً» ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾[2]، وحُمل على هذا: «إنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلاً».

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيداً»، فإن الخاتم فرعُ الحديدِ، ومثله: «بَابٌ سَاجاً» و «جُبَّةٌ خَزّاً» وقيل: إنه حال[3].

والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[4] ونسبته للمفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُوناً﴾[5].

ولك في تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم، كـ«ـشِبْرِ أَرْضٍ» و «قَفِيزِ بُرٍّ» و «مَنَوَيْ عَسَلٍ»، إلا إذا كان الاسمُ عدداً، كـ«ـعِشْرِينَ دِرْهَماً» أو مضافاً، نحو: ﴿مِثْلِهِ مَدَداً﴾[6]، و ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾[7].

* * *

(١) سورة الزلزلة، الآية:٧ .

(٢) سورة الكهف، الآية:١٠٩ .

(٣) مذهب المبرد ـ وعليه ابن مالك، والمؤلف ههنا تابع له ـ أن نحو قولك: (لي خاتم حديداً) إذا نصبت (حديداً) تمييز، وذلك راجح على كونه حالاً؛ من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم، والأصل في الحال أن يكون مشتقاً ومنتقلاً على ما عرفت، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة؛ فلو جعلته حالاً للزم مخالفة الأصل من ثلاثة أوجه؛ الأول: جعل الحال جامداً، والثاني: جعله لازماً، والثالث: جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ؛ ومذهب سيبويه أن هذا الاسم المنصوب متعين للحالية لا يجوز جعله تمييزاً؛ لأن الاسم الذي ينتصب تمييزاً إنما يقع بعد مقدار أو ما يشبه المقدار، وليس هذا الاسم واحداً منهما.

(٤) سورة مريم، الآية:٤ .

(٥) سورة القمر، الآية:١٢ .

(٦) سورة الكهف، الآية:١٠٩ . (٧) سورة آل عمران، الآية:٩١ .

فصل: مِنْ مُمَيِّز النسبة الواقعُ بعد ما يُفِيد التعجب، نحو: «أكْرِمْ بِهِ أَباً»، و «مَا أشجَعَهُ رَجُلاً»، و «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً»، والواقعُ بعد اسم التفضيل، وَشرْطُ نصب هذا كونُهُ فاعلاً معنًى، نحو: «زَيْدٌ أكْثَرُ مَالاً» بخلاف: «مَالُ زَيْدٍ أكْثَرُ مَالٍ»، وإنما جاز: «هُوَ أكْرَمُ النَّاسِ رَجُلاً» لتعذر إضافة أفْعَلَ مرتين.

* * *

فصل: ويجوز جر التمييز بِمِنْ، كـ«رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ» إلا في ثلاث مسائل:

إحداها: تمييز العدد، كـ«عِشْرينَ دِرْهَماً».

الثانية: التمييز المحوَّل عن المفعول، كـ«غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً»، ومنه: «مَا أحْسَنَ زَيْداً أَدَباً» بخلاف: «مَا أحْسَنَهُ رَجُلاً».

الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان مُحَوَّلاً عن الفاعل صناعةً، كـ«طَابَ زَيْدٌ نَفْساً»، أو عن مضاف غيره، نحو: «زَيْدٌ أكْثَرُ مَالاً» إذ أصله: «مَالُ زَيْدٍ أكْثَرُ» بخلاف: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً».

٢٨٤ ـ * . . . . وأبْرَحْتَ جَارَا *

---

٢٨٤ ـ هذه قطعة من بيت الأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معد يكرب الكندي، وهو بتمامه هكذا:

أَقُولُ لَهَا حِينَ جدَّ الرَّحِيلُ ... أَبْرَحْتِ رَبّاً، وَأَبْرحْتِ جَارَا

وكثير من النحاة يغيرون في رواية هذا البيت، ويروونه هكذا:

تقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ ... أَبْرَحْتَ رَبّاً، وأَبْرَحْتَ جَارَا

وليس كما يروونه، ولكنه كما رويناه أولاً عن ديوان الأعشى ميمون.

اللغة: (جد الرحيل) معناه اشتد وأمعن فيه، و (أبرحت) معناه عظمت، وقيل: أعجبت، وقيل: اخترت (ربّاً) إذا فسر أبرحت بعظمت فالرب هو الملك الذي يقصده الشاعر بسفره ليمدحه، ويكون نصب رب حينئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكاً، أي: ما أعظم الملك الذي تقصدينه في سفرك هذا، وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها، وأبرحت ـ على هذا ـ فعل متعد؛ فنصب (ربّاً) على أنه مفعول به، وكأنه قد قال: أعجبت صاحبك، وإذا فسرت أبرحت باخترت فالرب الملك الذي تقصده، ونصبه على أنه مفعول به (جاراً) بمعنى الرب.

=

= **المعنى**: الضمير المؤنث في قوله: (لها) يعود إلى ناقته التي عبر عنها بزيافة. وذلك في قوله:

وَشَـوْقٍ عَلُـوقٍ تَنَـاسَيْتُـهُ ... بِـزَيَّـافَـةٍ تَسْتَخِـفُّ الضِّفَـارَا

(العلوق ـ بفتح العين المهملة ـ يطلق على الناقة التي لا تألف الفحل ولا ترأم الولد، وهي أيضاً المرأة التي لا تحب غير زوجها، وهذا هو المراد هنا، الزيافة ـ بفتح الزاي وتشديد المثناة ـ الناقة المسرعة أو المتبخترة في مشيها، الضفار ـ بكسر الضاء المعجمة ـ جمع ضفيرة، وهي حزام القتب الذي يجعل تحت بطن البعير، ويسمى البطان أيضاً).

يتحدث عن ناقته التي ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته في هذا الطريق الذي تسلكه، ويقول: إنني قلت لهذه الناقة: لا تستعظمي ما تلاقينه من الجهد والمشقة؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسي بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة.

الإعراب: (أقول) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لها) اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بأقول (حين) ظرف زمان منصوب بأقول، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (جد) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الرحيل) فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة هذا الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها (أبرحت) أبرح: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع، فإذا فسرت أبرحت ـ كما فسره المؤلف ـ بعظمت كان قوله: (رباً) تمييزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة، وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله: (رباً) مفعولاً به منصوباً بالفتحة الظاهرة أيضاً، وعلى كل حال تكون جملة (أبرحت رباً) في محل نصب مقول القول (وأبرحت) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أبرح: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، أبرح: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع (جاراً) فيه الإعرابان السابقان على الاختلاف في تفسير أبرح، وجملة (أبرحت جاراً) في محل نصب معطوفة بالواو على جملة (أبرحت رباً) السابقة.

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عَظُمْت فارساً وَعَظُمْت جاراً، إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ، فيجوز دخول «مِنْ» عليهما، ومن ذلك «نِعْمَ رَجُلاً زَيْد» يجوز «نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ» قال:

٢٨٥ ـ * فنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامِ *

* * *

وقال ابن حبيب: (يريد أن ناقته تقول له: أعظمت وأكرمت: أي اخترت رباً كريماً وجاراً عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه) والظاهر من عبارة ابن حبيب هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل (رباً) مفعولاً به لأبرحت، ألا ترى أنه فسره بقوله: (أي اخترت رباً).

الشاهد فيه: قوله (رباً) وقوله (جاراً) فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن؛ لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار؛ لكنهما غير محولين عن الفاعل صناعة.

٢٨٥ ـ اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله؛ فقال قوم: هو لأبي بكر بن الأسود الليثي، وقال آخرون: هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلمة الخير، والشاهد من كلمة في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه، وهما قوله:

فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ، إنِّي رَأَيْتُ المَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ
تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاه فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

ومن العلماء من يروي صدر هذا الشاهد:

* تعمّدهُ ولم يعظُم عليه *

اللغة: (فدعني) هو فعل أمر، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور في الاستعمال، ومنهم من قال: ماضيه ودع مثل وصف، وقرىء في قوله تعالى ﴿**ما ودعك ربك وما قلى**﴾ بالتخفيف على هذا، وروي (فذرني) والفعلان بمعنى ترك، ويروى (ذريني أصطبح يا بكر) وأصطبح: أشرب الصبوح ـ والصبوح ـ بفتح الصاد وضم الباء مخففة ـ شرب الخمر صباحاً، ويقابله الغبوق ـ بفتح الغين المعجمة وضم الباء ـ وهو شربها في الغداة، وبكر: اسم قبيلة (نقب) أراد أنه هجم عليه وتتبع آثاره، وأصل التنقيب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار (تعمده) قصده وتكلف ذلك (ولم يعظم عليه) معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده وينزل به، ويروى (ولم يعدل =

فصل(١): لا يتقدَّمُ التمييزُ على عامله إذا كان ٱسْماً، كـ«رِطْلٍ زَيْتاً» أو فِعْلاً

= سواه) كما رأيت، وفي هذه الرواية حذف، فإما أن يكون قد أراد: ولم يعدل إلى سواء، يعني لم يمل ولم يتوجه إلى غير هشام، وإما أن يكون قد أراد: ولم يعدل به سواه، وعلى هذا يكون المعنى أن الموت لم يسوِّ بين هشام وغيره، ومن مجيء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قوله الله تعالى: ﴿ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾ إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه ﴿بربهم﴾ متعلقاً بقوله: ﴿يعدلون﴾ فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله: ﴿كفروا﴾ كان يعدلون بمعنى يميلون، والمراد أن الذين كفروا ربهم وجحدوه يميلون وينحرفون عن إفراد الله تعالى بالوحدانية (تهام) هو بفتح التاء ـ المنسوب إلى تهامة ـ بكسر التاء ـ وكان من حقه أن يقول (تهامي) بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول: عراقي، وحجازي، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءي النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهيع.

الإعراب: (تخيره) تخير: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموت، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به (فلم) الفاء عاطفة، ولم: نافية جازمة (يعدل) فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموت (سواه) سوى: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه (فنعم) الفاء حرف عطف، ونعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (المرء) فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة (من) حرف جر زائد (رجل) تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (تهام) نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء.

والشاهد فيه: قوله: (رجل) فإنه تمييز، وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن.

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبحثين: الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً.

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه؛ فتقول: (طاب نفساً محمد) كما =

جامداً، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً» وَنَدَرَ تَقَدُّمه على المتصرف كقوله:

٢٨٦ ـ * أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى *

وقاس على ذلك المازنيّ والمبردُ والكسائيُّ.

* * *

= تقول (طاب محمد نفساً).

ومن توسط التمييز بين العامل والمعمول قول الشاعر:

رُبَّ من أنضجت غيظاً قلبه قد تمنى لي موتاً لم يُطع

وأما الثاني فمذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله، سواء أكان العامل اسماً كما في تمييز المفرد أم كان فعلاً كما في تمييز النسبة، وسواء أكان الفعل جامداً كفعل التعجب في نحو (ما أحسنه رجلاً) أم كان متصرفاً نحو (طاب محمد نفساً).

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة.

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له.

وذهب المازني والكسائي والمبرد والجرمي إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، وارتضى هذا القول ابن مالك في بعض كتبه، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس، أما السماع فقوله * أنفساً تطيب . . . البيت * وسيأتي مع نظائره، وأما القياس فإن التمييز ـ وهو منصوب ـ كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً، ولم يعبؤوا بأصله، ولم يبالوا به.

٢٨٦ ـ نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيىء، ولم يسموه، والذي ذكره في صدر بيت من المتقارب، وعجزه قوله:

* وداعي المنون ينادي جهارا *

اللغة: (تطيب) أي: تطمئن، و (نيل المنى) إدراك المأمول، ونيل مصدر (نال الشيء يناله نيلاً ومنالاً) إذا حصل عليه، و (المنى) بضم الميم ـ جمع منية، والمنية ـ بضم فسكون ـ اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، و (المنون) الموت. =

. . . .

= **الإعراب**: (أنفساً) الهمزة حرف استفهام توبيخي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نفساً: تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله: (تطيب) الآتي، منصوب بالفتحة الظاهرة (تطيب) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بنيل) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ونيل: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب، ونيل مضاف و (المنى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (وداعي) الواو واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، داعي: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وداعي مضاف و(المنون) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ينادي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى داعي المنون، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال (جهاراً) مفعول مطلق عامله ينادي، وأصله صفة لمصدر محذوف، وتقدير الكلام: ينادي نداء جهاراً.

الشاهد فيه: قوله: (أنفساً) فإنه تمييز، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله: (تطيب) لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه، والجمهور كما قررناه سابقاً، وهو موضع قياس عند الكسائي والمبرد ومن ذكرنا معهما.

ومثل البيت قول المجنون ـ وقيل: أعشى همدان، وقيل: المخبل السعدي ـ:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ؟!

وقول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأملاَ وَمَا أرْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه ـ

الجزء الثاني من كتاب (أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام الأنصاري،
مع شرحنا عليه المسمى (عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك)
ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثالث، وأوله (باب حروف الجر)
نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله على هذا الوجه الذي اخترناه لهذه الطبعة،
إنه ـ جلت قدرته ـ ولي ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك»

باب «لا» العاملة عمل إن

باب ظن وأخواتها

باب أعلم وأرى ونحوهما

باب الفاعل

باب النائب عن الفاعل

باب الاشتغال

باب التعدي واللزوم

باب التنازع

باب المفعول المطلق

باب المفعول له

باب المفعول فيه

باب المفعول معه

باب المستثنى

باب الحال

باب التمييز

تم فهرس الجزء الثاني من «أوضح المسالك» وشرحنا عليه، والحمد لله
أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله